١٩٨١

علقها لنفسه الواجي
من الله الغفران القهم
عبد الرحمن بن ...

MİLLET GENEL KÜTÜPHANESİ
KISIM : V. Carullah Ef.
ESKİ KAYIT : 1981
YENİ KAYIT No.
TASNİF No.

بسم الله الرحمن الرحيم المعين هو الله **قال** الفقير المعترف
بالعجز والتقصير محمد بن قاسم الغزي لطف الله به آمين **الحمد لله** رب العالمين والصلاة واللام
على سيد المرسلين وخاتم النبيين وقائد الغر المحجلين وعلى آله وصحبه اجمعين **وبعد** فهذه التعليق
لطيف على شرح التقريب يفتح مقفله ويشرح مشكله ويظهر مكنونه ويبشر مطويه بانة علقته مع قلة
البضاعة وقصور الباع في هذه الصناعة ليضربه المبتدي ويتذكره المنتهي راجيا جزيل
الثواب من الكريم الوهاب وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب **قوله** بسم الله الرحمن الرحيم
ان اردت الخ افتتح كتابه بالتسمية وحمد الله سبحانه اذ الحق حتى يحمد عليه من شكر نعمائه التي تالف هذا
الكتاب اثر من اتاها وتمتابا الكتاب العزيز ومن ثم قدم التسمية على التحميد وامتثالا لقوله صلى الله
عليه وسلم فيما رواه الخطيب بما معناه كل امر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم اقطع وفي لفظ
فيما رواه ابن حبان وغيره كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله اقطع قال فقلت انما افتتح بجملة اخبارية
محمولا الحمد ومثلها ليس تحميد قلت وصفة حمد الله سبحانه ببلوغ النهاية في الارتفاع والنفاسة يستلزم
اثبات صفة جميلة له تعالى هي كونه بالفاعدة المرتبة المذكورة وذلك اشباهه عين الحمد ازلا
تغني به الا الوصف الجميل وان كان بعيد لفظة التهيو وأروى اسم تفضيل من روي بالكسر ريا وروي
وهو كناية عن الفارة لان الزهرة اذا رويت نضارتها وزادت بطراوتها والزهر بفتحتين اسم
جنس جمعي واحده زهرة بفتح فسكون وبفتحتين ايضا نور النبت واطلاق الجمع عليه تسمح لتوليهم في تصغيره
زهيرا والاكمام والاكمة جمع كم وكمامة بكسر الكاف فيهما وعينه الطلع والجوجمع جوة
كعنبة وبديماني والحوك النسج والبنان اطراف الاصابع واحدها بنانة والبيان المنطق الفصيح
المعرب عما في الضمير والتواتر التتابع مع خلل فتور ومنه قوله سبحانه ثم ارسلنا رسلنا تترى وهو مستعمل
هنا في مطلق التوالي مجازا بقرينة المقام والا لالغاه والمطافره على ما في بعض النسخ بظاء معجمة
ويجوز ايضا بالمهملة من طرز اذا ثبت كناية عن سرعة الحصول وفي كثير منها المظاهرة بمعجمة ثم هاء
والجرائم بجيمين ثم مثلثة جمع جرثومة بمعنى الاصل **قوله** وبعد فيقول هذه الفائر قيل الشروع على

نوهم اما الكوله بدا الى اني لست مدركا ما مضى ولا سابقا شيا اذا كان جائيا وقوله ما الحازم
الشهم مقدما ولا يطل ان لم يكن للهوى بالحق غلابا وقولهم لا لوسنك او تقضي حق واتم اجهول
ذاهبون وان زيدا وعمرو اقامان ويجوز ان تقدرا ما في نظم الكلام والواو عوض عنا بعد الحذف
والغرة في الاصل بياض في جبهة الفرس ثم استعير لكل واضح معروف والمباحث جمع مبحث وهو
القول من حيث انه يبحث فيه البحث وهو لغة الفحص والتفتيش واصطلاحا اثبات النسبة الايجابية او
السلبية بطريق الاستدلال وذلك القول يسمى ايضا مسئلة من حيث يسال عنه ومطلوبا من حيث يطلب
بالدليل وبنجة من حيث يستنج بالحجة ومدعى من انه يدعى فالمسمى واحد وان اختلفت العبارات باختلاف
الاعتبارات والسنوح الظهور **قوله** يدلل من التدليل بكسر المعجمة وهو السهولة والانقياد والا
الاطلاع والوقوف الغزي **قوله** فيما انا اشرع في الخ هذا اتمام خطبة الكتاب ولا يخفى
ما اشتملت عليه من الفنك البيانية حيث شبه الكلام بالبضاعة ذات البهجة والنضارة المشتملة على الازهار
المثمرة والاغصان المزهرة لاشتراكهما في نيل الفوائد بسبب كل منهما ثم استعار له اسمها استعارة
بالكناية فلم يصرح بالمستعار بل رمز اليه بذكر رديفه ولازمه الدال عليه وهو الرياض واثبت ذلك
الرديف للمستعار له على سبيل التخييل ثم رشح الاستعارة بذكر ما يلايم المستعار منه وهو الزهور والاكمام
وشبه البيان باليد العاملة لاشتراكهما في وصف الآلية ثم استعار له اسمها استعارة كنية عن المستعار
بذكر ما يخصه وهي البنان واثبتها للبيان تخييلا وجمع في الاستعارة بين الترشيح بذكر الجنى والحوك والتجويد
بذكر ما يلايم المستعار له وهو اتقان الاقلام وشبه المعاني بالصور الحسنة ثم استعار لها اسمها وكنى
عنه بذكر الوجه واثبته للمعاني على سبيل التخييل ورشح بذكر البيان واللسن ويجوز ان يشبه الوجه بمثل
محتجب متمنع ويكون البيان استعارة تخييلية الى غير ذلك مما يعلم بالمعاينة على ما ذكر هذا مع ما
عليه من المحسنات البديعية كالجناس اللاحق والمقلوب وكالترصيع والتوازي والتعاريف والابهام
ولزوم ما لا يلزم وغير ذلك **قوله** فاقول اعلم ان لكل علم مسائل هي حقيقة وموضوعا يبحث في ذلك
العلم عن احواله وغاية ولا بد للشارع فيه ان يعرف حقيقة بوجه تاما بحده او برسمه ان لم يمكنه

القصد اليه وموضوعه ليمتاز عنده عما سواه مزيد امتياز وغايته بان يصدق بفائدة من فوائده معتدّ بها
بالفعل مشقة تحصيل ذلك العلم وفعا للعبث فعلم التعريف على ما قاله ابن الحاجب علم باصول يعرف بها هو
احوال الابنية الكلم التي ليست باعراب واراد بالاصول الامور الكلية كقولهم اذا اجتمع الواو والياء
وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت في الياء وبالابنية ما سيذكره الشارح وبالاحوال
ما يعرض لتلك الابنية بحسب كل غرض كون الكلمة فعلا ماضيا او اسم فاعل مثلا بالعلب او بالنقل الى غير ذلك
مما سياتي والعبة الاخيرة لاخراج علم الاعراب فتامل وموضوعه الابنية من حيث تعرض لها الاحوال
وغايته معرفة تلك الاحوال وما عرفه الشارح فيما سياتي واستغنى المصنف عن ذكر ذلك بذكر تعريف التعريف
الماخوذ من جهة موضوعه وغايته لحصول المقصد من امكان الشروع والامتياز ودفع العبث به في الجملة
ثم لما كان مراد الشارح بيان سبب ايراد تعريف التعريف في مفتتح الكلام على وجوب تصور الشيء المطلوب اي
بتعريفه بالبصيرة دون امكان الشروع ليتم له التعريف كما لا يخفى وفي قوله يتضمن فايدة بعد قوله التقريب
وان يتصور غاية اشارة الى اتحاد الفائدة والغاية وهو كذلك بحسب الذات فكل حكمة ومصلحة تترتب
على فعل تسمى غاية من حيث انها على اطراف الفعل ولغاية وفائدة من حيث ترتبها عليه قوله للبالغة
والكثرة وذلك لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما في قطع وقطع ونقض خذ رفانه ابلغ
من جاذر واجيب بان ذلك الكوني لا كلي وبانه لا ينافي ان يقع في الاقل زيادة معنى بسبب اخر
كالالحاق بالامور الجبلية مثل شرة وبهم قاله الشافي حواشي الكشاف قوله واضع لغة
العرب بهذا لما في تعيينه من الاضطراب ومذهب الخ اي الحسن الاشعري انه الله ع وعلمها
بالوحي على الظاهر واستدل بقوله تعالى وعلم ادم الاسماء كلها اي الالفاظ الشاملة للافعال
والحروف لان كلا منها اسما في اللغة اي علامة على مسماه والتخصيص عرف طاري وقيل وضعها
البشر واحدا او جماعة ثم حصل التعريف بالاشارة والتكرار كما في الاطفال يتعلمون اللغات
بتردد الالفاظ مع قرينة الاشارة وغيرها وقيل غير ذلك والمختار عند المحققين هو الاول اي
ان كان النواح في الظهور لقيام دليله والوقف ان كان في القطع لاحتمال التعليم العام الوضع

التقريب

اللغوي

الشره غلبة الحرص فقد شره
من باب طرب فهو شره
النهمة بلوغ الهمة في الشيء
والنهم بفتحتين افراط
الشهوة في الطعام
مختار الصحاح

نحو وعلمناه صنعة لبوس لكم او تغليبها ما سبق وضعه من خلق آخر قوله واللغة الالفاظ الموضوعة
هذا احد الاصطلاحين اقتصر عليه لتعيينه للارادة هنا وقد يراد بها سائر اقسام العربية قوله
لغا هو بفتح اللام لان قياس مصدر باب علم اذا كان لازما ان يجيء على فعل كفرح فرحا قوله
والعوض بدل عن اللام المحذوفة بالاعلال كما سترفه قوله وجمعها لغي يجمع ايضا على لغات
فبجب كسر الثاني في النصب وحكى الكسائي سمعت لغاتهم بالفتح تشبيها لها بالتاء التي يوقف عليها كما قوله
مثل بروه ويروى هذا لفظ الجوهري ومراده المماثلة في الوزن لا الاصل اللغوي في فصل التاء نقلا
عن ابي علي ان اصل بروه برو بالفتح قال لانها جمعت على بري مثل قربة وقرب قوله والاصل ما
يبنى عليه الشيء هذا معناه في اللغة ويقال في الاصطلاح مطلقا للراجح يقال الاصل الحقيقة ومنه
قول الشارح في نا الامر وما ذكروه خلافا للاصل وللقاعدة الكلية ومنه قوله في همزة الوصل اجتلبت
بالكسر كما هو الاصل وللمستصحب يقال تعارض الاصل والظاهر والدليل ومنه اصول الفقه وكلها
تناسب المعنى هنا السابق فان الموجود كالمجاز مثلا لا نوع ابتنا على الراجح كالحقيقة وكذا الفروع
والطاري والمدلول بالقياس الى القاعدة والمستصحب والدليل قوله الى امثلة اورد عليه ان
هذا التعريف غير جامع اذ لا يصدق على التحويل من المصدر الى الفعل فقط لانه تحويل الى مثال واحد
لا الى امثلة وفيه نظر لجواز ان يكون المراد الجنس مع طرح خصوصية الجمعية من الاعتبار بقرينة
شمول الاحتياج للمعنى الواحد ايضا على ما لا يخفى ومثله شائع مقبول هذا او لا يتوهم اعتبار التعدد
في الغاية ايضا لان مقابلة الجمع بالجمع يقتضي انقسام الآحاد على الآحاد قوله اي ابنية وضع
عطفا على تصريف قوله ونحو مما لا طائل تحته الا ان يحمل الاول من باب الكناية فيكون
المقصود هو المجرور بالكاف قوله نقل الى معنى المفعول وهو صيغة المفعول من عنى وهو
المعنى بالتشديد ومعناه الذي نقل اليه ذلك المصدر بني وقف عليه الغاية ويمكن ايضا ان يعتبر
اسم مفعول مخفف معنى بالتشديد وان يعتبر اسم مكان بمعنى المقصد من عنى يعنى اذا قصد قوله
وهو ما يراد من اللفظ المعنى لا يطلق على الصور الذهنية من حيث هي بل من حيث انها تقصد باللفظ

وذلك انما يكون بالوضع لان الدلالة اللفظية العقلية او الطبيعية ليست بمعتبرة كما تقرر في موضعه
فالمقصد هنا المدلول الوضعي فلذلك قال وهو ما يراد من اللفظ وقد يتوسع في اطلاق المعنى على الصور
الذهنية مجردة صلاحيتها لأن يقصد باللفظ سواء وضع له لفظ ام لا ولا مناسبة لهذا المقام **قوله**
وفي هذا تنبيه الخ وذلك لان حصول المعاني المقصودة المحتاج اليها في العلوم كلها تتوقف على
احوال الالفاظ التي هي مسائل هذا العلم **قوله** فيكون اولى من التغيير اي لانه لا يوجد صورة خالية
عن الفعل فلو استعمل التغيير لذهب الوهم الى ان تغيير الضرب مثلا قد يكون خاليا ولاعتماد الشارح
على هذا التقرير فسر التحويل فيما سبق بالتغيير تقريبا على افهام المتعلمين **قوله** ثم التعريف الحاصل
ان كل مركب صادر عن فاعل مختار لا بد له من علل اربع علة مادية يكون ذلك المركب بها بالقوة كالخشب
للسرير وعلة صورية يكون بها بالفعل كالهيئة الحاصلة للسرير عند تركيب اجزائه وعلة فاعلية تحصل
وجوده كالنجار للسرير وعلة غائية تبعث على ايجاده كجلوس السلطان مثلا عليه وقد يعرف الشيء بالقياس
الى علة واحدة او علتين او ثلاث واذا عرف بالاربع كان اكمل مراتبي الاقسام وليس المراد من التعريف
بالعلل ان تكون هي مفهوماته معرفة لانها مباينة للمعلول فلا تكون محمولة عليه ومن شروط المعرف صحة
حمله على المعرف بل المراد ان الماهية يحصل لها بالقياس الى العلل كلها او بعضها معان محمولة عليها
فتعرف تلك الماهية بها **قوله** قيل التحويل وجه الاتيان بصيغة التمريض ان صورة التعريف بهذا
هي الهيئة الاجتماعية الحاصلة للمحول بالتحويل فهي معلولة له فتكون دالة عليها دلالة التزامية
كما ان دلالة على فاعله واجيب بان دلالة التحويل على الهيئة المعلولة له اظهر من دلالته على فاعله لان
دلالة العلة على معلولها اقوى واظهر من دلالة المعلول على علته لان العلة المعينة تدل على معلول
معين والمعلول المعين لا يدل الا على علة ما فاريد التنبيه على ذلك ثم اطلاق الصورة على
التحويل وتلك المادة على الاصل الواحد انما هو على سبيل التجوز والتشبيه للمادة والصورة
انما تكونان للاجسام **قوله** والمهملة في استدلالهم يشير الى ان لهم ادلة اخرى فمنها ان المصدر
يؤكد الفعل نحو ضربت ضربا والمؤكد اصل للمؤكد لانه تابع له ومنها ان الفعل يعمل فيه والعامل

اصل

اصل للمعمول ومنها ان من الافعال ما لا مصادر لها نحو نعم وبئس وليس وعسى فلو كان
الفعل مشتقا من المصدر لوجب ان يكون لها اصل يكون كالمادة واللازم باطل نحو ضربت
زيدا زيدا فانه ليس احدهما مشتقا من الآخر والثاني بالحروف فانها عاملة وليست اصلا
لمعمولها والثالث معارض بالمصادر التي لا افعال لها ويشهد للبصريين ان الفعل يدل على ما
يدل عليه المصدر من الحدث ويزيد بتعيين الزمان فكان فرعا اذ كل فرع يتضمن معنى الاصل وزيادة
كالتثنية والجمع بالقياس لليا الواحد ولهذا التعليل ثبتت فرعية الصفات ايضا كاسم الفاعل
واسم المفعول وان كانت بواسطة الفعل اذ في الصفة ما في المصدر من الدلالة على الحدث
وزيادة الدلالة على من هي له **قوله** كما ان نحو اعد الخ يسامحني ان اصل يعد يوعد توسطت الواو
بين ياء وكسرة فحذفت لثقلها كالضمة بين الكسرتين وان اصل اخواته من اعد ونعد وتعد اعلت
حملا عليه **قوله** وتاخير الفعل جواب سؤال تقديره ان الفعل مشتق من المصدر عندكم فيكون
متاخرا عنه والمصدر تابع للفعل في الاعلال فيلزم ان يكون المصدر متقدما على الفعل متاخرا
عنه وهو تناقض وجوابه ان تقدم المصدر على الفعل في الاشتقاق بحسب الذات وتاخره
عنه في الاعلال بحسب الصفة فلا تناقض لاختلاف الجهة **قوله** لان المزيد فيه مشتق منه قيل الضمير
في منه للفعل فيشكل قوله لموافقته اياه الخ لان حروف المصدر ازيد ومعناه الحدث فقط ولو
سلم فليكن المجرد مشتقا من الفعل بهذه العلة من باب اولى والصواب ان الضمير للمجرد فان قيل
الموافقة اللفظية منتفية قلنا المراد الموافقة في الحروف الاصول **قوله** وهذا اقرب اي لشموله
من ياصدق التعريف ما اخل بادخاله الاحتمال الاول **قوله** ثم الفعل هو بالنصب عطفا على
قوله التعريف والتقدير ثم اعلم ان الفعل ويجوز الرفع على الاستيناف وقيل بالعطف على محل
اسم ان انتهى وهو انما يسوغ عند من لم يشترط الخبر في باب العطف والصحيح اشتراطه ومن ثم
امتنع ايضا اعجبني ضرب زيد وعمرو بالرفع او بالنصب وهذا اضارب زيد وعمرا بالنصب
عطفا على محل زيد **قوله** حطا لرتبة الفعل لان الاسم اشرف من الفعل لاستغنائه بعدم

اي الطالبة لذلك المعلوم

اي اختلاف الجهتين فيهما فيرتفع التناقض
وشرط صحة التناقض اتحاد الجهة

الاستغناء عنه في الكلام ولكونه اصلا للفعل **قوله** لدلالته على الحدث والزمان والفاعل
ان قلت الاسم ايضا يدل عليها في نحو زيد ضارب عمرا اذا قلت الفعل هو الاصل الاصيل في
تلك الدلالة ودلالة اسم الفاعل بواسطة الحمل عليه لفرعيته عنه كما حمل ايضا عليه في نصب المفعول
به ونحوه لموافقته اياه في لفظه ومعناه ومن ثم اشترط كونه بمعنى الحال او الاستقبال لانه اذا
كان بمعنى احدهما فلفظ الفعل المضارع فيكون اسم الفاعل موازيا له في اللفظ وموافقا له
في المعنى فيقوى شبهه واذا كان الماضي كان صيغة الفعل له ماضية فلا يبقى في اسم الفاعل مشابهة
لفظية به لبيان الصيغة **قوله** هذا تقسيم الشيء لنفسه والى غيره ان سيئ قلت ايضا مورد
القسمة اما ثلاثي او رباعي او كلاهما او غيرهما وكل ذا لا يلزم بستلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره
والثالث حصر الكل في جزئيه والرابع حصر الشيء فيما يباينه ولا يخفى الجواب **قوله** وكذا نحو قال وبيع
اصلها اقول وابيع نقلت حركة عينهما الى الفاء ثم حذفت العين لالتقاء الساكنين ثم الهمزة للاستغناء
عنها او يقال هما ماخوذان من يقول ويبيع كما سيأتي حذف حروف المضارعة وسكن اللام قوّل وبيّع
فحذف للساكنين وبهذا صرح المولى فخر الدين وهو ظاهر عبارته قيل الكلام على الناقص **قوله**
وكذا اما ابدل الخ وذلك كالثاني في الثالث كـ قد تريومان وهذا الثاني و وانت بالهجران
وصفادي والسادي والثعالي والارانبي في صفادع والسادس والثعالب والارانب
وكقولهم دينار في دنّار فتامل قيل وكقولهم في الفعل تقضيت اي تقضضت وهو ظاهر في هذا
المقام لاشتمال اصله على التضعيف **قوله** اي تفسير الحروف الاصلية ليس المراد ان معرفة
الاصول موقوفة على المقابلة بالفاء والعين واللام لتوقفها على معرفة الاصول للاحالة فيلزم الدور
بل المراد انه اذا علم الاصول والزوائد بطريق من الطرق كما تقول مثلا الحرف الاصلي ما ثبت في
تصاريف الكلمة لفظا كقاف قرب او تقديرا كعين قلت وبعت والزوائد ما
سقط في بعضها كواو قعود فقد في قعدم تريد تعليم المتعلمين فالطريق ان يقال اذا وزنا لفظا
فما كان في مقابلة الفاء والعين واللام فهو اصلي وما ليس كذلك فزايد قاله الجاربردي **قوله** لكن

ينبغي ان يستثنى الزايد للتضعيف او للالحاق يعني فانه يقابل بها ايضا نحو فرّح وقود للمكان
الغليظ وزن الاول فعّل والثاني فعل واما وزن بلفظ الاصل اما في التضعيف فللتنبيه على
ان غايتهم بالثاني كمي بالاول اذ كرروا الحرف مع كراهتهم اجتماع المتماثلين واما في الالحاق فلان
الملحق يجري مجرى الاصل في احكامه فاجري مجراه في وزنه هذا ما لم يدل دليل على عدم قصد هم
التكرار فان دل وزن بلفظه على الاصل في مطلق الزايد فطنان فعلان لافعلال لعدمه وسمان
لمآء فعلان لافعلال لندوره **قوله** والى ان الميزان انما كان الميزان ثلاثيا لانه اكثر تصرفا
من غيره ولانه لو كان رباعيا مثلا لم يكن وزن الثلاثي به الا باسقاط فجعل ثلاثيا وكررت اللام
عند الاحتياج الى وزن غيره لان الزيادة عندهم اسهل من الحذف ولهذا كان القول بزيادة
الهاء في امهات احسن من ارادة احد فيها في امات **قوله** لخفته الضمير لمركب الفاء والعين واللام وانما
كان اخف لقرب مخرج الفاء والميم من الهمس والرخاوة **قوله** مثل خلق وصير الفرق بينهما
ان التي بمعنى خلق تقتضي مفعولا واحدا قال الله تعالى وجعل الظلمات والنور والتي بمعنى
صير تقتضي مفعولين سواء كانت بمعنى الاعتقاد كقوله تعالى وجعلوا الملايكة الذين هم عباد
الرحمن اناثا او بمعنى النقل من حال الى حال كقوله تعالى فجعلهم جذاذا وكلمة التشبيه في كلام الش
توزن بعدم الاحضار اشارة الى جعل الشيء لمقاربة الفعل كقوله جعل يقول كذا **قوله**
ولما فيه من حروف الشفة والوسط والحلق يريد الفاء واللام والعين واراد بالوسط اللسان
لتوسطه بين الحلق والشفة وانما رجح فعل بذلك لكونه ابعد امكان من الاعتدال **قوله** لوضعهم
الابتداء بالساكن فيه اشارة الى امكانه في نفسه وهو مصرح به جماعة وقالوا ان عدم جواز
الابتداء به ربما يختص بلغة العرب لانه ممتنع في نفسه بل لان لغتهم موضوعة على غاية من الاحكام
والرصانة وفي الابتداء بالساكن نوع لكنة وبشاعة ويجوز في لغة اخرى كاللغة الحوارزمية
مثلا قالوا او ما ذكره المانعون من التجربة فهو حكاية عن السنتهم المخصوصة فلا يقوم حجة على
غيرهم وفي الشرح الكبير للسيد دل الذي ما ضه وليس محالا خلافا لبعض اذ يمكن الابتداء بالساكن

الابتداء

الملة غير نحو أنا قلتم في تثاقلتم لكن ليس بقبيح انتهى وصرح جماعة باستحالته قال البكاري وغيره ومن انكر ذلك فقد انكر العيان وكابر المحسوس هذا وقد اتفق الكل على امتناع عد الخروف الصوتية وهي حروف المد واللين قوله لما سيذكر في اوايل الفصل الآتي ان الماضي لا يكون اخره الا محركا بالفتح قال اما الحركة فلشابهة الاسم مشابهة تامة في وقوعه موقع نحو زيد ضرب وزيد ضارب واما الفتح فلخفته قوله وهذه جارية بيان لما ابهمه بقوله او لالتقاء ساكنين اما جواز فتح الفاء مع كسر العين فلانه الاصل واما مع اسكانها فللخفة واما كسر الفاء مع سكون العين لنقل حركتها الى الفاء فللخفة ايضا لقوة الحرف المبتدا به على احتمال الحركة الثقيلة واما مع كسرها فلان حروف الحلق قوى فيتبع ما قبله لنفسه للخفة ليجري اللسان على سنن واحد فان عدم الحلقي كالحلقي امتنع هذا الوجه لعدم مسوغه وجاز الباقي لوجوده وان عدم كسر العين فان كانت مضمومة كعضد جاز اسكانها ايضا لما سبق ولا يجوز نقل ضمها لموجب ثقل الضمة وان كانت مفتوحة او ساكنة كبطل وصعب لم تجز غير الاصل وهو واضح وان عدم فتح الفاء ان كانت هي والعين مضمومتين او مكسورتين كعنق وإبل جاز اسكان العين لنقل توالي الضمتين او الكسرتين ولا يجوز غير الاصل في هذا التقدير نحو ضرو ومرو وعنب وصعر قوله مضارعه يفعل بضم العين وكسرها هذا التنويع هو الاصل في غير واوي العين او اللام وياي احدهما وواي الفاء والمضاعف اما الاربعة الاول اذا كانت غير حلقية فيجب في الاولين منها الضم وفي الاخرين الكسر للمناسبة نحو قال يقول ودعا يدعو وباع يبيع ورمى يرمي قال ابن عصفور وشذ طاح يطيح وتاه يتيه عند من قاله ما اطوحه وما اتوهه دون من قال ما اطيحه وما ايتهه فان قيل لعلهما من باب حسب اجيب بان ذلك الباب شاذ مطلقا فحملهما على ما يكون مقيسا في حال اولى انتهى والى القول بانهما لحسب ذهب الخليل نقله عنه نجم الائمة وابو حيان واما واوي الفاء اذا كان ايضا غير حلقي فيجب في مضارعه الكسر لئلا تثبت الواو فيه لارتفاع المقتضي للحذف وهو وقوعها بين ياء وكسرة فيلزم واو بعده ضمة وهو مستثقل وشذ في وجد يجد بالضم عند بني عامر وهم في غيره كغيرهم واما المضاعف فاما اللازم منه

فيلزم

٦

فيلزم فيه الكسر نحو جن يجن وندر بيد الا ما شذ من نحو شبت الفرس يشب بالضم والكسر ومن نحو مويمو وحل يحل بالضم فقط واما المتعدي فيلزم فيه الضم نحو ردّ يردّ لانه يلحقه الضمير فلو كسر واعينه لزم النقل من الكسر الى الضم وشذ جواز نمه وبته وشده وعله وصده وشجه وغيرها بالضم والكسر في جميعها ووجوبا حبّ فلم يجئ الا بالكسر قال ابو حاتم لله در العرب ما ألهمها فائدة المختار عند ابن مالك وابي حيان وغيرهما جواز الضم والكسر فيما عدم النقل فيه من مضارع هذا الباب وعليه ائمة اللغة وعين القراء وابو الفتح الكسر لانه اخف من الضم والكسر وخيّر ابن عصفور مطلقا فجوز في نحو يضرب ضم العين وفي يقتل كسرها وهو قياس في مورد النص فلا يلتفت اليه قوله اذا كان عينه او لامه انفصال حقيقي افاد به نفي شمول الاشتراط للاجماع لصدق اسم المضاعف ح وقد سبق فيه لزوم الكسر او الضم فتامله قوله واشترط هذا الخ لم يعد وا هذا الاشتراط الى الفاء لم يفتحوا في مضارع نحو اثر لعدم تحقق المقاومة لانتقال ثقل حرف الجوف بسكونه ح قوله فان حروف الحلق انثقل الحروف لتباعده بالتيا الى سايرها قوله وهي ستة كوناسته هو ما نقل عن الجمهور وردوي عن الخليل ومذهب س ومن تابعه انها سبعة فزادوا الالف لاقتضاء الحلق وهي عندا وليك حرف هوائي لا مخرج له وكلام المصنف يحتمل المذهبين فتامله قوله وأبى يأبى شاذ وحل في الحكم قالوا في الماضي ابي بكسر العين فيأبى على لغتهم جار على القياس وعلى هذا يكون ابي يأبى بالفتح فيهما مستغنى بمضارع فعل عن مضارع أخ كما استغنوا بيكاد مضارع كدت بكسر الكاف عن مضارع كدت بضمها في لغة حكاها س فليتامل قوله الشاذ على ثلاثة اقسام مثال الاول العقود والصيد قال تعالى استحوذ عليهم الشيطان لان القياس قلب حروف العلة الفا ومثال الثاني قوله وام او عال كما او اقربا والاستعمال مثلا لانهم لا يدخلون كاف التشبيه على الضمير استغنى عنه بمثل والا للزمهم ادخال

ان قوما

باضافة مثل الى الضمير

س

يجوز ان يكون ما استغنى عنه ما هو عادم الكسرة

الكاف على كاف المخاطب وياء المتكلم وهو مستقبح ومثال الثالث قوله الحمد لله العلي
الاجلل والقياس والاستعمال الاجل بالادغام قوله فلو كان الفتح بسببها لوضح الدود
قال الجاربردي كانهم لما علموا ان اليا تستقبل الفاعل تقديرا فتح العين ليتوغوا فتحا اذ
يكون مع حرف الحلق او حملوه على منع بمنع لانه بمعناه انتهى قوله والفصيح الكسر يعني
في المضارع قوله الا ماشذ لفظة ما في مثل هذا التركيب يجوز ان تكون موصولة
ونكرة موصوفة والمعنى هنا الا المضارع الذي شذ أو الا مضارعا شاذا والجملة بعدها
منصوبة المحل على الثاني ولا محل لها على الاول ثم جاء في هذا الباب قسمان قسم واجب وهو
ثمانية افعال وثق اذا اجب ووثق اذا قوي اعتماده ووفق اذا صادفه وفقا ووفي
وورث وورم وورع بمهملتين ووري الخ اذا اكتنز من السمن وليس منه وري الزند
يري اذا اخرج ناره وان عده في شرح المفصل لانه جاء من باب ضرب ومن باب علم
مستغنى فيه عن مضارع الثاني بمضارع الاول وهو من الداخل فلذلك مثلت بوري
الخ وقسم جايز وهو تسعة افعال حسب ونعم وبئس اذا صارا فعلا بوس ويئس اذا
قنط ويبس ويغر الصدر ووحر اذا التهب غيظا اوحزنا وويله اي كاد يعدم العقل
ووهل اذا اشتد فزعه فكل هذه يجوز في مضارعها الكسر والفتح قاله ابن مالك وزاد
في شرح الكافية وزع بالشيء أولع وزاد ابو حيان ومن تبعه في القسم الاول وعم بنا
على تصرف قولهم عم صباحا وهو ما نقل عن يونس والاعلم خلافا لابن مالك حيث عده فيما
لا ينصرف قوله واما فضل هذا الفعل من الفضلة لامن قولك فضلت فلانا اذا
غلبته في الفضل لان ذلك ليس فيه الا الفتح في الماضي والضم في المستقبل كما هو قياس باب
المغالبة قوله موضوع للصفات اللازمة اراد بالصفات المعاني القائمة
بالغير والمراد هنا افعال الطبائع كما سيذكره ولم يقل للنعوت لعموم الصفات لجوايز
المدح والذم واختصاص النعوت بجوايز المدح على ما قيل قوله رعاية للتناسب

في علائق الطبعة

يريد انه لما كان هذا الباب موضوعا ليدل على اتصاف الموضوع بصفة لازمة واللزوم
في الحقيقة الضم الغير المفارق اختير في اللفظ ايضا الضم للتناسب قوله ويكون
لافعال الطبائع الطبيعة ملكة يصدر عنها صفات ذاتية كذا عرفها الشارح في كتبه
البيانية قوله ونحوها الاحسن عود الضمير لافعال الطبائع تقديما للتناسب على
التاكيد فيشمل الملكات الحاصلة بالاكتساب كهيؤ اذا صحت هيأته ولم يات يايّ
العين من هذا الباب غيره وكفقه وشعر اذا صار فقيها وشاعرا له طبعا وما اشبهها
من المعاني المتجددة الزائلة فخرج جنابة ومن هنا يعلم انه ليس المراد بالحسن ما يكمل الكساء به
بالزينة من صفا اللون ولين الملمس بل كون الاعضاء مناسبة على ما ينبغي ان يكون والكلام
في القبح على قياسه قوله ولا يكون الا لازما الخ اي لانه موضوع كما سبق للطبائع والغرايز
التي لا سوقف الاعلى فاعلها لغرض قد يعتد بتضمين كقولك على كرم الله وجهه ان يشرا قد طلع
اليمن اي بلغ وقولهم دحتنا الداراي وسعتنا ولا يحفظ عنه مما وكلام الشارح كغيره يقتضي
ان هذا الاخير باق على لزومه وانما حذفت با التعدية اختصارا كما تقول في شرفت بكذا
شرفت كذا فشذوذه آت من جهة استعماله على صورة المتعدي اذ هو ملبس ومثله الاول
في هذا القبيل وهذا كله في الصحيح اما المعتل منه فقد يأتي متعديا بتحويل وسيأتي مبسوطا
في الاجوف من اقسام المعتل قوله ويلحق به نحو جور الخ نقول حوزته فجوز اي
البسته الجوز فلبسه وجلبته اذا البسته الجلباب ويقال بيطر الرجل اذا عمل البيطرة
وهرول اذا عدا وشوف اذا قطع الشوياف وهو ورق الورع اذا طال وكوحي
تخاف فساده هذا والاكاق جعل مثال على وزن مثال ازيد منه ليعامل معاملته في احكامه
من التصغير والتكسير وغير مما فيجوز ملحق بجعفر ولذلك قالوا قريدد وقرادد كما
قالوا جعيفر وجعافر ونحو شملل ملحق بدحرج ولذلك جاء في مصدره الفعللة وانواع
الملحق بدحرج على ما في الشرح خمسة وعدها ابن الحاجب وغيره من المحققين ستة فاعقلوا

مثال شريف وفاقا لس وزاد واقلس وقلس ومعناهما ألبس القلنسوة وكذا فعل السكاكي
وابن مالك وغيرهما لكنهم ذكروا شريف بدل قلنس ثم قال ابن مالك والحاق ما سواها به
نادر يشير الى مثل قلنس وقطران البعير وترب بمعنى دنس اى دفن الميت اى دفن بحجر مثلا او كتم
ومندل بمعنى ندل وترفل بمعنى رفل وهلقم اذا اكثر اللقم وذهبل اللحمة اذا عظما وسلبس
بمعنى نبس اى تكلم وخلبس بمعنى خلب اى فتن ودهدم بمعنى هدم وغيرها قوله ودليل
الالحاق الخ اعلم ان دليل الالحاق وجهان الاول ان حرف الالحاق هو الذى ليس لمعنى وضعت
الكلمة بسبب ذلك الحرف لذلك المعنى كواو حوقل ولام شملل فليس المراد من زيادة الالحاق
انه لا يصح زيادة معنى اصلا كما قيل لان معنى حوقل وشملل مخالف لمعنى حقل وشمل بل ان لا
يكون لافادة معنى كزيادة الهمزة فى اكرم والالف فى ضارب فاعل فلا يقال انها
للالحاق وان صار اللفظ بواسطتها على وزن الرباعى وذلك لظهورها فى معان اخر فلا يجوز
حملها على الغرض اللفظى مع امكان المعنوى والثانى هو افقه المصدر واعمه الشارح
كالمحترى على هذا الثانى قال فى شرح المفصل والاول هو المتحقق بجريانه فى الاسماء
والافعال هذا والمعتبر على الثانى توافق المصادر جميعها فيخرج نحو خروج لعدم الفعللة
كما خرج نحو قاتل وضرب وقيل ان الاعتبار انما هو بالفعللة كموما واطرادها فى جميع
صور فعلل واما الفعلال فلا اعتداد به لعدم اطراده اى الا فى المكرر كما قاله البدر
ابن مالك فيخرج المذكورات ايضا قوله وهو للتعدية غالبا هذه المعانى المذكورة
لهذه الابنية تسمع وتحفظ وليس شئ منها مطردا فيها وهو نظر لغوى ثم التعدية هى ان
يجعل الفعل الفاعل بصيغة ما كان فاعلا له قبل التعدية منسوبا الى اصل الفعل تقول فى
كرم زيد اكرمته اذا جعلته منسوبا للكرم قوله والصيرورة التى هى على اقسام
احدها ان تنسب الفعل الى الفاعل وليس فعله نحو أغد البعير واجرب ومنه اعشرت الدراهم
والفت وما اشبه ذلك اذا صارت عشرة والفا خلافا لابن مالك ومنه ايضا استوت

الشمنى اضافت ثانيها ان تنسبه اليه وهو فعله نحو ألأمر الرجل ومنه ايمن وانجد وما اشبه
ذلك على الظاهر والمعنى صار ملتبسا باليمن ونجد اقامة او ولوجا او قصد او منه ايضا
اشرع وابطأ تهما ان تنسبه اليه والمراد غيره نحو اجرب الرجل واخزاه اذا صار ذا
ابل فيها جرب وخازباه وهو ايصيب الابل فى رئاتها فلسعل سعالا كثيرا قوله
ولوجود الشئ على صفة معناه ان الفاعل وجد المفعول متصفا بصفة مشتقة من اصل ذلك
الفعل ويقال عليه حانبه الفعل ومنه قول عمر بن معدى كرب والله يا بنى سليم لقد قاتلناكم
فما أجبنّاكم وسألناكم فما اخلناكم وهجوناكم فما افحمناكم اى لم نجدكم جبنا ولا اخلاء
مفحمين ومن هذا الباب عند ابى الفتح قوله تعالى ولا تطع من اغفلنا قلبه عن ذكرنا
قال ولذلك عطف بالواو واليه ذهب سائر اهل الاعتزال ايضا لمنعهم اسناد الاغفال
اليه كجانة على ما هو مبسوط فى موضعه قوله وللسلب اى لسلب الفاعل اصل الفعل
عن المفعول ومنه ايضا قولك اطلبت الرجل اذا اعطيته ما طلب وأفرعته اذا امنت خوفه
او لسلب الفعل عن الفاعل يقال قسط اذا جار واقسط اذا سلب عن نفسه القسط
اى الجور فعدل ويجوز ان يلحق بباب الأمر وذكر اللغويون انه يكون لضد السلب وهو
الاحراج الى الشئ وحكوا انه يقال اشكيته اذا احوجته للشكوى نقله ابو حيان وغيره
قوله وللتعريض للام منه ايضا ابعت فلانا فرسه اى عرضته لبيع فرسه وقد
تاتى صيغة افعل للكثرة ايضا نحو اظبى المكان واصبت اذا كثر ظباؤه وضبابه وجعل
المفعول صاحب شئ بوجه ما كاقبرته واشفيته واعبدته اذا جعلت له قبرا واعطيته
دواء يستشفى به وعبدا ذكر منها ابن مالك وللتجوّم كاطعمت عليهم اى جعلت وللدعاء
كاسقيته اى دعوت له بالسقيا وللتسمية كاكفرته اى سميته كافرا ذكرها ابن عصفور
والمطاوعة فعّل كقطّرته فاقطر وبشّرته فابشر ذكره ابن ابى الربيع قيل وجعل المفعول
ممكنا من مصدره كاحفرته البئر اى امكنته من حفرها وحمله على الاصل كانه نبه اى حملته

يعنى الفعل

على الكذب ولإبيان الفاعل بالموصوف بالاصل كالوصف الرجل اذا اتى باولاد كرام قوله
واعلم انه قد يقال الخ ظاهره اثبات مطاوعة افعل لفعل ولم يذكره س وذكره ابن جني في
الخصايص وابن مالك في التسهيل واستغربه في الكشاف وانكره قال وانما الكلام من
باب انقض وألام ومعناه دخل في الكلب وصار ذا كلب قوله قال الزوزني ولا
ثالث لهما ذكر ابن مالك ظأرت الناقة على حوار غيرها فأظأرت اي عطفها عليه
فانعطفت وقشعت الريح السحاب فاقشع اي تفرق وشنقت البعير استوقفته
بجذب زمامه فاشنق اي وقف قال ابو حيان النسل ريش الطائر وبر البعير
اذا سقط ونسله وانزفت البئر اذا ذهب ماؤها ونزفتها انا واثمرت الناقة
اذا درت لبنها ومريتها انا بالمد انتهى قوله لان الحكم الخ وجه الاولوية الاولى التخفيف
الزيادة بقدر الامكان ووجه الثانية ان الاخر هو المحل الذي احتجنا عنده الى دعوى
الزيادة قوله والوجهان جائزان عند س فانه حكم بزيادة التاء ثم قال وكلا الوجهين
صواب ومذهب والقول الاول هو مذهب الخليل واختاره ابن عصفور وابن مالك
والثاني نقله الفارسي عن يونس واختاره هو وابن الحاجب وغيرهما ونقل عن الاكثرين والكلام
في ادلة الفريقين والاعتراض عليها طويل الذيل قليل النيل فينبغي الاعراض عنه قوله
ولغير ذلك اي كالتوجه نحو شرق وغرب ووقف واختصار الحكاية نحو امن وايده وسوف
وسبح اي قال آمين ويا اياها وسوف وسبحان الله وموافقة تفعّل وفعل نحو ولّى وتمّم وفكّر
بمعنى تولى وتيمم وتفكر ونحو قدّر الله اي قدر ذكرها في التسهيل وكالتسمية نحو فسقته اي سميته
فاسقا والدعا للشيء او عليه نحو باركه اي دعوت له بالبركة وجذعته اي دعوت عليه بالجذع
وللقيام على الشيء نحو مرّضته اي قمت عليه وللرمي بالشيء نحو جمجمته اي رميته بالشجاعة ذكرها
ابن عصفور وللعمل المتكرر نحو مجّدته اي كررت ذلك قال ابو حيان وقد يأتي ايضا بضد
فعل يقال تمّ الحديث بالتشديد نقله عن جهة الفساد ونماه نقله عن جهة الصلاح قوله

ومنه

الى الزيادة

امرّ

ومن قال كذب كذابا انما خصه به لاشتراك المصدرين والحالة هذه في الجريان على الفعل
لان الف قاتل تنقلب ياء لانكسار ما قبلها ومن ثم كان قيتال افيس من قتال بالتخفيف
كما قاله الفراء بل كان اصلا له كما قاله السيد ركن الدين قوله نحو ضارب زيد عمرا ذلك لصيغة
صريحا على صدور الضرب من زيد متعلقا بعمرو وضمنا على العكس كالاخفى فالاشتراك مدلول
التزامي لصيغة فاعل ولاعتبار التعلق في وضع فاعل وجب تعديته الى واحد ان كان اصله
لازما نحو كارمته والى اثنين ان كان متعديا الى واحد لا يصلح ان يكون مشاركا للفاعل في
المفاعلة نحو ناولته الخبز وجاز به الثوب دون ما اذا صلح نحو ضارب زيد عمرا قوله
نحو دافع ودفع قد ورد التنزيل بهما قرأ نافع وابو جعفر ويعقوب ولولا دفاع
الله الناس وقرأ الباقون ولولا دفع الله قوله وسافر وسفر فيه رد لما في شرح المفصل
لابن الحاجب حيث قال ليس ثمة فعل ثلاثي من لفظ سافرت بمعناه فيمثل به انتهى وقد نقل الجوهري
وغيره سفرت اسفر سفورا اذا خرجت للسفر قوله والمطاوعة حصول الاثر الخ
فاذا قيل هذا الفعل للمطاوعة فالمراد انه دال على ان حصل عن تعلق فعل اخر بما قام به
ذلك الاثر ولو تقديرا ليدخل نحو انكسر الاناء ويسمى مطاوعا بالكسر لانه قبل الفعل
ولم يمتنع والاول مطاوعا بالفتح لمطاوعة الثاني اياه قوله ولاتخاذ الفاعل منه ايضا
تبوأت الدار اي اتخذتها مباءة دون تبيرتا لان اصله تبيورت فقلبت واوه ياء
لاجتماعها مع الياء قاله الموصلي ومثل باجماعة سهوا وذهولا قوله بخرعة قال
ابن الحاجب ومنه تفهم وفيه تجوز لان المسئلة شيء واحد انما يصور التدريج في فهمها نفسه وانما
هو في معداته وهي الانتقالات والافكار الموصلة اليه كان يليق الذهن لها في الاول
ثم تخالطه في الثاني ثم يتضح له في الثالث بالترتيب المقتضى لكن لما حصل المهلة والتدريج
في طريقه جعل كان ذلك واقع فيه واليه اشار في شرح المفصل بقوله كانه حصل له الفهم
شيا بعد شيء هذا ومن معاني تفعّل ايضا التلبس بمعنى ما اشتق منه نحو تقمص وتعمم والعمل

اي وانتصابه على عمرو

فيه نحو تضحى وتعشى وموافقة المجرد كتبين وتبسم اى بان وبسم والاغناء عنه نحو تكلم وتصدر
وعن فعل نحو تولى اى قال ويلاه اذ المعروف في اختصار الحكاية فعل بالتشديد والصيرورة
نحو تأيمت المرأة وتحجر الطين ومنه تقيس وتنزر اذا صار بالانتماء الى قيس وتنزر كواحد منهم
قال ذلك ابن مالك وادرج الزمخشري وابن عصفور باب تقيس في التكلف وسوال اصله
نحو تعطى وترحم اذا سال العطاء والرحمة **قوله** وتنازعته اقتصر على حكاية الفعل واقعا
على ضمير الحديث لانه المقصود فلم يبال بحذف الفاعل لسبق الاعلام باشتراطه **قوله** وعلى
هذا يعني وان كان من مقعد الى واحد يكون لازما كقضارب وتكارما **قوله** وتفاعل وضعه
الخ اى فاذا قلت تشارك زيد وعمرو كان مدلوله الاخبار بصدور الشركة المستفادة من
جوهر اللفظ من كل منهما مع قطع النظر عن تعلقها بالاخر وعن اشتراكهما في الاتصاف بها وان
كان كل من الامرين لازما هنا وحيث تاملت ما فرق به الشارح استبان لك منه فرق آخر
ولعل ان البادي معلوم في فاعل دون تفاعل ومن ثم يقال اضارب زيد عمرا ام ضارب
عمرو زيدا ولا يقال مثله في تضارب **قوله** وهو للمطاوعة فعل لايكاد يكون فعل المذكور
الا مسببا يا تلمن المطاوعة والانفعال وزعم الفارسي انه قد جاء غير مسبب وانشد
ولم موطن لويلاي طحن كما بوي باجرانه من مكة البيتوتي قال وجاء في هذه القصيدة
مبنيا وكلا ضرورة انتهى وقد يأتي لا فعل له مستعملا يطاوعه نحو انطلق وانقض وانسلخ
الشهر وانكدرت النجوم والظاهر انه في هذه الامثلة فعل للفاعل على الحقيقة قد انسلخ عن
معنى المطاوعة وليس على فعلته وبه صرح المبرد وغيره **قوله** نحو اسفقت الباب الخ سمع
ايضا اغلقته فانغلق وافتحته فانفتح وافزدته فانفزد قال ابن مالك ويجوز ان يكون
انغلق وانسفق على لغة من قال غلقت وسفقت فانهما مقولان ومنقولان **قوله**
لا يقال انكسر وانعدم اى لان الاعدام استيصال الموجود دفعة فلا يبقى ثمة علاج وتاثير
ونحوهما انعلم وانفقد بخلاف انقال لان القائل يعمل في تحريك لسانه ويعالج في ترتيب احرفه

العبارة

العبارة مواقع للمعنى بعض علاج **قوله** وهو للمطاوعة انما يجيء افعل للمطاوعة في الاغلب
فيما فاؤه للام او را او واو او ميم او نون نحو لويته ولففته ورغته ورفغته ووضعته
ووصلته ومددته ومطلته ونقلته ونفيته وقد يأتي لها فيما فاؤه غيرها نحو جمعت المال
وشويت اللحم وحجبت الشيء وفصلته وغيرها وقد تاتي لمطاوعة افعل نحو اجزته فانجزه واشغل
النار فاشتعلت واضرمها فاضطرمت واوقدها فاتوقدت **قوله** نحو اكتسب الكسب
تحصيل الشيء على اي وجه كان والاكتساب تحصيله مع المبالغة والاعتمال قال تعالى
لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت قال في شرح المفصل هو تنبيه على لطف الله تعالى
بخلقه حيث اثبت لهم ثواب الفعل على اي وجه كان ولم يثبت عليهم عقابه الا على وجه المبا
والاعتمال فيه اشق والاولى قول صاحب الكشاف ومن تبعه لما كان الشر مما تشتهيه
الانفس وهي منجذبة اليه وامارة به كانت في تحصيله اعمل واجد فجعلت لذلك مكتسبة فيه
وسالم تكتسب في باب الخير كذلك لعثورها في تحصيله وصفت بما لا دلالة له على الاعتمال
والتعرف **قوله** ويكون بمعنى فعل نحو علا الامر حمل واحتمل قيل ومنه نزع وانتزع وقلع
واقتلع وفيه نظر لان الانتزاع الاخذ بسرعة والنزع التحول ولذا القلع والاقتلاع
والجذب والاجتذاب قاله ابن عصفور فتمثيل الشارح ايضا منتقد قال ابن مالك
ومنه اقتدر واسمع واقرب **قوله** وبمعنى تفاعل يوافقه ايضا تفعل نحو ابتسم واعتدى
اي بتسم ويتعدى ويوافقه استفعل نحو ارتاح واعتم واختفى واحتى بمعنى استراح الى
اخرها وقد يأتي ايضا للتخير بالمجهة نحو انتخب واصطفى وفعل الفاعل بنفسه نحو اضطرما
وامتشط واكتحل **قوله** وافعل اصله افعلل فادغم بدليل وجوب استعماله مفتوح
اللام الاولى مع تاء المضارعة ونونيه نحو احمررت واحمررنا واحمرون **قوله** واختص
بالالوان والعيوب يريد ان صيغة افعل مقصوره على الالوان والعيوب لا تعداها الى
غيرها اي في الاصل الغالب فادخل الباء على المقصور عليه مشيا على المتبادر المتعارف تقريبا

وانصفته فانتصف ص

لغة في اغلقت الخ

على الافهام والقياس ان تقول واختصوه بالالوان والعيوب لان جئ الآن تدخل على
المقصود وسياتى ايضاحه فى كلامه ثم اطلاقه العيوب هنا مقيد بالحسية كعوذ واعرج
كما قيده به صاحب التسهيل وغيره وقولى فى الاصل الغالب للاحتراز عن افعال جاءت لغير ما
شذوذا كقولهم ارعوى واقوى اذا اخذم وازور وابهر الليل اذا انتصف وابهر القمر
اذا قوى ضوءه وفى هذا المثال بحث قوله وهو لطلب الفعل الطلب قد يكون صريحا
كما مثل وقد يكون تقديرا نحو استخرجت الوتد فليس هنا صريح طلب بل المعنى ليزال اللطف
والتحيل حتى خرج قوله نحو استعظمته مثله ايضا استصغرته واستحسنته وغيرهما
وكذلك تقول فيما لعدّه عظيما او صغيرا او حسنا وهو بخلاف ذلك قوله وللتحويل
ومنه ايضا استنسر البغاث واستنوق الجمل على سبيل التشبيه والتخيل قوله ويكون
بمعنى فعل منه ايضا بان واستبان وعلى واستعلى وقد يوافق ايضا افعل نحو استيقر وايقن
واستبان وابان واستعجل وعجله واستحصد الزرع واحصد وهو فى هذا المثال للحينونة
اى حان وقت حصاده كما فى قولهم استخرف النمر اى حان له ان يجنى ويوافق تفعل نحو استكبر
وتكبر واستمع وتمنع ومنه ايضا استبدل وتبدل قال تعالى اتستبدلون الذى
هو ادنى ومن بيتدل الكفر وافتعل نحو استعصم واعتصم واستعذر واعتذر وقد يغنى
عن فعل نحو استوجع اذا قال انا لله وانا اليه راجعون والاصل رجع كأنه اذا قال امين
وعن المجرد نحو استبد واساء واستنكف واستحى وقد يطاوع افعل نحو اكانه فاستكان
واحكمه فاستحكم وقد ياتى للاتخاذ نحو استعبد واستأمى واستأجر قال ذلك فى التسهيل
الا الحينونة قوله وحكم احمر بريد فيما سبق من لزوم اللزوم والاختصاص بالالوان
والعيوب اى الظاهرة قال ابن عصفور افعال مقصور من افعالّ لطول الكلمة ومعناه
كما يدل على ان ما من شيء يقال بالالف الا يقال بدونها للرقة يكثر احدهما فى لفظ ويقل الاخر
فكثرة افعل كاحمر واخضر وكثرة افعال كاشهاب وادهام انتهى وما ذكره من القصر هو مذهب

الخليل قوله الا ان المبالغة فيه زائدة يفرق بينهما ايضا بان الاكثر قصد عروض
المعنى اذا جئ بالالف ولزومه اذا لم يجئ بها ومن اللزوم مع الالف قوله تعالى مدهامتان
ومن العروض مع عدمها قولك اصفر وجهه وجلا وقراءة ابن عامر تزوى عن كهفهم
قوله وهو للمبالغة يأتى ايضا للصيرورة نحو اطول الشئ اذا صار طولا
وبمعنى استفعل فيتعدى الى مفعول به كقوله لو كنت تعطى حين تسئل سامحت ما لك النفس واطولا لك تسمح
اى استمحاك وبمعنى المجرد كقولهم خليق ان يفعل كذا واخلولق والمطاوعة كقولهم ثنيته
فاثنوى ومنه قراءة بعضهم الا انهم تثنوى صدورهم قوله وافعوّل قال فى التسهيل
هو بناء مقتضب اى موضوع على مثال لم يسبق باخ أصل له او كالاصل مع الخلو من حروف
زيد لمعنى او الحاق ويقال اجلوذ بهم السير اى دام مع السرعة قوله وافعنلل هو
لمطاوعة فعلل نحو سلقاه فاسلنقى ومذهب سيبويه ان هذا البناء لا يتعدى وخالف ابو
عبيدة وابو الفتح لقول الراجز قد جعل الغاس يغرندينى ادفعه عنى ويسرندينى
وليس مصنوعا كما زعمه الزبيدى لذكره احد ائمة اللغة له غيرهما كابن دريد وكراع
ونقل عن ابى عبيدة واللحيانى قاله اللبلى والاعرندى والاسوندى واحلولى هو الاعلا
قوله ومن الملحقات باحرنجم اتى من التبعيضية وان كان البابان المذكوران هما
جماع ما اشتهر من الملحق باحرنجم نظرا الى ما قد من الحاق سواهما به وهو اجنطأ بالهمز
واحونصل الطائر قال ابو حيان والمحفوظ الكثير اجنطا بالالف للالحاق فيحتمل
ان تكون الهمزة بدلا منها واما احونصل فلم ينقله الا صاحب كتاب العين فلا يلتفت اليه
انتهى قوله وكذا تفعلل وتفاعل الاعتراض على المصنف فى هذين ففى شرح الهادى
ان تضعيف العين لا يكون للالحاق وفيه وفى التسهيل وشرح المفصل وغيرها ما يدل
على ان الالف لا يقع للالحاق حشوا لا فى الاسم ولا فى الفعل قال ابن الحاجب وغيره
لانها عند المحققين انما الحقت بافعنلل فحركت وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فلو الحقت فى غير الآخر

الذي هو الضرب الخ **قوله** فالمردود مدفوع تقرير الدور ان يقال المقصود من التعريف انما هو تصور المعرف وهو انما يحصل بمعرفة معرفه ومن شروط سبق العلم به وهي بمعرفة سابقة اجزائه فتصور المتعدي موقوف على معرفة الذي يتعدى الواقع في التعريف وهو تتوقف معرفته على معرفة الفعل المتعدي ومن البين ان مثله دور يمنع تحقق المقصود وتقرير ان يقال المراد بالتعدي الواقع في التعريف التجاوز وهو لا يتوقف على التعدي بالمعنى المصطلح عليه **قوله** في نصب ما عدا المفعول به مما عداه من المفاعيل اربعة المفعول معه والمفعول فيه والمفعول المطلق والمفعول لاجله وهي مرتبة في المثال على هذا الترتيب **قوله** والامر بالنصب هذا وكذلك ما يلحق بالمفعول من الحال والتمييز وغيرهما حكم المتعدي وغيره في نصبه سواء **قوله** وان اريد به لفظ الفاعل والمفعول الخ يطلق الفاعل والمفعول ويراد بهما مصدر منه الفعل الحقيقي وما وقع عليه ويسميان حقيقيين ويطلقان ويراد بهما الفعل النحوي ليرفع وينصب ويسميان لفظيين والظاهر من التعريف الاول لذكر التعدي الانسب به فلذلك اعتمده الشارح اولا ثم لما كان الاعتراض ح ذا اتجاه وليس الجواب باستيصال مادته للاستلزامه الاقرار بعدم تجاوز الفعل في حالة النفي فيكون فيها متعديا وليس بمتجاوز يتزلعنه بجواز ارادة الثاني ووجه الاندفاع على هذا التقرير غنى عن البيان اذا اريد لفظ الفعل ايضا اذ لا خفاء في تعلق الفعل اللفظي بكل من فاعله ومفعوله ليرفع الاول وينصب الثاني سواء كان مثبتا ام منفيا هكذا قيل في بيان مراده على ما في نسخ من الشرح ونصه ولا يعترض بنحو ما ضربت زيدا الا ان الفعل ضرب وهو قد تعدى الى المفعول به في نحو ضربت زيدا وان اريد الى احزه وفيه على هذا البيان نظر لعدم تمام اندفاع الدور ح ويمكن ان يقال ان تجاوز

لم يخل اما ان يلحق بحركة بعد فتحة او غيره ذلك فان الحق على الاول انقلبت الفا فيزول وجه الالحاق لفوات الحركة فيفوت المعنى الذي مر اجله الحق وان الحق على الثاني وجب ان يبقى فلا يكون الفا خلاف الالف فان حركته عارضة غير معتد بها في الرتبة اشتى فيفعل وتفاعل ليس من الملحق لكنه ذكر ممامنه في الشافية تبعا للمفصل فتبعهما الشارح وخص في الشافية في باب ذي الزيادة الضابط المذكور بالاسم والصحيح الاول والدليل عليه قولك تضام القوم ونحوه فادغموا ولو كان ملحقا لم يجز ادغامه كما لم يجز ادغام مثل اجلبب وقيل لان الالف لما معنى وهو ازالة قلق اللسان بتوالي الحركات فلم تجز جعلها في مقابلة العين من تفعلل **قوله** ويمكن هذا القول شاذ من قبيل الغلط على توهم الميم اصلا واللغة الفصيحة تسكينها ثم للالحاق في هذا الفعل واخواته من نحو جلبب وتجورب وتفهيق وترهوك وكذا التفاعل وتكلم على راي سبق انما هو بواسطة تكرير الباء والواو والياء والميم والالف وتضعيف العين للباء لتالان الالحاق لا يكون من اول الكلمة فالتا انما دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت كذلك في تدحرج **قوله** تنبيه هو في اللغة التوقيف على الشيء والايقاظ له وفي الصناعة الاعلام بمفصل ما علم اجمالا مما قبله وهو معرب بمجرور مبتدا محذوف وقيل ان ذكر بعده مما يتعلق به والا فيقدر اسما كما هذا التنبيه وفيه نظر لان مقتضى الباء هنا ليس الا عدم التركيب على ما ادعاه وهو ممنوع لان التركب وان وقع مع ما يليه فهو ممكن بالتقدير المذكور ومثله شائع ذائع فلا ضرورة الى العدول عن الاصل مع امكانه ولفظ الفصل وما اشبهه كلفظ التنبيه في حكمه المذكور **قوله** وهو الفعل الذي يتعدى الضمير المتصل راجع بحسب المعنى لما دل عليه لفظ الفعل من كلمات دلت على معنى في نفسها مقترنة بزمان ولا يخفى ان تعدي اي كلمة انما هو بتعدي معناه الذي وضعت هي بازائه فمعنى تعدي ضرب تجاوز الضرب في زمان ما مضى وعلى هذا القياس فلذلك قال الشارح بعد فان الفعل

الفعل الفاعل هو بأن يتصف المفعول ايضا بتعلقه به ولو منفيا لان
الضرب مثلا نسبي وليس احد نوعي التعلق اولى به من الاخر فكما جاز مجاوزته
الفاعل مثبتا جوز منفيا فالمعنى فيما ضربت زيدا ضرب واقع من المتكلم متعلق
بزيد والفاعل والمفعول لفظيان والله اعلم قوله بخلاف اللازم يعني فانه
ليس بواقع على المفعول به ولا مجاوز للفاعل قوله ونصحته ونصحت له الخ فيه
نظر لقول الجوهري انهما باللام افصح وفي شرح الفصيح لابن خالويه اللغة الجيدة
تعدي شكرت بحرف الخفض وكذا نصحت وقد يجوز حذف اللام وفي شرحه
للتبلي الاصل في نصحت لك ان يتعدى هكذا بحرف الجر ثم يتوسع فيحذف الحرف
فيصل الفعل بنفسه قال الفراء في المصادر له العرب لا تكاد تقول
نصحتك انما يقولون نصحت لك وقد تقول نصحتك يريدون نصحت لك ثم قال
التبلي في شكرت هو مثل نصحت في انه يتعدى بحرف الجر ثم يتوسع في حذفه انتهى
وبالجيدة ورد التنزيل قال الله تعالى أن اشكر لي وقال وانصح لكم قوله والحق
انه متعد الى احزه هذا التحقيق ماخوذ من كلام تجم الائمة رضي الدين قال اعلم
انه قيل في بعض الافعال انه متعد بنفسه مرة ومرة انه لازم متعد بالحرف
وذلك اذا تساوى الاستعمالين وكان كل واحد منهما غالبا نحو نصحتك ونصحت لك
وشكرتك وشكرت لك والذي اراه ان الحكم يتعدى مثله هذا الفعل مطلقا اذ
معناه مع اللام هو معناه بدونها والتعدي واللزوم بحسب المعنى ولو بلا لام عند اتحاد اللفظ
متعديا جماعة فكذا مع اللام فهي اذا زايدة كما في ردف لكم الا انها مطردة الزيادة
جوازا في نصحت وشكرت دون ردف فان كان تعديه بنفسه قليلا نحو اقسمت
الله او مختصا بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت بالتعدي الى الامكنة واما
الى غيرها فبفي نحو دخلت في الامر فهو لازم حذف منه حرف الجر وان كان تعديه

بالحرف قليلا فهو متعد والحرف زائد كما في قوله ولا تلقوا بأيديكم وردف لكم
انتهى وفي شرح المفصل نحوه وقال بعضهم الحق ان اللام انما دخلت للتعدي
الى مفعول اخر اذ معنى شكرت له ونصحت له شكرت له صنيعه ونصحت له رأيي
فحذف توسعا والتعدي واللزوم بحسب المعنى فيقال عليه انا نجد كثيرا فعلين
متحدين معنى واحدهما متعد والاخر لازم كنسيته وذهلت عنه وخفيته واخفيت
منه ورجوته وطمعت فيه قوله وفي بعض النسخ وتعديته النسخة الاولى
اولى لافادة الكلام الحصر على الثانية لاشتمالها على الاسناد على وجه عموم المبتدا
وخصوص الخبر فيوان التعدية قد تكون بغير هذا المذكور كالسين والتا نحو حسن زيد
واستحسنته وطعم زيد واستطعمته والف المفاعلة نحو سايرته وجالسته وفتحة
العين نحو حزن زيد وحزنته اذا بنيته للمغالبة والمعنى غلبته في الحزن وان لم يكن واحد
منهما مطردا قوله بتضعيف العين او بالهمزة تفرد التعدية بالهمزة اذا كانت عين
المجرد همزة نحو نأى زيد فقول اناأيته ولا يجوز التضعيف وكذا سائر حروف
الحلق غالبا نحو اذهبه واسعده وربما يأتي التضعيف نحو وهنه وبعده ثم ما ذكره
المص غير محض بالازم بل هو جايز في المتعدى ايضا الا بابا علم وإلا المتعدي الى اثنين
نحو كسا وظن وحسب فانه لا تضعف عينه للتعدية وكذا لا تدخله همزة النقل الا
علم ورأى والا ما أجئ بهما على راي قوله واما في الهمزة والتضعيف فلا بد من التغيير
ربما يظهر من هذا الكلام بمساعدة سابقة ان المعنى عند تعاقب الهمزة والتضعيف
واحد وملوظاهر كلام ابن مالك ايضا وذهب الزمخشري والسهيلي ومن تبعهما الى ان
التعدية بالهمزة لا تدل على تكرار بخلاف التضعيف ولهذا جاء انا انزلناه في ليلة القدر
لانه انزل فيها الى سما الدنيا دفعة وجاء انا نزلناه على قلبك ونزلناه تنزيلا اي شيئا
بعد شيء والاول هو الصحيح لقوله تعالى لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة وقول

نزل عليكم في الكتاب اجمع المفسرون على ان المراد واذا رأيت الذين يخوضون الآية
وهي انما نزلت مرة واحدة **قوله** ولا يتعدى كل فعل الخ هذا مذهب المبرد وظاهر
مذهب س كما نقله ابن ابي الربيع ان التعدية بهما سماع في المتعدي قياس في اللازم وقيل
انه قياس في كل فعل الا باب علمت وهو مذهب ابي عمرو وجماعة وقيل في اللازم والمتعدى
لواحد وهو مذهب ابي الحسن وظاهر كلام الفارسي وغيره **قوله** والحق الخ اعتراض
على قول بعض المحققين والمراد به نجم الائمة ولا يغيب شئ الى اخره وكانه فهم من قوله بعض
المواضع ان الباء اذا كانت للتعدية تارة تغير المعنى وتارة لا تغير فاعترض بان المتعدي
الذي يحث عنه في هذا الفن لابد ان يغير الحرف معناه والظاهر ان مراد المحقق بذلك
البعض حالة التعدية فلا يرد هذا الاعتراض **قوله** نعم يصح ان يقال في كل جار ومجرور
ان الفعل متعد اليه هكذا في شرح المفصل ايضا وظاهره الحكم على المجموع بنصب المحل
وهو قول ظاهري والتحقيق كما قاله نجم الائمة وغيره ان المنصوب هو المجرور وحده لامع
الجار لان الجار هو الموصل للفعل اليه كالهمزة والتضعيف ومن البين وجوب مغايرة
الالة لكل من الطرفين لكن لما كانت الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار
منفصل منه كالجزء من المفعول توسعوا في اللفظ وقالوا هما في محل النصب **قوله**
نظر العل وجه ان الفعل قد يتغير معناه بتغيير صلاته كرغبت عنه ورغبت فيه فلا
يستقيم حصر التغيير في الباء والجواب ان ذلك المحقق انما اراد التغيير الخاص
اعني التصيير وهو جعل المجرور بمنزلة المفعول به بقرينة ان الكلام في الفعل المتعدي
قوله فصل الفصل الجر وكان سبعي ان يوصل ببين الا ان المصنفين اجروه مجرى
الباب فوصلوه بفي **قوله** لان الزمان الماضي قبل الزمان المستقبل هو كذلك بحسب
الوجود الخارجي وهو المراد هنا فلا يرد ما قيل من ان كل حادث فهو قبل حدوثه في
المستقبل فاذا وجد صار حالا واذا بقي كان ماضيا لانه اعتبار ذهني **قوله** هذا

فتى ح

ممنوعة

بمنزلة الجنس انما قال بمنزلة الجنس لاختصاصه بالماهيات الحقيقية المأ
خوذة من الوجود دون الماهيات الاسمية الاعتبارية كهذا المعرف فان صدق
اسم الجنس والفصل على اجزائها انما هو بطريق التجوز والتشبيه باجزاء تلك
الحقايق فاراد التنبيه على ذلك بذكر المنزلة ثم في قوله لشموله لجميع الافعال
اشارة الى ان وضع الجنس وما اشبهه انما هو للادخال دون الاخراج ومن
ثم لم يسند اخراج شئ الى الفصل وذلك كما تقول في تعريف الانسان انه حيوان
ناطق ثم لا يسوغ لك ان تقول خرج بالحيوان النبات والحجر ونحوهما مما ليس
بحيوان لعم قد يخرج الجنس او شبهه اذا كان بينه وبين الفصل عموم وخصوص
من وجه كما يقال في تعريف الكلام انه قول مفيد فيسوغ حينئذ ان يقال خرج
بالقول ما ليس بقول مما عمه المفيد من نحو الاشارة والكتابة كما خرج بالمفيد
ما ليس بمفيد مما عمه القول **قوله** فلا يلزم في تعريف الشئ بنفسه هذا المحذور
بعيد توهم لزومه لان كلا من الموصوفين مغاير للموصوف الاخر مغايرة ظاهرة
قوله فاجابا بان تجردها عن الزمان عارض يريدان اصل وضعها الدلالة
على الزمان لكن لما خرجت الى معنى الانشاء مثلا وجب قطعها عنه والشئ الخارج
عن اصله لعارض لا يخرج عن حده الاصلي ان زال بعث مثلا عاد مجردا
عن الزمان ومع ذلك لا يخرج عن كونه فعلا ولاجل ان التجرد العارض لا يخرج
عن الفعلية حكم النحويون فيما امكن فيه النقل من هذه الافعال بالنقل ليلا
يكون مجازا من غير حقيقة فحكموا بان نعم وبئس وجذا منقولة من نعم وبئس
وجب الشئ وجب اذا صار مجبوبا كل ذلك ليكون تجرده عارضا فيه ولم
يمكن فيه ذلك في عسى لانه لم يستعمل في حقيقته والتزموا لذلك ان المجاز لا يستلزم
الحقيقة لكن لما وجدوا اختصاص الفعل من اتصال التاء والضمائر به حكموا بان

اصل وضعه الزمان اذ لا يخلوا مجاز عن الوضع **قوله** لان المراد بها التقسيم
يريد تقسيم المحدود اما تقسيم الحد فمفسد وهو الذي عبر عنه بالشك والضابط
ان يقال ان تناول القسمين لفظ من الفاظ الحد فهو تقسيم المحدود والا فهو
تقسيم الحد فقولنا الجسم ما تركب من جوهرين او اكثر تقسيم للمحدود لتناول
التركيب اياهما ولو قيل من جوهرين او ماله ابعاد ثلاثة كان تقسيما للحد
فيفسد **قوله** لرفضهم الابتدا بالساكن هو علة لتحرك اول نصر وقوله
ولئلا يلزم التقا الساكنين علة لتحرك اول محرك من مثل اجتمع ولما قصرت
العلتان عن تحصيل كمال المقصود من وجوب الفتح اورد فيهما بما يدل على
خصوصية فقال وكون الفتح اخف الحركات **قوله** فلانه الاصل في الافعال
وذلك لعدم مقتضى الاعراب فيها وهو وجوب قبول المعاني المختلفة بصيغة
واحدة لانها تدل بصيغ مختلفة فاغنى اختلاف صيغها عن الاعراب على ان
منها ما يخرج عن اصله فيعرب لمشابهة الاسم لجواز شبه ما وجب له وهو المضارع
كما سياتي **قوله** الا اذا اعتل اخره الخ هو استثنا من الفتح لوجود
المانع منه وهو في المعتل تعذره على الالف المقلبة عن الواو او الياء الاصلية
لتحركها وانفتاح ما قبلها وفيما اتصل به الضمير كراهة توالي اربع متحركات
فيما هو كالكلمة الواحدة وفي نحو ضربوا طلب المشاكلة وانما بقي الفتح في نحو
دعوا ليدل على اللام المحذوفة فقدر لكونه عرضا معنويا على العرض اللفظي
قوله كما تقدم اي من انه يدل على الحدوث والزمان والفاعل **قوله** فلو ان
الاطبا كان جولي تمامه وكان مع الاطبا الأساة والإساة بهمزة مضمومة ومهملة
جمع آسي بمدة من آسي يآسو اذا داوى وانشده في الصحاح بلفظ الإساء بهمزة
مكسورة ثم مدة وبي ايضا جمع آس كراع وعامة تجويز الشارح هذا الحذف

على وجه القلة هو ما يظهر من كلام غيره ايضا وخصه بعضهم بالضرورة **قوله** خوف
اللبس بتا التانيث ثم يعكسوا لانتقاض الغرض السابق ولان تا التانيث حرف وهو
اولى بالسكون ولان تا الضمير مشترك بين معان ثلاثة فلو لزم طريقة واحدة وقع
اللبس **قوله** والمتكلم مقدم يعني لانه مصدر الافادة ولا يخفى ان جهتها اشرف
من جهة الاستفادة ويقرب منه قول بعضهم معللا تاليه ان المتكلم في رتبة الفاعل
والمخاطب في رتبة المفعول وهو اولى من تعليل غيره اياه بان محلها الرفع لانها فاعل
محركة بحركة انثى فتامل **قوله** والفتح راجح لخفته اثقل الحركات الضمة فانها تعمل
العضلتين الواصلتين الى طرف الشفة ثم الكسرة اذ تكفي فيها العضلة الواحدة الجاذبة
ثم الفتح اذ يكفي فيه عمل ضعيف لهذه العضلة وللامزحة تاثير في ذلك **قوله**
والمذكر مقدم انما قدم لانه الاصل وذلك لامرين احدهما ان شيا اسم مذكر يندرج
تحته كل موجود مذكرا كان او مونثا فهو اعم من المونث مطلقا والعام اصل للخاص
لانه اعرف منه في الوجود الثاني ان المذكر لا يفتقر الى علامة يدرك معناه
بها لا لفظا ولا تقديرا بخلاف المونث **قوله** ولم يفرقوا بينهما في المثنى قيل لان
الاصل في الضمائر المرفوع وهو ظاهر والاصل منه المتصل الغائب لانه اكثر وقوعا
وقد اتحد لفظ تثنيته اذ لا لبس لوجود الفاعل ضربا وضربتا فحمل البواقي عليه
ليجري الباب على سنن واحد وقال ابن الحاجب الاختصار مطلوب فاعتقر اللبس
فيما هو قليل الوقوع وهو التثنية لا فيما كثر وقوعه وهو المفرد والجمع انتهى
لمناسبتها الواو وانما لم يزيدوا الواو بدل الميم كما في الغيبة لان الواو قد
تسقط لالتقا الساكنين فيلتبس الجمع بالمفرد المتكلم **قوله** لان الهمزة اذا كانت اولا
خص الاولى بالذكر لان الكلام فيما للهمزة فيه اول مع اطراد الحكم المذكور فيها
واحتاج المتوسطة والمتطرفة الى مزيد تفصيل لا يليق بهذا المقام وانما كتبت

كذلك لان الهمزة تشارك الالف في المخرج او تقاربها وهي اخف حروف اللين فابدلوها
الفا في الخط للتخفيف لانه كما هو مطلوب في اللفظ مطلوب في الكتابة ايضا وهذه الهمزة
وان لم يمكن تخفيفها لفظا لكن امكن خطا فخففوها لئلا يفوت الغرض اجمع وانما قلنا ان
تخفيفها في اللفظ ممتنع لانها لو خففت لجعلت بين بين اذ هو الاصل في التخفيف لكنه قريب
من الساكن فمتنع الابتداء به ولما امتنع ما هو الاصل حمل الباقي عليه ثم المراد الاولى
بالقياس الى سائر اصول الكلمة فتدخل المتوسطة بزايد نحو الأرض وباحد وبابل
لعروضه وكان قياس همزة ليلا ان تكتب بالالف لكنها كتبت بالياء اما للكثرة استعماله
فصارت الهمزة فيه كالمتوسطة واما للكراهة صورتها على ذلك التقدير وكذا يقال
في همزة ان المكسورة اذا دخلت عليها اللام وجاب بالجواب الاول هذا وقد
استثنى ايضا خمس مسايل تحذف فيها همزة الوصل المبتداة بها احداها ان تتوسط
بين فا او واو وهمزة هي فاخوفاتٍ وأمرأهلك حذرا من اجتماع الفين مع شدة
اتصال الواو والفا بما بعدهما الثانية ان تقع بعد همزة الاستفهام سواء كانت
همزة الوصل مفتوحة او مكسورة او مضمومة نحو آلذكرين آسمك زيد أنطلق يزيد
قال ثعلب وكانهم اكتفوا بصورة عن صورة لان صورة الف الاستفهام كصورة
الالف بعدها الثالثة الهمزة في نحو جافلان بن فلان وفلانة بنت فلان حيث جاز
فتح المنادي وحذف التنوين والعلة شدة الامتزاج للكثرة الاستعمال الرابعة
الف الوصل المقترنة بلام التعريف اذا دخل عليها لام الابتدا او لام الجر نحو للدار
وللدار خوف الالتباس بلا النافية الخامسة الف بسم الله الرحمن الرحيم للكثرة الاستعمال
فتامله قوله لعظمة فصونه عن لسانك يجوز ان يكون الغرض ايضا ان يصان اسمه
عن مقارنة اسم المفعول ومثله يقال في التحقير وذلك نحو قوله قتل الخراصون
وقولك ضرب الامير اذا احققت ضاربه لحسنه قوله او لغير ذلك اي كالايجاز

كقوله تعالى فاصدع بما تؤمر ولا يكون الا حيث يعلم الفاعل لاشتراط العلم بالمحذوف
في باب الايجاز مطلقا بطريق مما من العقل او العادة او الاقتران او غيرها كما هو
مبسوط في محله فقول السيد ركن الدين واحسنه اذا علم مستفيد وكالابهام لغرض كالخوف
منه او عليه او ليلا يعلمه غير مخاطبك لقرينة عنده وكالتوافي اما في فواصل الاي كقوله
تعالى وما لاحد عنده من نعمة تجزى بني للمفعول لتقلب لام الفعل الفا للفتحة قبلها
فتوافي سائر الالفات واما في توافي الشعر كقوله وما المال والاهلون الا ودايع
فلو بني للفاعل لانتصب حرف الروي وهو في توافي القوافي مرفوع وذلك عيب يسمى
الاصراف واما في السجع نحو كثر الطعان وجدلت الفرسان فلو سمي الفاعل لزادت
كلمات السجعة الثانية وكاستقامة الوزن كقوله ولو نسأمر بها في الامر أغلينا ولو
عند من يجوز حذف الفاعل هو الكساي ومن ثم جوز ضربني وضربت اخوك اذا
اعملت الثاني فحذف ولم يضمره لانه قبل الذكر ووافقه هشام ومن المغاربة السهيلي
وابن مضاء والجمهور على عدم الجواز مطلقا فاوجبوا الاضمار في المثال منشدين قول
الشاعر جفوني ولم اجف الاخلا آتني لغير جميل من خليلي مهمل وتأولوا نحو قوله تعالى
ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الايات ليسجننه وقوله وتبين لكم كيف فعلنا بهم وقول الشاعر
فان كان لا يرضيك حتى تردني الى قطري لا اخالك راضيا بان الفاعل فيها وفي
امثالها ضمير يفسره سياق الكلام او اكمال المشاهدة اي ثم بدا لهم هو اي البدا وتبين
لكم هو اي العلم وان كان لا يرضيك بواي ما تشاهده مني ولا يرد عليهم نحو ما ضرب
واكرم الا انا لان المستثنى فاعل لها معنى ولقوة هذا الراي اعتمد المصنف بنى
هذا التعريف عليه ولم يبال بانتقاضه على الاول لضعفه هذا وانما يجوز وهو
عند القرينة كالفعل والمبتدا لان الفعل عرض قايم بالفاعل فلو حذف لزم قيام
العرض بنفسه هكذا قيل وتحقيقه ان يقال لما كان الحدث عرضا قايما بفاعله

فلا يمكن بقاوه بدونه فاشبه الحكم بامتناع حذف الفاعل اللفظي وابقآ فعله اجرآ
للدال مجري المدلول فان قيل الفاعل من حيث هو فاعل لا يبقى ايضا بدون الحدث فيلزم
امتناع حذف الفعل اللفظي قيل هو ممكن الانفكاك في الجملة بخلاف الفعل وقال ابن مالك
لانه يجوز المركب في الامتزاج بمثلوه وكالصلة في عدم تاثره بعامل مثلوه فلا يحذف كمشبهه
ولانه قد يستتر فيلتبس المحذوف بالمستتر بخلاف المبتدا ونحوه وقيل عليه لو كان كالعجز
لكان الفعل كالمصدر ويلزم ان لا يحذف مع ان العجز يحذف في التوجيم وفي نحو انا خامس
خمسة عشر والالحاق بالصلة الحاق بالاعلى لشدة الاتصال فيها بدليل منع الفصل بينها
وبين الموصول على انها قد تحذف نحو جا بعد اللتيا والتي وما ادعاه من اللبس مزول بالحذف
في غير مواضع الاستتار كالمثال المتقدم قوله لا للبس بمضارع فعل بريد حالة الوقف
او اذا دخل عليه الناصب على ان مثل هذا التغاير مما لا يعتدون به لدفع اللبس لاحتمال
الذهول عنه لزحمان البنا للفاعل ومن ثم جمع ضميري الفاعل والمفعول لشخص واحد
في غير افعال القلوب نحو انا ضربتني وانت ضربتك وانما جاز ذلك فيها نحو ظننتني عالما لان
وقوع الفعل فيها على النفس غير نادر قوله وبنا المفعول منه لا يكاد يوجد قيل
عليه ان المبني للمفعول ما حذف فاعله واسند الى المفعول سواكان به اوفيه او مطلقا
فكيف يقال ان اللازم لا يوجد بنا المفعول منه اتفق ولك ان تقول ان كاد المنفية وان
افادت عدم الوجود لاستلزام نفي المقاربة اياه بناء على الصحيح ان نفيها كنفي غيرها وعليه
بنا هذا القايل لكنها كما في التسهيل وغيره قد تستعمل للدلالة على وقوع الفعل عسيرا
كقوله تعالى لا يكادون يفقهون قولا وقوله ولا يكادبين وهو مراد الشارح بدليل قوله
بعده وفي نحو افعل وافعول ثم قوله في المضارع ولم يذكر المصنف المتعدي لانه قل
ما يوجد منه والتوجيه ان يقال لما كان فعل ونحوه يقع متعديا فيكثر بنا المفعول منه
لتوفر الدواعي من الاغراض السابقة فيه صار الذهن سريع الانطلاق الى تصوره فمثل

امتنع صح

ولزوم تاخره صح

به اسعافا له ولما لم يكن افعل ونحوه بهذه المثابة لوسم الذهن اياه بلزوم اللزوم
واستبعاده بنا المفعول فيه اصلا لم يكن في ذكره غرض فاسقطه قوله فليتامل هو
امر بالنظر في وجه امكان بنا المفعول من المذكورات الذي اثبته لها بعد ان قال انه لا
يكاد يوجد فيها للزوم ما تحذيرا عن رميه بالتناقض والفساد قوله والاصل فعل
هذا هو الاصح وذهب قوم على انه مغير عن اصله صحة الواو في بويع زيد وسويو مع
وجود المقتضي للانقلاب يآ واد غامه انما صح تبيدل على انه منقلب عما لا يدغم في اليا
وهو الف بايع وساير ومراعاة للاصل اذ المشتق مما صح صحيح بدليل صحة عاور المشتق
من عور قوله وجآ فزد هو بفآ فراي اشار به لقولهم في المثل لم يحرم من فزد له
اي من فصد له البعير وبعضهم يقول من قصد له بالقاف اي من اعطى قصدا اي قليلا
قال الجوهري وكلام العرب بالفا فهذا الاسكان شاذ واما الابدال فمطرد
في كل صاد سكنت قبل دال قال س سمعنا العرب الفصحا يجعلونها زايا خالصة
انتهى وحكى لغة لعذرة وكعب وبني القيس لكن الاصح اشمامها الزاي وبه قرا حمزة
والكسائي في جميع ما جا من هذا الباب في التنزيل فان تحركت الصاد المذكورة
جازت لغة الاشمام قال س وهي بعيدة وشذ الابدال فان عرض اسكانها كهذا
المثل جاز قوله وحكى قطرب هو لقب محمد بن المستنير من نحاة البصرة قوله
وجا عصر اشار الى قول ابي النجم لو عصر منه البان والمسك انعصر يريد عصر
فخفف وهذا الباب وباب فز دواحد وانما فصله عنه لسلامته من الابدال
قال ابو حيان والذين قالوا في ضرب ضرب هم الذين يقولون في قيل وبيع قول
وبوع لم يقلوا في المقل ولا في الصحيح بل سكنوا فيهما قوله وقري ردت الينا
بكسر الرا هي قراة علقمة وبه قرا ولو ردوا والعاد واو مذهب الجمهور بقين الضم في
مثل ذلك واجاز الكسر بعض الكوفيين قال ابن عقيل تبعا لشيخه وهو الصحيح وهو لغة

الى ان اصله براس اذ لنا افعال
لم تبن قط لفاعل نحو حبن وحم
والذليل صح

لبني ضبة وبعض بني تميم ومن جاورهم يقولون رِدّ الرجل وقِدّ قميصه وفي التسهيل مايوا
فقه
قال ابوحيان وهي في مذهب الذين قالوا قيل وحيل الا ان الوجه في فآرِدّ الضم وفي فاقِل
وحيل الكسر قوله وجا نحو جا ايضا ورد من ورد الحمى حكاه ابوحيان وغيره وهزل
وفلج بفاء ثم جيم وغبن ووكس ونكب ونحت الناقة وعقمت المراة وغم الهلال حكاها
الجوهري وثعلب وجا ايضا لقي من اللقوه وعني بالحاجة واولع بها ووثبت يده وقع
في البيع اذا خسر وزهي اذا تكبر وجح فؤاده اذا كان بليدا او انتفخ لونه واغمي على المريض
ونهت الرجل وبرّجه وطلّ دمه ورهصت الدابة بمهملتين اذا اصابها داء في قوايمها
حكاها في الفصيح في باب فعُل وفي شرحه لابن خالويه ان معناه ان الفعل من هذا الباب
لاينطق به الا على لفظ ما لم يسم فاعله ففي بعض المذكورات فيه على هذا نظر والصحيح في المقصود
به كما قال الليلى ان بعضها لم يبن قط لفاعل وبعضها بني له ايضا والصحيح بناؤه للمفعول
كبهت وطلّ دمه ورهصت الدابة وغيبت لحاجتك وشغلت عنك وغيرها قوله وسل
هو بسين مهملة من السّل بالكسر والضم كما في القاموس قال وقد سُلّ بالضم واسله الله وهو
مسلول اما شُلّ بمعجمة فيستعمل مبنيا للفاعل من باب علم قال في الفصيح في باب فعِلت بكسر
العين وقد شُلّت يده تشل وفي الصحاح يقال قد شللت يا رجل بالكسر تشل شللا قوله
فئد قيل يجوز ان يقرا بنون بعد الفا من الفناد وهو الفساد وان يقرا بهمزة اي اصابه مرض
في فؤاده انتهى والظاهر الثاني وفي القاموس وفيد كفني وفرح شكاه اي فؤاده ه
قوله في موضع التفخيم الظاهر ان مراده تعظيم المتكلم نفسه ليسوغه في عبارة النحاة في هذا
المقام وبقرينة المشار والتوجيه ان المعظم يتكلم عن نفسه وغيره غالبا لان اتباعه يشاركونه
في غالب اموره والاستعمال المذكور مجاز من الجمع لعدهم المعظم كالجماعة ولهذا مثله في الغايب
والمخاطب المعظمين في الكلام القديم المعتد به وانما هو من استعمال المولدين هذا وقد تستعمل
النون للدلالة على ان الفعل لفخامته مما يقصر الواحد عن القيام به كما قاله كثير من المحققين ومنه

قول العبد اياك نعبد ونحمدك اللهم وما اشبه ذلك لان المقام مقام التذلل والخضوع
ويمكن تقرير العبارة هنا على وجه يشمله قوله وليس بغايب قيل ان عدم اطلاق الغايب
انما هو على مذهب التوقف اما على راي المعتزلة والقاضي ابي بكر من انه اذا دل العقل على
ان معنى اللفظ ثابت في حقه تعالى جاز اطلاق ذلك اللفظ عليه فيطلق وفيه نظر لاتفاق
الكل على اشتراط ان لا يكون موهما بكبريائه تعالى ومن ثم امتنع اطلاق لفظ العارف
والفقيه والفطن والذكي وما اشبهها لاشتهار المعرفة بسبق الجهل والعقل بحبس العاقل
ومنعه والفقه بفهم كلام الغير بعد جهله والفطنة والذكا بسرعة ادراك ما غاب
قوله لكونه اقصى الحلق الضمير لمخرج الهمزة واما الياء فمن وسط اللسان واما الواو
فمن الشفتين قوله وقلبها تاكيدا منه ايضا تقيه وتقوي وتقاه من وقيت وتيجه
من الوهم وتخمة من الوخم وتكاه من توكلت وتكلان من توكلت وتيقور فيعول من الوقار وتكله
من وكل يكل والمليد والتالد والتلاد من ولد وتترامى المواترة والتلحه واتكاه وما
تصرف منها لان ذلك من الوليج ومن توكلت ومنه تاتواه عند البصريين كما نقله في الارتشاف
فهي فوعلة من ودي الزند وتوام عند الخليل كما نقله الجوهري وتوليج الموضع يدخله الوحش
على الاصح وهو مذهب الخليل وسر لانك لا تكاد تجد تفعل اسما فوزنها فوعل من الوام وهو
الوفاق ومن الوليج وغير الخليل جعل توأما من تركب تأمر وما انقلب عنه من الام والامت
قالوا ويؤول كله الى الاجتماع ومنه ايضا القسم عند بعضهم وقيل هي حرف مستقل
والبه ذهب قطرب وغيره هذا وقد ابدلت منها لاما في لدت واخت وهنت وكذا كلا
وكلتا على الاصح وكل هذا الباب شاذ قوله للايلتبسا بالغايب الخ ولان التاكوك
للمخاطب نحو انت قمت وللغايبة نحو هند قامت وللغايبتين نحو الهندان فعلتا قوله
لكن هذا اسهل اي لان قرينة الخطاب قد تمنع الالتباس قوله وهو مشابه لاسم الفاعل
في الحركات والسكنات المراد مطلق الحركة لا شخصها فيدخل نحو يقتل وبالقياس الى اسم

قال الشيخ الدوداري الموجود في كلامهم ان لم يعلم بغيره لما لا يليق صه

فاعلة ثم اعلم ان علة اعراب المضارع انما هي مشابهته للاسم فيما هو اصل فيه من الشياع
والتخصيص اذ كان القياس ان لا يعرب لانه لم تعتوره عليه معان توجب اعرابه ومن ثم
قيل ان اعرابه استحساني ليلا تلغوا المشابهة لا اجماعي ولا ضروري فلا اعتبار لمشابهته
له من جهة المساواة في الحركات والسكنات على ما زعمه الشلوبين والكوفيون لانه ليس الاسم اصلا
فيها اي ليس الاصل في الاسم ان يكون عليها وما ليس الاصل فيه ان يكون له حكم مخصوص لا اعتبار
لذلك الحكم اذ حصل فيه فكانه لم توجد فلم يوثر فيما يشبهه فيه هذا ما يظهر من كلام ابن الحاجب
وغيره من المحققين قوله ولهذه المشابهة التامة اعرب وصفها بالتمام لعمومها جهة
اللفظ والمعنى وقد علمت انه لا يدخل للمشابهة الاولى ثم التقديم هنا للعصر الاضافي
او للاهتمام وقد يقال انما اعرب الاسم لوجود قبوله بالتركيب معاني مختلفة يخاف
التباس بعضها ببعض ولما كان المضارع قد يشاركه في ذلك نحو لا تعن بالجفا وتمدح في
عمرو يحتمل ان يكون نهيا عن الفعلين مطلقا وعن الجمع بينهما وعن الجفا وحده مع استيناف
الثاني شاركه في الاعراب لكنه في الاسم واجب لعدم ما يغنيه عنه لان معانيه مقصورة
عليه استحساني فالفعل بواسطة الحمل على الاسم لاغنائه عن ذلك ومنع اسم مكان كل واحد
من المجزوم والمنصوب والمرفوع نحو ان مقول لا تعن بالجفا ومدح عمرو ولا تعن بالجفا
مادحا عمرا ولا تعن بالجفا ولك مدح عمرو وهذا ما اشار اليه صاحب التسهيل وهو الاصوب
وقد تقدم الوعد به قوله المشهور المستقبل بفتح الباء لعل وجهه ان الخاطب عند سماعه
يترقب مدلوله ويطلبه اقباله لامر ما فسمي به لان المطلوب اقباله مستقبل قوله لانه يستقبل
تقول استقبلني فلان اذا جاءك من قبالتك وبين يديك قوله لا يخلو عن حزازة هي بفتح المهملة
ومعجمتين من الحز وهو القطع كان التعليل المذكور منقطع لضعفه وذلك لان الزمان
احد مدلولي المضارع والشيء لا يستقبل نفسه قوله هذا هو خبر مبتدا محذوف وعكسه
اي الامر هذا او هذا كما ذكر او كما علمت والاشارة للتعليل المتقدم وهو من الاقتضاب

وهو الانتقال عن كلام سابق الى مقصود لاحق لا يلائمه كقوله تعالى هذا وان للطاغين لشر
مآب والواو بعده للحال فقيد للمنتقل اليه نوع ارتباط بما قبله ومن ثم قرب هذا
الاقتضاب من التخلص المشروط فيه ملائمة السابق للاحق فليتامل قوله من غير قرينة اي
مطلقا سواء كانت الى الحال او الى الاستقبال قوله والمستقبل الصيغة الموضوعة له
صيغة الامر لانه طلب ايجاد الفعل فلا بد وان يكون غير موجود والا لكان تحصيل الحاصل
واما قول السيد لعبده كل وهو ياكل ونحوه فانما يراد به الازدياد في الاكل وهو مستقبل
قوله وسوف اكثر تنفيسا وذلك للكثرة حروفا لما سبق من ان كثرة المباني تدل على زيادة
المعنى قوله وقيل السين منقوص من سوف يريد ان الاصح انه صيغة مرتجلة ليست متفرعة
عن سوف كما تفرعت الكلمات السابقة وهو ما صححه غيره واستدل له بوجهين احدهما
انها اكثر استعمالا من سوف وسف ولو كانت فرعا لكانت اقل لانها ابعد عن الاصل والاصل
وما قرب اليه احق بكثرة الاستعمال من الفرع الابعد ثانيهما ان مدة التسويف بسوف
اطول فلو كانت فرعها لتساوت مدة التسويف بهما وأورد ابن مالك على الاول ان نعم
فرع نعم مع انه اكثر استعمالا ومنع الثاني لقوله تعالى وسوف يوتيه الله المومنين اجرا عظيما
مع قوله اولئك سنوتيهم اجرا عظيما وفيه نظر لان نعم لم تبق بمعنى نعم وانما غيرت لفظه ليدل على
تغيير معناه وكلامنا في فرع هو بمعنى اصله كشهد وشهد ولان الايتين ليستا للقوم مخصوصين
ولين سلم يكون احد الحرفين مجازا فانه اقرب من تخطئة المحققين من اللغويين كالزمخشري وغيره
القائلين بان مدة التسويف بسوف اطول قوله قيل اذا دخلت لام الابتداء الجزء هذا
ما ذهب اليه الكوفيون والزمخشري وابن مالك وغيرهم متمسكين بان الاصل فيها ان تدخل الاسم
وانما تدخل الفعل لمشابهته اياه ومن ثم امتنع ان زيدا القائم والاسم لا يكون مستقبلا
ولا ماضيا قوله وفي التنزيل الاتي ليحزنني قال ابن مالك هذا الفعل مستقبل لان فاعل
يحزن وهو الذهاب لم يوجد عند نطق يعقوب بيحزن ولا يسوغ الفعل فاعله انتهى واجيب

بان التقدير وقصدان تذهبوا والقصد حال قوله فقد تمحضت اللام للتوكيد يجوز ايضا
ان تكون في الاية الاولى للدلالة على ان الاعطاكين لا محالة فتنزل منزلة الواقع وان تاخر
لحكمة كما في الاية الاتية قال البيضاوي قال ولا يجوز ان يكون للقسم لانها لا تدخل على المضارع
الا مع النون الموكدة قوله وامثال ذلك الخ منها ايضا قوله تعالى فاوردهم النار اي امر الله
فصعق من في السموات ومن في الارض الا من شاء الله انا اعطيناك الكوثر وغيرها قوله وهم
يكسرون الياء الخ الضمير لغير الحجازيين وانما لم يكسروها ايضا مطلقا لاستثقال الكسرة على
الياء وكسروها اذا كان بعدها ياء نحو بيأس لتقوي احدى الياءين الاخرى وهذا كله شاذ
خارج عن القياس فلا يضر عدم انطباق التعريف عليه اذ هو بالنظر الى اللغة الفصيحة وسياتي
نظيره عن قريب قوله لم يعلم انه مضارع الجود الخفية بحث لان مضارع الجود مضموم العين
فلا بأس فالاولى التمثيل بنحو مضارع اضرب قوله وقد فهم جواب ذلك مما مر يحتمل ان
تكون الاشارة الى ما قدمه في الكلام على شرح المبنى للفاعل من الماضي حيث قال وهذه مناسبات
ذكروها والكلام بذلك هو الواضح لا غير ويحتمل ان تكون الى قوله لانه لو يفتح في يكرم ويقال
يكرم لم يعلم ان مضارع الجرد هو الخ قوله يهريق هو بسكون الهاء ليصح التقرير الاتي وما يهريق
بفتحها من هراق ابدلوا من الهمزة هاء ثم حولوا الفعل بها لانهم انما حذفوها لكونها همزة في
يريق فلما صارت مثل دحرج فكما قالوا يدحرج فهو مدحرج مثلا قالوا يهريق فهو مهريق
قاله في شرح المفصل قوله بضم حرف المضارعة احترازا عن مضارع استطاع الموصول الهمزة
فانه مفتوح حرف المضارعة لان اصل ماضيه استطاع حذفت تاؤه لمجانسة الطاء كما يجذف
احد المثلين مثل ظلت ومست ففتح مضارعه كما يفتح يستطيع قوله والاصل اراق واطاع
هذا مذهب س والبصريين وتقريره على ما قاله س ان الاصل اطوع مثلا نقلت حركة العين
ثم قلبت الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها في اللفظ ثم زيدت السين عوضا من ذهاب
العين اي من ذهاب حركة العين اي من العين وانما تذهب من الكلمة لان العين لما سكنت توهمت

وتمات

وتميات للحذف عند سكون اللام في نحو لم يطع واطعت فلا حاجة الى قول ابن عصفور مؤولا
ان السين زيدت لتكون عوضا عن العين بعد حذفت بل لا يصح لقول الخضراوي ان كون الحرف عوضا
من شيء في حال دون اخر معدوم النظير ولا يرد اعتراض المبرد بان الشيء انما يعوض اذا لم يكن
موجودا وحركة العين موجودة لانها نقلت الى الفا انتهى وانما حكم بان اصلها اراق
واطاع لانهما ليسا من ابنية الافعال ومعناهما معنى الرباعي هكذا قيل وموافقته في استطاع
قول س انما هي اطاع لكنه معترض كما نقله ابن الزبير من المغاربة بان معنى استطاع قدر ومعنى
اطاع انقاد ولم ينقل احد من اهل اللغة عن العرب ان استطاع بمعنى اطاع انتهى واجود
ما يمتسك به في دفعه ما ذهب اليه ابن الطراوة ومن تبعه من انه قد ثبت طاع الرجل بمعنى
انقاد وتذلل فلا يبعد ان يكون من كلامهم اطاع الرجل بمعنى صيره منقادا انقلام طاع واذا
كان كذلك فقد ال معنى اطاع لمعنى استطاع من حيث ان القابل اطعت بمعنى صيرت غيري منقادا
كانه قال قدرت واستطعت فيكون س انما جعل استطاع من اطاع لا لتقابهما معنى لان كل لفظة
عين الاخرى انتهى وهو موضع نظر ومن ثم توقف الشلوبين هذا وقال الكوفيون الاصل استطاع
حذفت التاء وقطعت الهمزة وهو ضعيف لقطع همزة الوصل في الاختيار من غير موجب قوله
فكانهما على اربعة احرف تقديرا في الجمع بين كان وتقدير استاع لان كلا منهما في التقدير رباعي
قطعا قوله وحكي خصم وقيل يجوز في فائهما الفتح بنقل حركة المدغم اليها والكسر لالتقا
الساكنين وهذا اولى لان للاول الباسا بماضي التفعيل ومن العرب من اذا كسر الفا يتبعها
كسر العين فيقول خصم وقيل بكسر الخاء والصاد والقاف والتاء في باقي المضارع من الاول
في قيل يقيل بكسرها ويقيل بكسر حرف المضارعة ايضا اتباعا للقاف ثم هذا التقرير
منقاس في كل فعل ادغم فيه تاء الافتعال قوله وهذا موضع بحث قيل وجهه انه لا يلزم
من كون خصم وقيل بمعنى اختصم واقتتل كون المادة واحدة ثم لا يجوز اختلاف المادة وان
اتحد المعنى وهو مردود لان صيغة فعل لم تقع دالة على التفاعل فهي هنا مستفرغة عن

وقيل وجهه ان الهمزة يهريق ليهريق
ويستطيع ويخصم ويقتتل مع
ان القياس يفوت لا يشملهما

افعل واختلاس فتحة الحامي قوله تم وهم يخصون في قراءة ابي عمرو وورواية قالون مما
يؤيد ذلك لدلالته على ان الحاء ساكنة الاصل وكذا اختلاس كسرها في قراءة عاصم والكسائي
وروايته عن ذكوان فليتامل قوله واجذ شيحا مروي واجتز بمعناه وهو الاصل
ومعنى البيت لا تشغلنا بنزع اصول الكلام ليلا يطول المكث واقطع شيحا قوله
يعرف في المضاعف والناقص سيقرر في المضاعف وجوب فك نحو يقشعر اذا اسند
الى ضمير الاناث مطلقا وفي الناقص وجوب حذف اللام اذا اسند الفعل الى ضمير
الجمع مطلقا قوله الذي هو اثقل من الماضي انما كان اثقل لزيادته عليه في اللفظ
والمعنى وهو واضح قوله ولا في النهي الخ قيد به ليخرج النافية الا ماشذ والموكدة
وقيد اللام ايضا بلام الامر ليخرج لام التعليل ولام المآل ولام النفي ولام القسم
وغيرها وكذا قيد ان بالشرطية ليخرج النافية والموكدة والخفيفة من الثقيلة هذا
وانما عملت الجزم لانها وان شابهت عوامل الاسم في التاثير وهو شبه معنوي لكنها لم
تشبه شيا منها على التعيين لا لفظا ولا معنى حتى تعمل عمله فعملت عملا لا يكون لها وهو الجزم
بخلاف ان الناصبة فانها نصبت حملا على الثقيلة لان لفظها كلفظها اذا خففت ولان
الجملة تصير بعدها في تاويل المفرد كالثقيلة ومن ثم قيل لا اصل للجوازم في العمل بخلاف
النواصب هكذا قيل ويجوز ان يقال ان لم ولما يقتضيان المضي ومقتضى الماضي البناء والاصل
فيه السكون فناسب ان يجزما وامر الحاضر مبني وامر الغائب يشبهه فجزمت لام الامر
ايضا ثم عملت لا عليها لانها ايضا للطلب ثم اجري الباب على سنن واحد ويقال لما
طال الكلام باقتضاء الفعلين جزما طلبا للتخفيف ثم طرد في مقتضى الواحد لما سبق قوله
والاسما التي تضمنت معناها اراد بالاسم ما يشمل ظرف الزمان والمكان كما هو المتبادر
وبقرينة المقابلة للحرف وتلك الاسما من وما واي وكذا مهما على الاصح لعود الضمير عليها
في قوله تم مهما تاتنا به من اية وابن واني وحيثما ومتى وايان وكذا اذما عند المبرد وابن

السراج

السراج والفارسي ومذهب سيبويه انها حروف لانها مثل ان معنى وعملا ولم تقبل شيا من علامات
الاسم التي قبلتها جمل التركيب من التنوين والاضافة ووقوعها مفعولا به وقيل من طرفهم ان
القول بحرفية اسم او بالعكس بزيادة ما يصير الى ما لا نظير له فان حيثما ومتى اشمان باقيتان
على اسميتهما وانما ودما على حرفيتهما وطالما عمل فعليتها هذا والاصل في جازم الفعلين
ان كما اشار اليه في الشرح لانها حروف واصل المعاني للحروف ولان الشرط بها يعم ما كان
عينا او زمانا او مكانا وتلك الاسما انما عملت الجزم حملا عليها لتضمنها معناها ومن ثم
بنيت ايضا الا اما لضعف شبهها بما عارضه من ملازمتها ما يخص الاسما من الاضافة الى
المفرد او التنوين وفايدة وضعها الايجاز لعمومها لذوي العلم والازمنة والاماكنة
وغيرها الا ترى انك لو قلت ان يقم زيد او عمرو او بكر قمت لطال الكلام فاذا قلت من
يقم قمت معه حصل العموم مع الاختصار واعلم ان كلام الشيخ يشمل ايضا كيف وهو مذهب
الكوفيين وقطرب ومذهب سايو البصريين المجازاة بها معنى لا عملا وذلك لمخالفتها للادوات
الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها فيمتنع كيف تجلس اذهب ما اتفاق قاله في المغني
وتخرج اذا لانها موضوعة لزمن معين واجب الوقوع والشرط المقتضي للجزم لا يكون الا
فيما يحتمل الوقوع وعدمه وذهب الصيمري الى الجواز مطلقا اذا كانت بما كقوله
وكان اذا ما يسل السيف يضرب واجيب بان الرواية الصحيحة متى ما وعلى تقدير تسليم
ذلك يكون ضرورة قوله والغرض في هذا الفن الخ اشارة الى الاعتذار عما في كلام المص
من الاجمال الذي فصله الشيخ تتميما للفايدة بان الكلام في مثله خارج عن مقصود الفن
قوله ولم يمكن اجراء الاعراب عليها انما لم يمكن لثقل الضمة على الواو والياء وتعذرها
على الالف وانما لم يمكن زيادة حروف الليين لسبق نظيرها فيلزم اقتران حرفي لين وهو
متعذر قوله فوجب زيادة حرف الاعراب يطلق حرف الاعراب ويراد به الحرف
الذي يعتمد هو عليه كالدال من زيد والراء من عمرو وهذا الاطلاق هو المشهور ويطلق

فيراد به نفس الاعراب الحرفي كواو ابوك ويا اخيك على راي وكنون تفعلان وهو مراد الشا
هنا على ما في بعض النسخ والموجود في النسخ المعتمدة حرف للاعراب بلام الجر وهو واضح
قوله كما سبق قدم في الكلام على الصيغ ان النون تشابه حروف المد واللين من جهة
الخفاء والغنة قوله وزج جانب الفعلية انما زج مع معارضة مشابهة الاسم لذلك
الاتصال لموافقه الاصل وفي هذا المقدار غنية في اثبات بنا المضارع المذكور عن
الكلام الاتي فيحتمل ان يكون ذكره لئلا يشكل اعراب المضارع عند دخول لام الامر مثلا
وان يكون علة ثانية وجواب الاول محذوف قوله ولتعذر الاعراب بالحرف والحركة
اما امتناعه بالحركة فليلا يخالف اخوته من نحو يضربان وتضربون ولانه يمتنع ان تكون الحركة
على النون لانه اسم مبني في ذاته فلا يعرب باعراب غيره وعلى ما قبله لانه يجر من الفعل
فلا يتقدم الاعراب عليه بدليل يضربان وتضربون واسكن ما قبله لئلا يتوهم ان حركته اعراب
ولا يرد نحو ضاربك لان جزئية المرفوع المتصل بالفعل اقوى لفظا ومعنى من جزئية المجرور المتصل
بالاسم بدليل اسكان ما قبله نحو ضربْن واما امتناعه بالحرف فلامتناع ان يوتى به قبل نون
الضمير لما مر وكذا بعده لانه حاجز حصين لتقويه بالحركة بخلاف الضمير في يضربان ونحوه ولانه
يكون بالنون فيلزم ثقل اجتماع النونين لامر استحساني بخلاف اجتماع نوني التوكيد مع النون
الضمير لانه امر معنوي ضروري قوله وجاء في الضرورة غير جازمة اي حملا على ما والشد
الاخفش لولا فوارس من نعم واسرتهم • يوم الصليفا لم يوفون بالجار • الصليفا هي الارض
الصلبة وقوله في الضرورة هو ما قاله غيره ايضا لكن ظاهر كلام ابن مالك انه لغة وجعل
لرفيه محموله على لا مخالفا لقولهم على ما وقولهم اولى لان ما ينفي الماضي كثيرا او يلي بلا قليل
قوله وجا ايضا مفصولا بينها وبين المجزوم يعني في الضرورة وذلك كقوله ذي الرمة
فاضحت معانيها قفارا رسومها • كان لم يسوى اهلها من الوحش توهل • يريد كان لم توهل اي
تسكن سوي اهل من الوحش قال ابن عصفور وهو من قبيح الضرائر فلا يقاس عليه في شعر ولا

غيره

ذل
غيره انتهى والقفر هو الخالي والرسوم الاثار المندرسة وهو بدل اشتمال من المعاني اي المنا
جزم او فاعل قفارا وهو اضحى او حال من المعاني والخبر كان لم توهل قوله وجا حذف المجزوم بعد
يريد في الضرورة ايضا ومثاله احفظ وديعتك الى استودعتها • يوم الاعازب ان وصلت
وان لم اي وان لم تصل والاعازب موحدة ومهملة ثم معجمة او بالعكس بمعنى البعاد قوله
والاصل ان والباقي فرع عليه انما كان ان اصلا لعلمه ظاهرا ومضمرا وانما كان الباقي فرعا لانه
حمل عليه لشبهه به في ثقل الفعل الى المستقبل مع ما في كي ولن من الشبه اللفظي قوله ومعنى
لن نفي الفعل مع التاكيد مذهب س والجمهور ان معناها نفي الفعل وهو الصحيح عند ابن مالك
وغيره وذكر الزمخشري في المفصل وفي الكشاف عند قوله تعالى ولن يتمنوه ابدا ان تفيد تاكيد
كما قاله الشلوبين وبه جزم ابن الحاجب وغيره وقال في الانموذج نقلا عن جماعة انها تقتضي تابيده
قال في المغني وكلاهما دعوى بلا دليل قوله لانه الاصل في البنا انما كان اصلا فيه لان البنا
يقابل الاعراب واصله ان يكون بالحركة فضده يكون بالسكون لتحقق المضادة ولان السكون
اخف والبنا مستثقل للزومه هيئة واحدة فكان اولى بالاخف لا يعدل عنه الا لمعا
ولان الحركة زيدت في المعرب للحاجة والحاجة في البنا اليها لانها لا تدل على معنى وانما تعرض له
لاحد اسباب اما التقاء الساكنين نحو كيف وابن او للابتدا الحسي كلام الجر وبائه
او الحكمي ككاف الضمير وهائه او لمضارعة المعرب نحو عل حرك لشبهه بقال او ماضارع المتمكن
كالماضي حرك لشبهه بالمضارع في وقوعه خبرا وصفة او للتنبيه على ان له اصلا في التمكن كالمنا دي
واسم لا نحو يا زيد ولا رجل قوله وتكون مكسورة ظاهره القول بان وضعها الكسر وهو
مذهب ابن الحاجب وغيره وقال ابن مالك ومن تبعه أصلها السكون قال لانه مقدم على الحركة
لانها زيادة والاصل عدمها ليشاكل لفظها عملها كاللام الجارة قال وكسرت ابتدا لتعذ ر
السكون ومن ثم رجعت الى الاصل عند دخول الواو ونحوها وليس باكمل من الكف كما زعموا الان
المنفصل لا يجري مجرى المتصل الا ضرورة ولذا اسكنها جميع القرا في غير وليوفوا وليطوفوا وليتمتعوا

نحو فاليستجيبوا الي ولبوا منوابي وغيره وايضا لو كان لشبهه كف لشاركها فيه لام كي بعد الواو
ونحوها من غير شذوذ وذا سمعي ورد بانها لو كانت ساكنة الاصل لما قرا القرا متحركة اصلا اذ لا
وجه لها ولكن السكون في الوصل مطلقا ولوجب زيادة همزة الوصل كلام التعريف وبانه لم يوجد
عامل مبني على حرف ساكن والمشاكلة المذكورة غير مطردة فان الكاف الجارة مفتوحة وكذا اللام
على ما سياتي والمنفصل يصير كالمتصل في الادغام نحو خلق كل شئ ولا يلزم من اتفاق القرا على
لغة اصالتها ووقوع العاطف قبل لام كي قليل بخلافه قبل لام الامر قوله تشبيها باللام الجارة على
ظاهره ان وضعها على الكسر وهو ما يظهر من كلام صاحب الكشاف وغيره وقيل اصلها الفتح وانما
كسرت مع المظهر لتفارق الابتدائية على الاصح ولم يعكس اذ في الجارة موافقة ومن ثم بقيت على الفتح
اذا دخلت الجر اي غوا ليا اذ لا اشتباه معه انتهى قوله وفتحها لغة حكاها الفرا عن بني سليم
وقيد بعضهم النقل عنه بما اذا كان بعدها مفتوح فعلى هذا الا تفتح في نحو لتكرم زيدا قوله
جاز سكونها وذلك للتخفيف حملا على كيف ومن ثم رجح مع الفا عليه مع الواو لشدة لصوق الفا
ومع الواو عليه مع ثقل ان مع الكثرة حروفها لاثقة خبرا ومن ثم كان الاولى تحريكها بخلاف الاولين
فان الاسكان معهما اكثر من التحريك ولذلك اجمع القرا عليه فيما سوي ليطوفوا وليوفوا وليتمتعوا
فمراد الشارح بالجواز مطلق التخيير قوله قرئ بسكون اللام وكسرها السكون قراة الكوفيين
حمزة والكسائي وعاصم وقراة يعقوب من اهل البصرة ورواية قالون عن نافع والبزي عن ابن
كثير وهو اختيار خلف البزاز ومثله قوله تعالى ثم ليقطع قراه بالسكون المذكورون ورواه ايضا
قنبل عن ابن كثير والكسر قراة الباقين فيهما قوله وقرئ فلتفرحوا هي فيما روي قراة عثمان وابي
وزيد وانس رضي الله عنهم وقراه يعقوب من رواية رويس وزيد والاعمش من رواية المطوعي
وبها قرا الحسن الا انه كسر اللام قوله فكان على المص ان يقول الخ لك ان تقول ان الكلام في الجواز
ومكانه خارج عن مقصود الفن اذ الغرض فيه انما هو بيان التغيير الحادث في الفعل عند دخول
الجازم عليه حيث دخل ولما كان امر المتكلم باللام قليلا وفيه ضرب من التجوز اذ يبعد ان يامر

الشخص

الشخص نفسه وامر المخاطب المجهول مستغنى عنه في الغالب بتوجيه صيغة الامر الى الغا على
اقتصر على التمثيل بامر الغايب لشهرته في بابه واصالته فيه واحال الباقي على المقايسة
قوله فالقياس تغليب الحاضر اي لتقدمه لكون الخطاب معه كما في قوله تعالى فمن
يتعد منهم فان جهنم جزاؤكم وقوله يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين
من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب في لعلكم شامل للناس الخاطبين والمن قبلهم لانه متعلق
بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا اذ لا معنى لقولنا اعبدوه لعلكم تتقون لان العبا
منهم لرجا الثواب لا لرجا التقوى فليتامل قوله ويجوز على قلة الخ هو بمعنى ما
قيل انما امروا باللام يعني في الحديث الاتي لان كل امر يعم المخاطبين والغايبين يجوز
باللام ليدل على الامر للطايفتين اذ اللام تدل على الغايب والتا على المخاطب انتهى
والمصاف بفتح الميم وتشديد الفا جمع مصف وهو الموقف قوله وقد جا في الشذو ذ
يريد في ضرورة الشعر بدليل قوله بعد واجاز الفرا الخ وقال ابن مالك في شرح
الكافية حذف لام الامر وابقا عملها مطرد بعد امر بقول ومثل بالاية الاتية وجاز
في الاختيار بعد قول غير امر نحو قلت لبواب لديه دارها تئذن فاني تحموها وجارها
اي لتيذن ومحقق بالضرورة فيما سواهما انتهى والصحيح الاطلاق السابق وهو مقتضى
كلامه في التسهيل وبه جزم ابن الحاجب وقال الافصح رفع الفعل حيث يقال تضرب زيدا
مرادا به لتضرب فقد صح في الماضي نحو غفر الله له والمضارع اولى لانه اشبه بما فيه لام
الامر قال فالمراد من قوله تعالى تؤمنون بالله لتؤمنوا بدليل قوله بعد يغفر لكم مجزوما
هذا وقول الشاعر محمد منادى حذف منه الحرف والتال قيل الوبال ابدلت واوه
تا مثل تقوي وفي الصحاح في فصل التا تبله الحب وابتله اسقمه واضده انتهى قوله
واجاز الفرا الخ هو مذهب الكسائي ايضا في نحو المثال المذكور واحتج بالاية الاتية
قوله والحق انه جواب الامر هذا ما ذهب اليه الاكثرون ولما كان معترضا بانه

قوله

يستلزم ان لا يتخلف احد من المقول لهم عن الطاعة لان التقدير قل لهم اقيموا الصلاة فان
تقل لهم يقيموا والواقع خلافه اشار الى جوابه فان الشرط لا يلزم ان يكون علة
تامة للجزا اي فيجوز ان يتوقف على امر اخر كالتوقيف هنا واجاب البدر ابن مالك
بان الفعل مسند الى المكلفين على سبيل الاجمال لا الى كل واحد فيجوز ان يكون التقدير
قل لعبادي ليقيموا الصلاة يقيمها اكثرهم ثم حذف المضاف فاتصل الضمير تقديرا
موافقا لغرض الشارع وهو انقياد الجمهور وبانه يجوز ان يكون المراد بالعباد
خلص المومنين واوليكا لا يتخلف احد منهم عن الطاعة اصلا قوله او نقيضها يعني فحملت
عليها لان الشي قد يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره لتنبه الذهن عند استحضار احد المتناقضين
للاخر كما ينتبه لنظيره ومن ثم عملت لا عمل ان مع التناقض بينهما وكان بطلان فعلا فاكظهر ان
للافعال وقد سبق فيه وجه اخر قوله وليس بالوجه قيل يرد ايضا بناء على راي الكسائي
امامهم بانه خلف من القول لان حرف المضارعة موعلة الاعراب عنده وهو منتف
فيجب انتفاء الاعراب على قياس الاسور بل هو اجدر كما لا يخفى وفيه نظر لجواز الاعتماد
على التقدير كما جاز في الكم العوامل قوله وهو اداة التشبيه تبينها على المبالغة
افاد ان هذا الكلام من باب التشبيه البليغ دون الاستعارة وذلك لاشتماله على
ذكر المشبه وهو الباقي من المضارع مرادا فيه اثبات معنى المجزوم لذلك الباقي ومثله
من باب التشبيه بواسطة حمل ذلك الاثبات على اثبات شبه من المجزوم لامتناع الحقيقة
بملاحظة الاصطلاح ونظيره قولك زيد اسد او علمته اسدا او نحوها مما يكون المشبه
به فيه خبرا عن المشبه او في حكم الخبر فان صوغ الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد
لزيد لكن لما كان ممتنعا على الحقيقة حمل على انه لاثبات شبه من الاسد له فيكون الاتيان
بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خلقا بان يسمى شبيها وذلك بخلاف نحو لقيت اسدا
فان الاتيان بالاسد ليس لاثبات معناه لشيء بل صوغ الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد

فهو

فهو استعارة لعراء الكلام عن ذكر المشبه مع التعبير فيه عنه باسم شبهه وانما كان
ذلك التشبيه دالا على المبالغة لانه بحسب الظاهر يوهم مساواة المشبه للمشبه
به ومساواته له قوله مجازا من باب تسمية الشي باسم ما يشاكله كما يقال للفرس
المنقوش على الجدار انه فرس لشبهه صورة بالحيوان المعروف قوله والباقي غير
التعدية يجوز ان تكون لتاكيد المشابهة اي يأتي مجزوم ما صورته صورة الباقي
والمعنى يأتي الباقي وصورته صورة المجزوم فافهمه واعلم ان التوجيه باحد الثاويلين
السابقين ظاهر لشيوع كل منهما واشتهاره في التراكيب المقبولة واما العطف
فالصحيح انه ان تضمن اعتبار الطيف قبل والا رد لانه خروج عن مقتضى الظاهر
من غير نكتة فيحتاج الى بيانها هنا ولعلها ما فيه من الاشارة الى شدة شبه الباقي
بالمجزوم حيث اوقع فيه الفعل على المجزوم قوله لانه حال من الباقي او ما صح مجي الحال
منه مع انه مضاف اليه لان المضاف بمنزلة جزيه بدليل صحة الاستغنا به عن
المضاف اليه فجاز لان العامل في الحال هو العامل في صاحبها حكما في قوله تعالى
ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا قوله في موضع التفخيم منه ايضا قوله قال رب ارجعون
ونظيره قوله ان الله وملايكته يصلون على قراة ولملايكته بالرفع اذا اعتبر التقديم
والتاخير فرارا من العطف قبل التمام اي ان الله يصلون وملايكته كذلك
قوله اما زيادتها فلدفع الابتدا بالساكن ان قلت هلا حرك ما بعد حرف
المضارعة فانه ايسر من اجتلاب همزة الوصل قلت للمحافظة على صيغة المضارع
ولذا ردوا الهمزة في اول المرباعي نحو اكرم مع ان تغيير الاول قليل قوله فلانها
زيدت ساكنة الخ قال الاستاذ ابو علي من قال اجتلبت متحركة فانما هو فرار من
نقض الغرض ومن قال اجتلبت ساكنة فعلى اصل الحروف ولا نقض للعلم بانها لا تبقى
كذلك واصح هو لانها مكسورة ابدا ما لم يمنع مانع على اصل الحروف التقا الساكنين

يصلون ح

اوكان زيد اسدا ح

وكلام سر لا اياباه فانه قال قد مت متحركة فهل اجتلبت متحركة او ساكنة لم يتعرض
له نعم قال ابن خروف مذهبه ان لا يجتلب بساكن وهو القياس قوله كما هو في الاصل
اي في التحريك لالتقاء الساكنين وانما كانت كذلك لما بين الكسر والسكون من المواخاة
من حيث اختصاص كل منهما بقبيل من المعربات ولان الجزم جعل في الافعال عوضا عن
الجر لتعذر دخوله فناسب جعل الكسر عوضا عن السكون في موضع تعذر بقائه ولان
الغرض من تحريك الاول التوصل الى النطق بالساكن الثاني وقد ثبت الكسر في اصل ذلك
وهي الهمزات التي يتوصل بها الى النطق بالساكن وفيه تامل قوله التي هي اعدل اي ليست
في غاية الثقل كالضمة ولا نهاية الخفة كالفتحة وقال ابن مالك في شرح التسهيل لما
كان سبب الاتيان بهمزة الوصل التوصل الى الابتدا بالساكن وجب كونها متحركة واحق
الحركة بها الكسر لرجحانها على الضمة بقلة الثقل وعلى الفتحة بانها لا توهم استفهاما
ولا يلتبس معها الامر بالمضارع المسند الى المتكلم بخلاف الفتحة فانها توهمه في نحو اصطفى
ويقع معها ذلك اللبس في نحو انطلق ولا يكفي الفرق بالسكون فان المضارع قد يسكن في
موضع الرفع تخفيفا كتسكين ابي عمرو ينصركم واخوانه ولما استحقت الكسر في الافعال
كسرت في الاسما ايضا لتجري على سنن واحد انتهى قوله لانها يتوصل بها الخ قيل ولانها
تحذف اذا اتصل ما بعدها بما قبلها كما سمي همزة نحو اكرم همزة قطع لانها تقطع
ما بعدها عما قبلها وما ذكره الشنشب كما لا يخفى قوله الا ان يكون عين المضارع
الخ المراد بضم العين الذي تضم الهمزة لاجله انما هو الاصل فلا اعتداد بالعارض
فتقول في امر المخاطبة من دعي مثلا ادعي بالضم لان اصل مضارعه تدعوني تقلت ضمة
الواو الى العين ثم حذفت الواو كما ستعرفه وتقول في امر الجماعة من دعي مثلا ادعوا
بالكسر لان الاصل تدعيون وقس قوله في موضع الحال التقدير وفي نحو اهمزة اكرم يبنون
بنا اي باءين وقوله هذا اولى اي لافادته التقليل حركا وسلامته من التقدير قوله

ولم يمكن الادغام يريد ادغام اول المتاءين في الاخري كما لا يخفى ولقوله لرفضهم الا
بالساكن لما الادغام مطلقا فيجوز ادغام الثانية في ما بعدها ان كان مما يدغم فيه
ومنه في التنزيل يذكرون حيث وقع في قراة من سوى حمزة والكسائي وخلف في اختياره
وعاصم من رواية حفص وتساقطون في قراة غير حمزة وعاصم من تلك الرواية هذا ان لم
تحذف احداهما فان حذفت وقلت يذكرون مثلا لم يجز ادغام الباقية فيما بعدها
للاحتياج لهمزة الوصل ح وهي لا تدخل المضارع وليلا يكون اجحافا بالكلمة ثم ذلك
الاشياع المقدم انما هو عند الابتدا بقرينة التعليل السابق اما في الوصل فيجوز
ادغام الاولى الا بعد ساكن صحيح قاله ابن الحاجب وغيره رواية البزي عن ابن كثير في وهو صح
احد وثلاثين موضعا من التنزيل كقوله تعالى ولا يتموا الخبيث وان الذين توفاهم قيل
هل يتربصون بنا فان تولوا وروى عنه من طريق ابي ربيعة حرفين اخرين شد فيهما التا
ايضا لكن مع وصل الميم على اصله وهما قوله تعالى ولقد كنتم تمنون الموت وقوله فظلتم
تفكهون فتامل قوله لوجب ان يقال تصديت يريد الوجوب بالقياس الى قياس التقر
لا مطلقا لجواز ان يكون ماضيا من باب الالتفات بناء على عدم اشتراط الكلامين فيه
وهو الصواب كقوله تعالى ليوبه من اياتنا على قراة الغيب قوله لان الاولى حرف المضا وعة
علل سر بان الثانية هي التي تسكن وتدغم في نحو فادراتم وازيلت وتذكرون ومراده
ان التخفيف يكون باحد امرين اما بالادغام واما بالحذف وقد ثبت في الماضية انها ادغمت
فيما ذكر فلتكن هي المحذوفة قوله وقيل الاولى عزاه في التسهيل لهشام وعزاه غيره
للكوفيين قوله لتعسر النطق بالتا الخ وذلك لما فيها من التسفل والانفتاح بالقياس
الى جميعها ومن الهمس بالنظر لما عدا الصاد المهملة ومن الشدة بالنسبة لما عدا الطا المهملة
ثم هذا التنافر ناهض بمنع البيان واما خصوص القلب فلامتناع الحذف للاصالة
احد الحرفين وزيادة الاخر لمعنى ولامتناع الادغام هنا لفوات الاطباق مع كون

الحرفين في كلمة واحدة ومع ان التآ زائدة فكرهوا ان يغلب الزايد الاصل على ان ادغام
الصاد والضاد فيها ممتنع مطلقا هذا وقد سمع اصتقطت واسقطته من غير ابدال لان
الاصل التقطت فالصاد بدل من اللام فلم يقلبوها ابقآ لها على اصلها كما قالوا الطبع
حين ابدلوا اللام من الصاد وتركوا الطا كما هنا بعد الضاد قوله لان حروف الصفير
انما سميت الثلاثة المذكورة حروف الصفير لانك اذا ادخلت عليها الهمزة ووقفت
عليها تسمع لها صوتا يشبه الصفير لانها تخرج من بين الثنايا وطرف اللسان فينحصر الصوت
هناك قوله لانه تدغم في غيرها المراد ان كلا منها لا يدغم فيما عدا الثلاثة لا ان كلا انما يدغم
في مثله ومن ثم فصلها في الحكم عن حروف ضوي مشفر وقوله وحروف ضوي مشفر
يقال ضوى الرجل اذا نحف والمشفر من البعير بمنزلة الشفة من الانسان وانما لم
تدغم فيما يقاربها لزيادة صفتها لان الضاد فيها استطالة قال في شرح الهادي
يقال للضاد مستطيل وطويل لانه طال فادرك مخرج اللام وفي الواو واليا ين
وفي الميم خفة وفي السين والفا تفشي اي انتشار لزيادة رخاوتهما وفي الرا
تكرير فلو ادغمت فيه لزالت صفتها بخلاف ما اذا ادغمت في مثلها قوله
وقرئ في بعض شانهم الخ اما ادغام بعض شانهم فهو ما رواه ابو شعيب السوسي
اليزيدي عن ابي عمرو بن العلا وبه قرآ له وروى ايضا من طريق ابن اليزيدي
وابن فرح وشجاع والعلة تقارب الضاد والشين في المخرج وتجانسهما في الرخاوة
واما الادغام في ذي العرش سبيلا فهو رواية ابي شعيب ايضا من طريق ابن اليزيدي
وابن فرح وشجاع وابن سعدان والوهبي والمعدل ووجهه تجانسهما في الهمس
والرخاوة والانفتاح والتسفل واما ادغام القاف من يخسف بهم فهو قراءة الكسائي
ووجهه تشاركهما في بعض المخرج او تخرج القاف باطن الشفة السفلى وطرف الشفتين
العليتين ومخرج الياء ما بين الشفتين والتجانس في الانفتاح والسفل وما يفوت

من الاستطالة والتفشي مستدرك بانتشار الشين وصفير السين وما في اليا من الجهر
واما ادغام يغفر لكم فاعلم ان ابا عمرو كان يدغم جميع ما جا في التنزيل من الوآ الملاقية
للام ما لم تتحرك بالفتح اثر ساكن وذلك اذا سكنت او كسرت او ضمت مطلقا او
فتحت عقب متحرك نحو يغفر لكم من العمر لكيلا والنهار لايات ويغفر لهم الانهار لهم واستغفر
لهم الرسول بخلاف نحو من بصر لامرأته والجمهور لتركبوها هذا نقل ابي شعيب عن
اليزيدي عنه ووافقه الدوري في الساكنة على خلاف عنه بين اهل الاداآ القاطعين
بتخصيص الادغام الكبير بابي سعيب ونقله ايضا مطلقا على الوجه السابق من
القراصاحب المصباح وابو حيان في كتابه المطلوب وغيرهما عن رواية رويس وروح
وغيرهما عن يعقوب الحضرمي البصري تلاوة واجازة في الكلام الكسائي والفرا وابو
جعفر الراوني وحلوم سماعا ووجهه تقارب المخرجين على راي من وتشاركهما على
راي الفرا مع التجانس في الجهر والانفتاح والاستفال والانخراف والبينية
ولا يرد عليه اثبات الاظهار اجمع ليطه عن العرب كما زعم لافادة هذا جواز الا
وتجوز الادغام غير مانع له على انه معارض لسابق هذا وقد منع البصريون كالخليل
ومن هذا الادغام قالوا لان الوآ اقوى بالتكرير من اللام واليه ذهب الزمخشري وجعله
الادغام لحنا والحش في التشنيع على ناقله وهذا مما لا يسوغ اعتماده لكونه قد جا
في المتواتر ولو سلم ان مثل ذلك لم يتواتر على ما ذهب اليه بعض اهل الاصول مخالفا
للجمهور لوجب قبوله ايضا لكون ناقليه عمن ثبت عصمته من الغلط في مثله وهم اعدل الكثرة
على ان قول النحويين انما يكون حجة عند الاجماع وهو منتف لمخالفة الامام ابي عمرو وكثير
من الكوفيين مع توجههم بالاثبات وما استدل به البصريون من ان الاقوى لا يدغم في
الاضعف ممنوع بادغام احطت اجماعا ولئن سلمناه فلانم ان التكرير يقوي الوآ لانه
امر عدمي كما اشار اليه مكي بقوله يجب على القاري اخفا تكرير الراء ومن اظهره فقد جعل

من المشدد حروفا ومن المخفف حرفين ونقل ايضا عن الجمهور كالكوفيين متقن بلاد الاندلس
في عصره وابن ابي الاحوص والطباع وابن الزبير وغيرهم من المغاربة والعراقيين
والبصريين قال الجعبري والتكرير لمن لا يجيزه احد من القراء ومعنى قولهم مكرر
ان له قبول التكرير وليتحفظ عنه على عكس قولهم مفخم قال ولو سلم فتكرار الحرف
لا يكسب ذاته قوة ويلزم ادغام المتاخرة ويلزم اظهار واذكر ربك واللازم متخلف
ثم قال الزمخشري معتذرا ان ابا عمرو لم يدغم الواو انما بالغ في اسكانها فتوهم راويه
انه ادغمها وهو فاسد لان الراوي فرق عنه بين المخفى والمدغم وهو اخفى من الفرق
بين المظهر والمدغم ولانه لم يقتصر على السماع منه بل قرأ عليه مرارا على ان العذر للاعجمي
في المتحركة وقد نقل ادغامه اياها ايضا على ما سبق قوله هو الجواد معنى البيت
انه يعطي ماله عفوا اي بسهولة من غير من ولا مطل ويظلم احيانا اي يطلب منه في غير
موضع الطلب فيحمل ذلك ولا يرد من استجداه في الاوقات التي يطلب فيها والتي مثله
لا يطلب فيها قوله وكذلك جميع متصرفاته بكسر الراء وفتحها لحن للزوم الفعل
والمغنى جميع ما تصرف منه قوله خفيفا يريد ان الناء يسرا النطق بها بعد هذه الثلاثة
لمخالفتها اياها في الصفات لان الناء حرف مهموس وهي مجهورة وفي الناء شدة وفي
المعجمتين رخاوة فقلبوها دالا لكونها موافقة لها في المخرج والشدة وللمعجمتين في
الجهر قوله تحى الخ يحتمل معناه يعرض من قولهم اخيت على حلقة السكين اي عرضت واخزار
القطاع من قولهم جزره مجزرة اذا قطعه والمراد به هنا اسنانا لناقة والمقضب
بمعناه والهرم بتسكين المهملة نبت ضابط لا يجوز في مثل اطردوا دأ الا
الادغام ويجوز في مثل اصطلح واضطرب واردجروا جهان البيان والادغام بقلب
الثاني للاول وفي مثل اطلطم واذدكر ثلاثة اوجه البيان والادغام المصطلح والشاذ
والقلبان المتقدمان يريد قلب التاء طاء بعد الاربعة وقلبها دالا بعد الثلاثة

قوله لا استدعايها الصواب ان الضمير للنونين اي لاحتياجهما وافتقارهما في دخولهما
اليه لاقتضايه لهما قوله لكونه غالبا على ما هو مطلوب يعني فيحمل غير الغالب مما ليس
فيه طلب ولا للمقسم فيه غرض كقولك من اي كبيرة والله ليعاقبن على ذلك الغالب
ويجوز ايضا ان يقال انما اكد لانه فعل اشتمل على ما يقتضي توكيده وهو القسم كما
اشتمل فعل الطلب على ما يقتضي توكيد من المعنى المتقدم ذكره في الشرح فاجري
مجرى الطلب قوله وشبه بالقسم نحو اما تفعلن المراد الشرط المزيد فيه ما ولو كان
غير ان كما نص عليه س خلافا لبعض المصنفين نحو ايهم ما ياتني آته ومقتضى كلام ابن
مالك الامتناع في نحو حيثما تكن لتقييد ما بجواز الحذف وكلام س على خلافه وما
لتعميم ص ح نحو الايمة ومثل الشرط في حكم السابق غيره على قلة كقولك لم يخفى عنك
امرؤ او حيلة انت بصيرها بعين ما اردينك ويمكن دخوله في عبارة الشرح بتكلف
ويكون التعليل الثاني ح لبعض ما صدقاتها قوله وقد يلحق بالنفي تشبيها له بالنهي
هذا مذهب ابي الفتح والزمخشري وابن مالك وظاهر قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن
الذين ظلموا منكم خاصة وقوله لا يحطمنكم سليمان يدل عليه ومنعه الجمهور الا في تاكيد
اوضرورة والنفي المذكور يشمل نفي لا المتصلة والمنفصلة ونفي لم لكن التوكيد بعد لا
المتصلة اكثر قوله ربما اوفيت الخ أو في اشرف والعلم الجبل الطويل والشامة
ريح تهب من جهة القطب يصف نفسه بشهامة النفس لكونه يحفظ اصحابه اذا خافوا
من عدوهم قوله من حيث ان ربما للقلة هذا ما ذهب اليه الاكثرون وصحح ابن مالك انها
للتكثير ونقله عن س قال والتقليل بها نادر وفي المغني نحو وهذا البيت انشب به
فدخول النون فيه من باب حمل النقيض على النقيض لان التكثير يضاد التقليل ضابط
لحاق ها بين النوني على قسمين واجب وجايز اما الاول ففي جواب القسم اذا كان مضارعا
مستقبلا مثبتا خاليا من حرف تنفيس غير مقدم المعمول وذلك الفرق بين لام القسم

ربما اوفيت في علم ويرفعن ثوبي شمالة في
ثرفين والطلاء في ذراها كميت متى ما
اما الاول فللاستقبال وفيه حال من ضمير
اوفيت وهو ماض لفظا ومعنى قاله
ابن هشام في فصل ربما من المغني والحال قيد
الزمنية كونه وصفه وما الثاني
فللمضي لان ربما قد تدخل على المضارع
وذلك بان يراد بها التكثير لتقرر
الافتخار لقال

الواجبة الاقتران ح ايضا المختصة بالمستقبل وبين لام الابتدا الصاحبة للحال وذلك
نحو والله ليقومن زيد بخلاف نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى ونحو لا الى الله تحشرون
هذا مذهب البصريين واجاز الكوفيون وابو علي وابن مالك اغنا اللام كقوله صلى الله عليه وسلم
ليرد على اقوام اعرفهم ويعرفوني وقول الشاعر فان تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم
ربي ان بيتي واسع واجاب الاولون بان البيت مؤولة والحديث محذوف المبتدا
اي لانا يرد واما الثاني فمنه ما هو قريب من الواجب وهو المشروط الموكد بما عند المحققين
وعليه نص س ويدل له قوله فاما تريني ولي لمة وذهب المبرد والزجاج وجماعة
الى وجوب تاكيده كالقسم لان اللام وما فيهما للتاكيد ولانه لم يات في التنزيل الا موكدا
ومنه ما هو كثير وما هو قليل وما هو اقل ولا يخفى عليه مما تقدم قوله والاخوي
ثقيلة قال الخليل ان التوكيد بالشديدة اشد واستدل به س على ان الخفيفة ليست
مخففة منها كما زعم الكوفيون قوله وبهذا ظهر فساد ما قيل الخ اعلم ان الاستعمال في
الاصطلاح العربي على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الا على طريقة قولهم خصصت
فلانا بالذكر اي ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر نعم قد جرى في
العرف ادخال الا على المقصور عليه لقول بعض الفقها يختص القسم بزوجات اذا علمت
ذلك تبين لك معنى كلام الشارح وذلك لقايل وان التحقيق مع الشارح لموافقة
تقريره للاصطلاح وح قوله لان الثقيلة يتعلق بقوله كان حق العبارة ويصح ان
يتعلق بقوله وبهذا ظهر فتامله قوله باقية على السكون عند يونس هذا
ما نقله الفارسي في الحجة ونظر ذلك بقراة نافع ومحياي اي بسكون الياء وذكر ابن مالك
ومن تبعه انه بكسر النون وحمل على ذلك ما حكاه ابن جني من قراة بعضهم ودمرناهم
تدميرا وجون في قراة ابن عامر بخلاف عن رواية هشام ولا تتبعان بتخفيف النون
قوله لمخالفة القياس اما على راي السكون فللزوم التقا الساكنين على غير حده

انظر قوله العرف ادخال الباء

وامّا

واما على راي البعض فلخروجها عن اصلها وهو اللزوم فان قلت فليجر اضربنان
مثلا في الوقف على المذهبين اذ لا مخالفة قلت الوقف تابع فقيل الوقف ان
كان النون محركا يلزم الخروج عن الوضع وان كان ساكنا يلزم التقا الساكنين في غير الوقف
والمدعى على انه مخالف لاستعمال الفصحا على ذلك التقرير ايضا قوله وهي ليست
في تتبعان للتاكيد قيل انها هي الشديدة ولكن حذف منها الساكنة تخفيفا ولا نافية
والمراد النهي وقال الفارسي وغيره النفي على بابه ليس فيه معنى النهي والفعل
مرفوع والجملة في موضع الحال قوله لتفصل تلك الالف بين النونات ان قلت قد جمع
بين ثلاث نونات نحو النساجين في الماضي ويجمن في المضارع قلت لما كان منها
نونان من نفس الكلمة وواحدة زايدة جاز ذلك بخلاف اضربن فان الاولى ضمير وثنتان
للتوكيد وهما زايدتان فالثلاثة زوايد على اصل الكلمة والثقل انما يحصل بالزايد
قوله بدليل حذفها في نحو قوله اضرب القوم ان قيل هلا كسروها كما كسروا التنوين
في نحو زيدا العالم مع ان وصفه ايضا على السكون اجيب بانهم قصدوا الى
ان يجعلوا للنون اللاحقة للاسم مزية على النون اللاحقة للفعل وبان التنوين
لازم للاسم الا ترى انه اذا خلا عن اللام والاضافة واللازم كجزء الكلمة فلا يحذف او كخفيفة
لم تلزم الفعل قوله لا تهين الفقير البيت يقول لا تحتقر بغناك عليه فان الدهر
لا يترك الفقير على فقره ولا الغني على غناه فالركوع كناية عن تغير الحال بالانحطاط
بعد الارتفاع وقوله علك اصله لعلك عند اكثر النحويين كما نقله ابن الحاجب
وقيل اللام زايدة في لعل للتوكيد والقول الاول اقوى كما قاله السهيلي وغيره
لان الزيادة تتصرف والحرف لا يتصرف فيه ولانه وضع للاختصار والزيادة عليه
تنافي ذلك فحيثما بغير لام لغة او على حذف حرف اصلي لان الحذف من جنس الاختصار
فهو اولى من الزيادة وقوله والدهر قد رفعه جملة حالية من ضمير تركع على حد قولك

جازيد وعمرو بضحك وقيل من الفقير وهو غلط لفساد المعنى قوله ولقايل ان يقول
الخ محصله تقرير انتفاء لزوم السا كنين بانه مبنى على زيادة الالف وهي مستغنى عنها لعدم
مقتضيها من الفعل المذكور عند دخول الخفيفة وقيل في جوابه ان هذا المقتضى موجود
عند دخولها في بعض الصور نحن ضنّ امرء لجماعة الموث فاحتيج الى زيادة الالف
ثم اجري الباب على سنن واحد فليتامل قوله ثم المناسبة المعلومة الخ اشارة الى
ما اشتهر بينهم من ان كل ما كان اكثر حروفا ومعنى فهو فرع عن الاقل لان الفرع فيه ما في الاصل
وزيادة قوله بسكون الالف واللام يريد بابدال الثانية الفا كما هو القوي في التصريف
والمشهور في الاداء بين القراء ووجهه ان الحذف يودي الى الالتباس كما ذكره والتخفيف
يودي الى اثبات همزة الوصل في الوصل وهو غير جايز في السعة والتسهيل فيه شيء من
لفظ المخففة وربما يشعر قوله وجوز بعدم التعين وهو كذلك فقد ورد التسهيل
ايضا في مثله وبه قرا العشرة فان رجح البدل عنهم قلت الخير الذي انا ابتغيه ام الشر
والوجه انه لا جايز ان تكون مخففة لان التحقيق لحن وهو عربي ولا مبدلة لانها باز اء
فاء مفاعلتن وهي مما لا يجوز اسكانه ولا محذوفة لانه يودي الى العضب وهو قبيح
مع ما يقترن به هنا من الالباس في الجملة قوله وفي بعض القرات الخ اما الادغام
في الثلاثة فهو قراة ابي عمرو ومن طريق ابي شعيب وغيره واما الاسكان في الاولى قراة
ابي عمرو ورواية احمد البزي عن ابن كثير على خلاف بين اهل الاداء عن ذلك القاري وهذا
الراوي واما في محياي فقراة ابي جعفر يزيد بن القعقاع ونافع على خلاف بين اهل
الاداء عن رواية ورش واما ممماتي فثابتة اليا مفتوحة عند نافع وابي جعفر ساكنة
عند الباقين ولا نعلم احدا حذفها وسكن التا لا وصلا ولا وقفا فذكرها في الشرح استطرادا
قوله وبخوذلك يريد الاسما المبنية لعدم التركيب كعين وميم وزيد وعمرو فانها
تسكن في الوصل ايضا فرقا بينها وبين المبني لعارض كاين وكيف ولم يعكس لان اكثر الاسما

المبنية

المبنية انما بنيت لوجود المانع فاجري الكثير على الاصل وهو التحريك للساكنين قوله ويمكن
الجواب بان كل ذلك من الشواذ يريد بهذا الشذوذ مخالفة القياس لتواتر جميع ما نقله
في التاويل والتوجيه ان التقا الساكنين في هذه المذكورات اغتفر لكونه عارضا كالوقف
بجامع قصد الخفة ومن ثم جرى في المدغمات مجراه في الاشارة وبقا اثر الحركة المنوية
ولان التقاهما فيه تقديري اذ المدغم غير ملفوظ به تخفيفا قوله قلت جوازه اقتصر
عليه لصحته على اشتراط الكلمة وعدمه وبجوز ان يجاب بمنع وجود الشرط بنا على الاول
وكذا القول في حذف واو اضربوا ويا اضربي عند دخول النون قوله كما تقدم اي
في الكلام على باب منع يمنع في اوايل الكتاب قوله والفعل مع نون التوكيد يصير مبنيا
الخ الصحيح عند ابن مالك ومن تبعه ان الفعل للبنى مع النون الا اذا كانت مباشرة فمتى
فصل بينهما واو جمع او الف تثنية او يا مخاطبة اعرب تقديرا وذلك لان الموكد بالنون
اما ان يكون بناء كتركيبه معها وتنزله منها منزلة الصدر من العجز واما ان يكون من اجل
ان النون من خصايص الفعل فضعف للحاقها شبه الاسم اذ لا قايل بغير هذين والثاني
بعيد لانه يلزم بنا المجزوم والمقرون بحرف التنفيس وما اشبههما فيعين الاول ولا نصيب
فيه لما اتصل به واحد مما سبق لان العرب لا تركب ثلاثة اشيا واذا ثبت هذا فاعلم ان
اصل قولك هل يفعلان وهل تفعلان وهل تفعلن وهل تفعلون وهل تفعلين فاستثقل
توالي الامثال فحذفت نون الرفع تخفيفا والقي بتقديرها واقرت الالف لخفتها قوله
وقيل احد التقا الساكنين هذا هو المعروف وحكى بعضهم الاتفاق عليه بين علما هذا الفن
قوله وههنا موضع تامل ووجهه ان كلام المص يقتضي جواز دخول الثقيلة في فعل الاثنين
وجماعة المونث لكون التقا الساكنين على حده وامتناع دخول الخفيفة فيهما لكونه على غير حده
فمتى حمل تقسيمه على اشتراط الكلمة نافى مراده اذ يلزم ح في الثقيلة ان تكون على غير حدها
فيمتنع دخولها ايضا وقيل ووجهه انه لا يلزم من تمثيله بكلمة واحدة ان لا يجوز في غيرها قوله

عطف تفسير

والنعلن

كما سيجيء سيأتي في المهموز ان مضارع راى قذا لزموا حذف عينه بعد نقل حركتها الى الساكن
قبلها تخفيفا لكثرة الاستعمال قوله وهذا اولى لانه قياس مطرد لا يلتبس معه عين المحذوف
ويغني في دفع الثقل عن اعتبار الحذف لاجله مع ان القلب لغير الى بدل وهو اولى من الحذف
قوله وهو ظاهر اى لان اللام محل التغيير لكونه اخر الكلمة والفاعل ممنوع الحذف مطلقا
قوله وهي حرف الشرط فيه بحوز لان حرف الشرط انما هو ان وما مولدة قوله لما تقدم
في اول البحث قدم ان دخول اما شرط بجواز دخول نون التوكيد وقد سبق ايضاحه فيلزم
سبق دخول اما فيكون حذف النون لاجلها لا لنون التوكيد قوله وقال المالكي هو الامام
ابو عبد الله محمد بن مالك الطائي الجياني الشافعي صاحب التسهيل والخلاصة وغيرهما رحمه الله تعالى
قوله فالاكثر ان يجيء اسم الفاعل منه على فاعل لما كان اسم الفاعل مشابها للمضارع معنى
قصد والي بنائه اي مشابهته اياه لفظا لكمال المناسبة فزادوا الفا بعد حرف المضارعة
لخفتها بالقياس الى سائر الحروف ثم كسروا العين لاعلال الكسرة وقيل لسلامتها من الالتباس
بماضي المفاعلة على تقدير الفتح ومن ثقل الضم وفيه نظر لوجود الالتباس بالامر على ذلك
التقدير واجيب بالاعتقاد للندرة ولانه التباس الشيء بما يشبهه لان الامر مشتق
من المضارع واسم الفاعل مشابه له كما سبق بخلاف اللبس على تقدير الفتح وهو ضعيف
لان التزام الثقل اولى من التزام الالتباس قوله وذلك لانهم لما جعلوا الخ انما جعلوا
اعرابهما بالحروف لان الحركات استوفتها الاحاد مع ان في اخر كل منهما ما يصلح لان يكون اعرابا
من حروف المد ومن ثم اعرب المكسر وجمع المونث السالم بالحركات ولانهما لما كانا فرعا
على الواحد والاعراب بالحروف فرع اعطى الفرع الفرع قوله جعلوا رفع المثنى بالالف
لخفتها الخ انما كان الالف والواو علامة لمطلق الرفع لانهما جعلتا قبل الاعراب علامة
للتثنية والجمع لمناسبة الالف لخفته لقلة عدد المثنى والواو لثقله لكثرة عدد الجمع وهو
حكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتم وافناسب عند ارادة الاعراب

جعلها

جعلها علامة للرفع لتقدمه لانه علامة العمد واما اختصاص رفع المثنى بالالف ورفع
المجموع بالواو فلما سبق ايضا ولما ذكر في الشرح من ان الالف اخف والمثنى مقدم اي
لان التثنية اعم من الجمع لشمولها العاقل وغيره والمذكر والمونث واختصاص الجمع بالمذ
العاقل ومن ان الواو مناسبة للضمة اي التي هي الاصل في الرفع والشق الاول محصل
للغرض بملاحظة ما تقدم قوله وفتحوا ما قبل الياء الخ لم يعكسوا لان الفتح اخف والمثنى
احق به لتقدمه ولان الفتح ثابت في المثنى قبل الاعراب فابقي بعده ايضا لعدم العارض
بخلاف المجموع قوله فتحوا النون في الجمع الخ لم يعكسوا طلبا للتعادل لان ما قبل المثنى
مفتوح وما قبل الجمع مكسور هذا والفرق المذكور غير دائم لان النون يعوض لها
فيهما الحذف في الاضافة والسكون في الوقف اخف فيحصل اللبس قوله ثم جعلوا
النصب فيهما تابعا للجر اي لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع ولقوة الاختصاص
ولانهما يشتركان في المعنى في كثير من المواضع نحو قلت لزيد وخاطبت زيدا وفي اللفظ
نحو له وانه ولك وانك قوله على مفعول وذلك لان اسم المفعول ماخوذ من المضارع
المجهول للمناسبة بينهما من حيث انهما يسندان الى مفعول لم يسم فاعله فادخلت
الميم مقام حرف المضارعة لتعذر زيادة حرف العلة لما سبق ثم فتحت لالتباس البقا
على الضم باسم المفعول من باب الافعال مع خفة الفتح ولما في الكسر من الالتباس
باسم الالة او الانتقال الى الاثقل ثم ضمة العين لادا الكسر والبقا على الفتح
الى الالتباس باسم المكان من الثلاثي المجرد السالم ثم اشبعت الضمة ليلا يلزم وقوع
ما ليس من كلامهم وهو مفعل بغير تا قوله لان القايم مقام الفاعل لفظا الخ يعني
بالنظر الى احكامه اللفظية من رفعه وعمدية ووجوب تاخيره عن فعله واستحقاقه
الاتصال به وتانيث فعله لتانيثه لا بالنظر الى صدور الفعل منه وقوله من حيث
هو هو اي لا بالنظر الى المجرد فانه يختلف بما ذكر قوله ان مثل هذا الفاعل سماه فاعلا

جريا على اصطلاح الزمخشري من تسمية النائب عن الفاعل فاعلا ولذلك لم يذكره في المرفوعات
وقال في بعض فصول المفصل وتضاف الصفة الى فاعلها كقولك معمور الدار ومثله
اصطلاح عبد القاهر نقله نجم الائمة وانما عبر الشلوبين بالظاهر لقصور التخصص على الآية
قوله ان ضمنه فاعل مسؤولا قدم عليه المختار ان مثل هذا الفاعل لا يجوز تقدمه على فعله لان الفاعل
الحقيقي لا يجوز تقدمه لالتباسه بالمبتدأ ولانه بمنزلة الجزء الاخير من الفعل بدليل
سكون الفعل له نحو ضربت والحاق علامة الفعل بعده نحو يضربان فنابه اولى بالامتناع
لانه اضعف فالمجرور على ما قاله نجم الائمة مرفوع المحل بمسؤولا المقدر المفسر بمسؤولا
الظاهر كما في قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك قال لكن ليس في مسؤولا الظاهر ضمير
كما في استجارك وذلك لاصالة الفعل في رفع المسند اليه فلا يجوز خلوه منه بخلاف اسم
الفاعل والمفعول قال ابن هشام الصواب ان اسم كان ضمير المكلف وان لم يجر له ذكر
وان المرفوع بمسؤولا مستتر فيه راجع له ايضا وان عنه في موضع النصب قوله الا
انه يستوي الخ العلة طلب الفرق بين ما هو بمعنى فاعل وما هو بمعنى مفعول فان قبل الفرق
حاصل بالعكس قبل انما لم يعكس لان الفاعل اصل بالنسبة الى المفعول والتميز من المذكر
والمونث اصل بالنظر للتسوية اذ الاصل جريان الصفة على المونث ومطابقتها اياه
فاعطي الاصل للاصل والفرع للفرع والحكم المذكور ان غالبان فقد يحمل احد البابين
على الاخر للشبه اللفظي بينهما فيقال رايت امراه قتيلة وهذه خصلة جيدة وصفة
ذميمة ويقال هذه ملحفة جديدة بحذف ما من جد جدة هذا مذهب البصريين وزعم الكوفيون
ان جديد بمعنى مجدود اي مقطوع للكنه كثر حتى قالوا جد الثوب فهو جديد فتوهم ان جديد منه
لما من جددت قال في شرح المفصل وليس بالقوي لان دعواهم ان جد الشي فرع على جددته
فهو جديد دليل عليه انتهى واما قوله تع ان رحمة الله قريب فقيل هو من باب ملحفة جديدة
حكاه نجم الائمة وبه جزم التاوا خر الكلام على الناقص وقيل صفة لمحذوف اي شيء قريب وقيل

من باب

والمصادر

تتمة وحكم قاض الهوى يزداد تنويرا

من باب قوله اثارة العقل مكشوف بطوع هوى وقيل فيه لان رحمة مصدر والمضاف
المونثة يجوز تذكيرها حملا على لفظ آخر بمعناها كالرحم هنا ونظيره قوله تعالى فمن
شاذكره ذكرا الضمير لان التذكرة بمعنى الذكر قوله اذا ذكر الموصوف فيه اشارة خفية
الى ما هو موضع المسئلة من بقا فعيل صفة فمخرج نحو ذبيحة ونطيحة مما دخلته التا للنقل
من الوصفية الى الاسمية قوله ان تضع في مضارعه الميم انما اختير زيادة الميم
لتعذر زيادة حرف العلة وقرب مخرج الميم من مخرج الواو وانما قلنا انها متعذرة
لان الواو لا تزاد في اول الكلمة لثقلها لا سيما عند دخول واو العطف وقد مر وكذا
الالف وهو ظاهر وفي زيادتها همزة الباس بالمضارع وكذا في بقا الياء قوله كما فعلته
في اكرمفعله الخ فيه اشارة الى ان اسم الفاعل ماخوذ من المضارع كما سلف تقريره في المجرد وانما
ذكر الاكرم لاخراج باب التفعل والتفاعل والتفعلل فانها لا يكسر فيها ما قبل الاخر
حذرا من التباس الامر فيها بمضارع رباعيها المبدوء بالتا اذ لا فارق حينئذ
ومثله مما لا يعتد به لاحتمال الذهول عنه وقد مر قوله لضمير المنفصل للفعل
كما فتحته في فعله الكلام فيه على قياس ما سبق وانما لم يذكر الاكثر لخروج باب الافعال
والافعلال للزومهما ولوجود الفتح التقديري فيهما ومن ثم لم تقر نهما
بالثلاثة السابقة وانما استثناهما بعض المحققين نظرا الى الظاهر قوله
وكذا نحو اعشوشب المكان فهو اعشب منه ايضا الطوايح نحو طوحته الطوايح
واطاحته اي ذهبت به ولا يقال المطوحات ولا المطيحات واللواقح في قوله
تعالى وارسلنا الرياح لواقح على تاويل وهذا الباب اما على حذف الزوايد
او على النسب كلابن وتامر اذ لا يلزم ان يكون فاعل الذي للنسب مما لا فعل له
بل يجوز ايضا ان يكون مما جا منه الفعل كما وافق وعيشة راضية على الاولى عند
نجم الائمة والبه ذهب وهب الخليل في راضية وجزم به في الشافية فيها فتحمل التا
على المبالغة شعر الورس نبت اصفر يكون باليمن يتخذ منه الحمرة للوجه ويقال ايضا
الغلام بفاء بعد ياء مشاة تحتيه اي ارتفع واليفاع ما ارتفع من الارض قوله

لعله كالرحمه

بالنون

الورس

فصل في المضاعف

التضعيف ان يزاد على الشيء الخ هذا معناه في اللغة وعليه يكون الضعف
المثل والاضعاف للامثال وقد يطلق الضعف ويراد به الشيء ومثله **قوله**
وكذلك الاضعاف بكسر الهمزة مصدر من باب الافعال **قوله** لتحقق
الشدة فيه الخ يمكن ان يقال ايضا سمي اصم لاستدعاء ايجهر لما فيه من الشدة
كما ان الرجل الاصم يستدعي ايجهر لما به من ثقل او لانه لا يتحقق الا بتكرير الحرف
الواحد كما ان الاصم لا يسمع الصوت الا بتكرير وقيل لانه حين
يدغم اول المثلين يصير ذلك المدغم كالمستهلك فكان الاذان صم من سماعه
والظاهر ان قول الشارح وقد كان اهل الجاهلية الخ اشارة الى الآتي ص
نحو **قوله** لم يجمعهما في تعريف واحد يريد ان جمعهما مستغرب لان ماهيتهما
مختلفة ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد وذلك لان الحد مبين للماهية
بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضمنا والمختلفان في الماهية لا يتساويان
في جميع الاجزاء حتى يجتمعا في واحد واحد لعم يمكن جمعهما في حد لفظي
حيث امكن لان مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ كما يقال في المستثنى
هو المذكور بعد الا فيشمل المتصل والمنقطع بخلاف قسمي المضاعف وكم
ثم عبر الشارح بالتضعف **قوله** من الثلاثي حال الظاهر جعله حالا
من المبتدا وهو وان كان جايزا عند س لكنه ممتنع عند الجمهور وهو الاصح
كما قاله الشارح في بعض كتبه البيانية **قوله** بالفتح يريد ان الاصل مطابق
فيه محذوف اجار والمجرور توسعا ومثله كثير في الكلام **قوله** ويجوز
في مصدره فتح الفا انما جاز فيه الفتح جبرا له لما اشتمل عليه من الثقل
الحاصل بواسطة تقارب الامثال ثم الكسر هو الافصح لانه الاصل
وبه جا التنزيل **قوله** وهو ان يجعل حرفا موضع حرف اخر انما لم
يقل هو ان يجعل حرف عوضا عن حرف ليخرج نحو همزة ابن واسم وتاء

وزنه وانما قال آخر ليحترز عن رد المحذوف في مثل اب واخ اذا
نسبت اليهما فانه لا يسمى ابدالا وعن تا اخت وبنت لان المراد بكونه
موضع الاصل موافقته اياه في كونه فا او عينا او لاما اورا ايدا
دالا على المعنى المقصود كما في اجوف وقال وماء وعالم بالهمز و
ان تا اخت وبنت ليست كذلك لغم يرد عليه نحو اظلم فانه لا يسمى
ابدالا ويجاب بانه لما ذكر حروف الابدال علم ان مراده بالحرف
في قوله ان يجعل حرفا احد تلك الحروف وكانه قال الابدال جعل
حرف من حروف انصت يوم جد طاه زل وآلا تلبست منها
قوله انصت الخ قال الجاربردي انصت من الانصات ويوم ظرفه
وجد مبتدا مضاف الى طاء وهو علم شخص وزل من الزلل وهو خبر
المبتدا والظرف مضاف الى الجملة اي انصت في هذا اليوم **قوله**
يعني ان اصله املت هذا احد الرايين قال ابن عصفور وانما جعلنا
اللام اصلا لان املت اكثر من امليت انتهى وذهب بعضهم الى انهما لغتان
قال لكان يتم فهما واحد فليس جعل احدهما اصلا والاخر فرعا اولى من
العكس **قوله** نحو تقضى البازي قال الجوهري يقال انقض الطائر
اذا هوى ومنه انقضاض الكواكب ولم يستعملوا منه تفعل الا في
مبدل قالوا تقضى استثقلوا ثلاث ضادات فابدلوا من احدها يا
كما قالوا تظنى من الظن انتهى واليه ذهب ابو عبيدة والاصمعي وقال ابو الفتح
يجوز ان يكون من قضى اي عمل كقول ابي ذؤيب وعليهما مسرودتان قضاهما
داود او عمل السوابغ تبع فالمراد عمل الطارق في طيرانه قال والوجه هو الاول
قوله وتلعيت اللعاع بمهملتين قال ابن السيد هو اول ما يبدو من النبت ووجه

معلوم

انظر دساها وتبطوه

الابدال ما سبق فان قلت لعل تلعيت تفعليت والياء زايدة مثلها في تجعيت فالجواب
ان التاء انما دخلت على العيت وهو فعلت بدليل قولهم تلعيته واذا ثبت ان التاء دخلت
على فعل ثبت ان تلعى تفعل ومن هذا الباب دساها وكذا قولهم قصيت اظفاري
في احد القولين وبه جزم في الشافيه وقال ابو الفتح وابن السيد يجوز ان يكون
قصيت فعلت من اقاص الشيء وهو اطافه لان الماخوذ من الاظفار اطافها وح فتكون
الياء منقلبة عن واو لظهورها في قولهم القصوى قوله وصهصيت يقال صهصيت
فلانا اذا قلت له صه صه اي اسكت فالياء بدل من هاء قاله ابو حيان ويحتمل
ان يكون فعل لانه لا يشترط في المشتق من الفاظ الجمل ان يسبق في حروفها الاترى
قولهم بسمل وحوقل فلذلك يكون صهصي من هذا القبيل وتكون الياء منقلبة عن الالف
لا بد للام من انها قوله كقولهم مشت وظلت الخ هذا النوع من الحذف لغة سليم
في عين كل ماض اتصلت به تاء الضمير او نونه اذا لم ينفتح تلك العين عقب تحركه
كهمت نقله في التسهيل ووجهه التشبيه بحرف العلة حذفوا في مثل خفت
واظلت واتقدت حذفوا هنا لان الادغام اعلال للكلمة لتغيير وزنها
باذهاب حركة العين كاذهاب القلب حركة حرف العلة في اطال واخاف
فشبهت عين الكلمة في المضاعف بعينها في المعتل قال المولى فخر الدين والحذف
في ظلت فصيح لكثرة استعماله خلاف مست واحست والقياسه قول الشارح الآتي
وكذلك ظلت بلا فرق فتامله قوله مسنا السما الخ السما كل ما علاك فاطلك
واحد وثهلان جبلان والمعنى مسنا السما فاصبناها ودام العز لنا
حتى نرى احدا وثهلانا يسقطان لدينا قوله خلا ان العتاق الى اخره
العتاق بكسر المهملة الخيار من الابل والشوس بالتحريك ومعجمة ثم مهملة النظر
بموخر العين تكبرا او تغيظا والمفرد اشوس والجمع شوس يعني ادركت
المطايا ان الاسد يقصد صيدها فنظرت اليه بموخر اعينها قوله ومن خفي

اي للاتذكر

اي للاتذكر مست وظلت واحست فاشار بالمثال المحذوف منه احد حروفه الاصلية
الى قصر المراد عليها قوله وكان الاولى اي ليسلم التوجيه عن الاعتراض المذكور
وان امكن التخلص عنه بما قرره وليكون اظهر في بيان اكمال على الالحاق قوله
من المتجانسين اراد بهما المتماثلين كما لا يخفى لتصادقهما بحسب هذا الاصطلاح
وان خص الحكما المماثله بالاتحاد بالنوع والمجانسة بالاتحاد بخصوص الجنس
قوله فان التلفظ بالمثلين في غاية الثقل حسا على كثير ثقل اجتماع
المثلين بما فيه من العود الى الحرف بعد النطق به فيصير كوضع القدم ورفعها
من موضع واحد وكاعادة الحديث مرتين ونحوهم عللوا اجتماع المتقاربين
وزلوه منزلة مشي المقيد لانه يرفع قدمه ويعيدها الى ما يقرب من موضعها
لمنعه القيد سعة الخطو ولما كان هذا التعليل غير مرضي عند الشارح
لعدم دورانه الثقل عليه لحسن نحو السخي والجيش بل الاحالة على الذوق السليم
على ما اوضحه في بعض كتبه تبعا لابن الاثير لاجرم صار الى مثله في اجتماع المثلين
فاسند ثقله الى الوجدان قوله مالم يتصل به الضمائر يمنع الوجوب ايضا
اذ الادغام الى لزوم ياء مضمومة في المضارع كما في ادغام نحو جيء ولم يرجح
به في الشرح هنا اعتمادا على ذكره في اللفيف قوله المرفوعة المتحركة
هكذا وجد في بعض النسخ وينافيه قوله ففيه تفصيل لان المتحرك يمتنع فيه الادغام
مطلقا قوله فمنذ هي الابواب يريد ابواب الثلاثي لان المضاعف
كما يسبق الى الوهم ليصح التقسيم الاتي ثم الحصر ممنوع بباب المفاعلة نحو ماده
بماده قوله وكذلك الادغام واجب الى اخره ان قيل لم لا يجوز الاظهار
في الامر على رأي الحجازيين الاتي لان التحريك عارض بسبب العلامات المذكورة

فالجواب ان منع العروض لا الفعل مبني على تلك العلامات ويبين ذلك انه
اذا وضع المجزوم قبلا كان جزمه بحذف النون لم يرد او هذه الدال ليست
في تقدير السكون فيكون بحذوف كذلك لان هذا البناء قد حكم له بحكم المجزوم
ومن ثم حذف اواخر فعلة المعتل نحو اخش واغز وارم قوله فان المحققين
على ان هذه الياء الضمير الاشباع ليا مدي ومثلها في الحكم والخلاف المذكور
في يا تمدين قوله وخالفهم الاخفش اي لان الياء تجي للتانيث كهذي امة الله
فناسب تعيينها لهذا وفيه نظر لجواز ان يكون هدي صيغة موضوعة للتانيث
او تكون الياء بدلا عن الهاء في هذه امة الله ويحتمل ان يكون الحامل له استكثار كون
ضمير المفرد اثقل من ضمير المثنى مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف او قصدا جراء
مفردات المضارع مجرى واحدا في عدم ابراز ضمايرها كما قالوه في وضع تفعل
صيغة محتملة للمخاطب والغائب من غير ابراز ضمير وبالجملة فالجديد مذهبا
العامة لسلامته من لزوم اجتماع العلامتين اللازم لمذهب الاخفش والاعتذار
بان التاء علامة للمخاطب مع شيء آخر لا يدفع هذا المحذور قوله ويكون الثاني متحركا
ليرد الساكن للوقف لان سكونه لعروضه منزل منزلة العدم قوله واما نحو
قولهم قطط شعر منه ايضا ملك الفرس وابل السقاء اذا تغيرت رائحة
والاسنان اذا فسدت ولحت العين بمهملتين اذا التزق جفناها من
الرمص ودببت المراة بموحدتين اذا نبت الشعر على جبينها ومششت
الدابة بالكسر ومعجمتين مششا وهي شيء تمشط في وظيفها حتى يكون له حجم
وليس له صلابة العظم الصحيح قوله مهلا اعاذل منصوب على المصدر

قال المرادي وبمعجمتين

وعاذل

وعاذل منادى مرخم والمعنى مهلا يا عاذلة اني جربت من خلقي اني اجود لاقوام
وان بخلوا قوله والادغام ممتنع في كل فعل الخ هذا هو المشهور ونقل سيبويه
عن الخليل بصيغة زعم ان ناسا من بكر بن وايل يقولون رَدَّنَ وردت وهي
ضعيفة كانهم قدروا الادغام قبل دخول النون فابقوا اللفظ على حاله قال
في شرح المفصل ولا يعبؤ بهم ولا يعتد بلغتهم وحكى بعض الكوفيين ردن
بزيادة نون ساكنة قبل نون الاناث مدغمة فيها محافظة على الادغام لان
نون الاناث لا تكون ما قبلها الا ساكنا ومثله حكاية بعضهم في ردت ردات
هذا وصيغة الزعم كثيرا ما يريد بها سيبويه التحقيق لا التمريض صرح به النووي
في شرح مسلم قوله فمجوز عدم الادغام اي اذا لم يل ثاني الحرفين ساكن
او وليه ساكن منفصل كلم يردد الرجل فان الفصل به بنون توكيد لم يجز الاظهار
فان قلت الحركة لاجل سكون هذه النون عارضة فينبغي ان يظهر المجازبون
كما اظهروا اذا ولي المتصل لعروض التحرك لاجله قلت الدال مثلا في لم يردد
الرجل في تقدير السكون وعند دخول النون ليست كذلك لانها ابطلت اعراب الفعل
ولذلك تحذف نون الرفع معها ولا يبقى معها الا مرفوع مرفوعا قوال بوجوب البنا
تقديرا السكون كالان التقى ساكنين مع نون التوكيد مؤول للفظ الاعراب ثم لو يقدر
بعد ذلك قوله ويدغم فيه الاول اي بان يسلب بنقل حركته الى ما قبله ان
كان ساكنا قبل النقل قوله ولو لغة تميم الجواز الادغام قال ابو
حيان وعزاه بعض اصحابنا لغير الحجازيين ولم يخص تميما قوله والاول هو الاقرب
الى القياس المراد بالاول مذهب اهل الحجاز وانما كان اقرب لموافقته للاصل
وتقديما لاقوى الطالبين وهو العامل وحملا على ما اجمع على اظهاره من ردد
لشبهه به في الجملة ولانتفاء النقل بسكون احد الحرفين قوله وفي هذا نظر حاصله

الضمير

منع على سبيل التفصيل وارد على المقدمة الثانية من الدليل السابق بيد ان الادغام
هنا انما يلزم توقفه على جزئية قل ويمكن الجواب عنه بان اسكان الاول موقوف
على الادغام الموقوف على الموقوف موقوف وفيه نظر لان الاسكان المذكور لا
يتوقف على نفس الادغام بل على ارادته كما لا يخفى فالملازم توقف الادغام على
القصد اليه وهو مستقيم هذا ويمكن ان يمنع ذلك الدليل منعا اجماليا ايضا فيقال هذا الدليل بجميع مقدماته غير صحيح لتخلف مقتضاه في الفعل اذا دخل
عليه الجازم نحو لم يمد قوله فان كان ملسور العين الخ الحاصل في هذا المقام على
ما حكاه سيبويه اربع لغات الكسر والفتح مطلقا من غير استثناء شئ والفتح
اذا القيه ساكن بعده فالكسر والاتباع الا عند لقي الساكن فالكسر ايضا والا
عند لحاق ضميري المذكر والمونث الغائبين فالحركة المناسبة لذلك اللاحق فالفتح
في يفر ويعض ويمد على الثانية والكسر في الاخرين على الاول والضم في يمد على
الرابعة والكسر والفتح في يعض مشترك قلذلك قال الشارح ولكل ان تقول
الخ وحكاه ابو علي في الايضاح ثلاثة منهم من يتبع ومنهم من يفتح ومنهم من يكسر ولا منافاة
بين الثقلين قوله لما بين الكسر والسكون من التاخي اي لاختصاص كل منهما بقبيل
من المعربات وقد سبق مع زيادة قوله وقولهم ارعوى الخ الاصل ارعوو
واحواو فوزنهما افعلل وافعال كاحمرر واحمارر ووجه الدلالة ثبوت
الكسرة اللفظية في مضارعهما كسبق الاعلال على الادغام على ما سياتي في الكلام على الناقص
قوله يعني يجوز في الامر ما يجوز في المضارع المجزوم اي من الفك والادغام بكيفيته
السابقة واحكامه المتقدمة نعم الادغام في المضارع المجزوم اقوى منه في الامر
ومن ثم اتفق القراء على اظهار واضم واشدد ولم يرتد سوى نافع وابن عامر وابي
جعفر والسر في ذلك ان سكون الامر سكون بناء فكان كسكون ردد وسكون
المضارع سكون اعراب عارض والعارض لا يعتد به ولان المضارع ادغم قبل دخول
الجازم فابقي على حاله بعد دخوله بخلاف الامر قوله فنقول فرد وعض افاد به ايضا

ان

ان الساكن الذي ينقل اليه حركة اول المثلين عند ارادة الادغام يجب حذف
همزة الوصل قبله ان كانت وهو المشهور المعروف عند البصريين والعلة الاستغناء
عنها بناء على الاعتداد بالعارض لكثرة الاستعمال ولان الحركة مع موجبها في
كلمة واحدة فصارت في حكم الاصل ومن ثم وجب ايضا حذف همزة اقول امرا
من قال وكذا همزة اسل على الافصح ولم يجب في الامر من جار وروف وفي لام التعر
عند النقل هذا وقد طعن الكسائي باثبات همزة المضاعف سماعا من عبد القيس
شبهوها في مثل هذا المدغم بها في اداه التعريف في مثل الاحمر عند النقل الى اللام
على مذهب الاكثر والفرق من وجهين الاول ما سبق والثاني ان همزة الوصل
بهمزة القطع لانفتاحهما وثبوتها في مواضع لا يثبت فيها غيرها من همزات الوصل
وذلك مع الف الاستفهام وياي النداء نحو يا الله ومع القسم نحو ايا الله لتفعلن
قوله والاعرف الا فصح الكسر الخ لاجتماع الاولي والاخيرتين من اللغات الاربعة
عليه دون الفتح لاختصاص الثانية به ودون الضم لشذوذه عن جميع قوله اذا
ماجا للخبر طالب هكذا وجد في نسخ الشرح وكانه سقط من ناسخ لفظة عليك ومعنى
البيت اعد دمحي طالب الخير اليك فضلا ونعمة من الرحمن عليك قيل والقياس اذا ما
جاك لكنه التفت في الخطاب الى الغيبة وفيه نظر لان الالتفات على المشهور
عبارة عن ذكر معنى بطريق من التكلم والخطاب والغيبة بعد باخر منها والموجود
هاهنا مجرد حذف فتامله قوله لزوم وجه واحد نحو ردها بالفتح هذا
يوافق نقل ابن الحاجب مطلقا ونقل ابي علي في الفتح حيث قال بعد مما تقدم
نقله عنه ما نصه فاذا اتصل ضمير الموت فتحوا جميعا واذا اتصل ضمير المذكر
ضموا وجميع ذلك خلاف نقل سيبويه السابق فينبغي حمل كلام ابي علي ارادة
الاكثر منهم المعنى المناسب للاتفاق على الفتح دون الضم على ما في الشرح الا ان
الالف انما يناسبها الفتح لوجوب انفتاح ما قبلها بخلاف الواو والياء فانه لا يجب
ان يكون ما قبلهما من جنسها فلذا وقع فيه الخلاف قوله وروي ردِه بالكسر هذه

يف

ذكره صح

يظهر من صح

الرواية على اللغة الاولى ووجهها ان الواو تنقلب ياء للكسرة قبلها فلا يبقى الاستكراه
وروى ايضا رده بالفتح حكاه ثعلب ايضا وفي الصحاح يقال زره وزره
وضبط الاولى بالفتح والثانية بالضم والثالثة بالكسر قوله لما فيه من الاعلال
كما قاله ابن الحاجب وغيره هو تغيير حرف العلة للتخفيف فقولهم تغيير شامل له وللتخفيف
الهمز والابدال ولما قيد بحرف العلة خرج التخفيف وبعض الابدال ولما قيل
للتخفيف خرج البعض الاخر نحو عالم بالهمز فبين الاعلال والتخفيف تباين كلي وبينه
وبين الابدال عموم من وجه لصدقهما في نحو قال وانقاد مما في نحو يقول وفي نحو اصلال
اذا علمت ذلك استبان لك ان المراد بالتغيير في قول الشارح بعد وحقيقة العلة
تغيير الشيء المعنى الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدري مشترك في كل من الاعلال
والظرفية ضرب من المجاز شايع قوله وعند بعضهم ان الهمز من حروف العلة
اي لما يقع بها من التغييرات المطردة وان لم تجر فيها ما يجري في الالف والواو
والياء في كثير من الابواب قال في شرح المفصل وكل من المذهبين وجه قوله
لان الحروف الاول الخ يمكن التعليل ايضا بانها لو وقعت اصلية في اسم او فعل لم
يخل اما ان تقع مبدلة في محل احراز او لا فان وقعت مبدلة ادى الى اللبس بين الاصلية
والمنقلبة وذلك مخل بمعرفة الاوزان وهو باب كبير وان لم يقع ادى الى
وقوع الواو والياء متحركتين في كل موضع كان اصلها فيه التحرك وهو كثير مستثقل
وبهذا علل ابن الحاجب ومن تبعه وكان عدول الشارح عنه لجواز ان يقال ان
اللبس مندفع باستقصاء ادلة الانقلاب عرضا قوله اضافة لفظية اشارة
الى تصحيح دخول الالف واللام في قوله المعتل الفا اذا كان المتبادر الامتناع
لانه مضاف ووجه ذلك الجواز ان الاضافة المذكورة لا تفيد المضاف تعريفا
لمماثلة الصحيح يجوز ايضا ان يقال المثال من المثول وهو الانتصاب ومنه تسمية
ممثل الامير مثالا لانتصابه امامه فسمي المعتل الفا مثالا لانتصاب حرف العلة فيه
في الاول قوله فحذفت اي لتعين حذفها لدفع الثقل لامتناع حذف الياء لانها علامة

المضارع

المضارع ولزوم الابتدا بالساكن ولامتناع حذف الكسرة لالتقاء الساكنين
ثم الحذف المذكور حتم ومن ثم لم يبن هذا الباب مضاعف نحو ودد بفتح العين
لانه لا يكون مضارعه بالكسر فيجب حذف الواو ثم ان لم يدغم يلزم خلاف القاعدة
وان ادغم لزم الاخلال للاعلالين قوله اي مصدر الفعل المعتل الفا انما
جعل الضمير له لانه الاصل الاصيل المحدث عنه اذ تقدير ايحاله السابقة اما الواو
من مضارع المعتل الذي على يفعل بكسر العين قوله والوجهة اسم المصدر يعني
فلا يرد نقضا على هذا الحصر الاستقرائي قوله لانه ينتقض نحو يطأ ويسع
ويضع يقال ايضا ان الحذف في يسع ونحوه اشكل منه في يضع وشبهه لان ماضي
يسع على فعل بالكسر وقياس مضارعه الفتح فلا يستقيم بتقدير الكسر في يسع
بخلاف يضع فان ماضيه على فعل بالفتح ومجيئه على يفعل بالكسر قياس فيستقيم
تقديره قوله ويمكن ان يدفع بالعناية اي بان يقال الكسر اعم من اللفظي
والتقديري في يلد وبابه كما قرر وكذا في يضع واخواته اذ الاصل فيها
يفعل بالكسر والفتح عارض لاجل حرف الحلق فحذف الواو بناء على ذلك الاصل
كذا في التسهيل والمفصل وغير مما قال ابو حيان وفي جعل مثل هذا الكسر
مقدرا ضرب من التجوز وانما يقال وقع ونحوه ان يكون مضارعه مكسورا
نحو يعد فعدل به عن القياس لعلة اخرى هي ايضا مطردة فيه ولولا كون
لام وقع وشبهه حرف حلق لكانت الواو بين ياء وكسرة فاجرى مجرى
يفعل لا انه يقال الكسر مقدر في عينه انتهى ثم العناية المذكورة غير سابغة
في باب وسع كما مرت اليه اشارة وغاية ما يقال ان فعل مما اعتلت فاؤه
جاء مضارعه بفتح العين وبكسرها قالوا ولي يلي وقالوا وجل يوجل فاذا جا
يسع محذوفا علم انه مما كان اصله في التقدير الكسر فان الفتح عارض لحرف
الحلق ليجري على قياس نظائره ولما قالوا يوجل واثبتوا الواو علم انه مما جا
الفتح فيه اصلا للحرف الحلق فثبت ان الفتح في يسع كالفتح في يضع وان الفتح

قياس ص

في يوجل كالفتح في يوعدكذا في شرح المفصل قوله وهو الاصل نبه به على شذوذ
ماسواه اذ مراده بالاصل هنا القاعدة المستمرة واشدها شذوذا ذا ابعها
كما قاله الجاربردي والشذوذ في الثانية كالشذوذ في قولهم ثيرة جمع ثور
اذا لواو المكسور ما قبلها انما يقلب يا اذا كانت في جمع اعل مفرده
كحيادٍ او كان بعدها الف كرياض كما سياتي ايضاحه قوله الثالثة ياجل هي
لغة بني عامر قاله ابوحيان قوله وليست هذه من لغة بني اسد هذا الكلام
ماخوذ من شرح المفصل وفيه نظر والتفصيل التحقيق ان اهل الحجاز لا يكسرون
حرف المضارعة مطلقا ومن عداهم من بني تميم وقيس وربيعة واسد وغيرهم
يكسرون ان كسر ثانى المضارع كتعلم او زيدا وله تا المطاوعة او شبهها
كتدحرج وتكبر او همز وصل كنستعين ما لم يكن يا فان كان يا كسر بعض بني كلب
ويكسر او لك ايضا في مضارع وجل ونحوه مما فاؤه واو او يا على وزن فعل بالكسر
بشرط ان يكون المضارع مفتوح العين سواكان يا او غيرها ولا يختص بيجل كلب
وبهذا سبق التصريح من الشارح في الكلام على المبنى للفاعل من المضارع وقال
الجوهري ومن قال يجل بكسر الياء فهو على لغة بني اسد فانهم يقولون انا ايجل ونحن
نجل وانت تجل وهو يجل كلها بالكسر وهم لا يكسرون في يعلم لاستثقالهم الكسر
على الياء انما يكسرونها في يجل لتقوي احد الياءين بالاخرى انتهى وانما اشترطت
تلك الشروط حذرا من كسر ثالث المضارع او ضمة ليلا يعتورن كسر حرف المضارعة
وذلك الكسر او الضم قوله قعيدك الخ هذه انشده الاصمعي وانشده الفرا
لعمرك بدل قعيدك وابو الهيثم بقعدك وضبط القاف بالفتح وقال لا اعرف
كسرها وكذا ضبطها ابن اياز في شرح فصول ابن معط ونقله فيه عن نقل ابي علي
عن المازني قال ابن مالك في شرح التسهيل قعدك الله وقعيدك قيل هما مصدران
بمعنى المراقبة كالحس والحسيس وانتصابهما بتقدير اقسم بمراقبتك وقيل هما بمعنى الرقيب

الراقم

المحفوظ

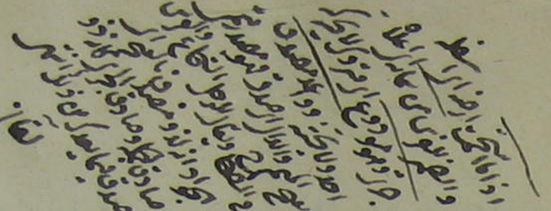

والحفيظ من قوله تعالى عن اليمين وعن الشمال قعيد ونظير مما خلو خليل وندّ
ونديد فالمعنى بهما الله تعالى ونصبهما بتقدير اقسم متعدّى بالباء حذف الفعل
والباء فانتصبا انتهى وذكر ابن سيده في المحكم ونقله عن المازني ان المعنى
اسئلك بقعدك الله اي بوصفك الله بالثبات والدوام قال وهو ماخوذ
من قواعد البيت وهي اصوله ويقال نكأت القرحة انكاها اذا قشرتها
والبيت لمتمم بن نويرة يرثي اخاه مالكا وقد قيل انه في وجد عليه اشدّ الناس
وجدًا على ميت قوله ليت شعري الخ يقال غاله واغتاله اذا اخذه من حيث
لا يدري ومعنى البيت ليت علمي حاصل باحثا على خليلي ما الذي عرض له في الحب
حتى تركه قوله اذا ما استحمت ارضه من سمايه الخ الحميم العرق والارض الاساس
والسما الاعالي يقول اذا ابتلت حوافر ذلك الفرس من عرق اعاليه جرى وهو
متروك وواعده صاق قوله وفي جعله موضع موضوع الخ البحث انتفا الفرض
بصحة وقوع متروك موقع موضوع مع صحة المعنى واستقامة الوزن قيل وهو
جار في الشاهد الاول لامكان الاتيان بتوكه انتهى وفيه نظر لما يلزم عليه من اختلاف
القافية قوله اذ لو كان يا لم يحذف ان قلت سيجي انهم حذفوا الياء في يبس فلا
يكون في حذف الفاء دليل قلت ذلك الحذف نادر وحذف الواو شايع واحمل على الكثير
قوله وهو قمار العرب تا لازلام جمع زلم بفتحتين وبضم فسكون وهو النبل قبل ان
ان يراش ويركب نصله وعادة العرب في ذلك انهم كانوا اذا اراد وا اللعب بالميسر
ذبحوا جزورا واقتسموه عشرة اقسام ويلعبون بعشرة اقداح ثلاثة ليس لها نصيب
وسبعة لكل واحد نصيب على الترتيب للواحد واحد الى السابع وللرقيب ثلاثة وللمعلى
سبعة وكل من فاز بهما اخذ جميع الانصباب قوله في يبس لكن ينبغي ان يفيد لفظ
الكتاب على الاول اي لافادة الكلام الخ استيفاء حركات العين اذ هو اولى بالقصد
من التمثيل بما يفيد مطلق المغايرة مع شذوذ قوله وجا بيئس بحذف الياء وجمهة استثقال
الياء مع الهمز فمن ثم لم يحذفوا في بييس وما اشبهه كذا في شرح المفصل وغيره لكن

قال ابو حيان مورداً على حسم صاحب التسهيل الحذف في هذا المثال انه قد جاء في
بئس بموحدة ايضاً وهو نقض التوجيه السابق فلذلك علل الشارح بمطلق التخفيف
قوله وبايس بقلبها الفا اعلم ان الذين قلبوها الفا قلبوها مع الكسر والفتحة جميعاً
في اليمن والذين حذفوها لم يحذفوها الا مع الكسر وسببه زيادة الاستثقال
مع الكسر وقلته مع الفتح وجاء ايضاً بايس بيا مفتوحة من غير همز على اعتبار القلب
المكاني ثم تسهيل الهمز وهو رواية البزي عن ابن كثير من طريق ابي ربيعة في هذا
الفعل وبابه من نحو استيأسوا ولا تيأسوا وغيرهما قوله وهما من الشواذ
مراده بالشاذ هنا مخالف القياس قوله لان المحذوف في حكم الثابت ان قلت ان تلك
الهمز ليست بمانعة من قلبها ياءً واواً في نحو يوسر فهلا كانت كذلك بالقياس الى السقوط
قلت لانها لو كانت لم تكن مانعة من السقوط للزوم النقل من الضمة الى الكسرة ومن ثم
اتفقوا على ان الواو انما تسقط اذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة قوله اذ الادغام
يرفع الثقل يقال انما ابدلت هذه الفاء لان الفا اقوى لانها اجلد على تحمل الحركة
وهي مع ذلك من الضم الى الواو ولانهم لو أقروها للاعب بها حركات ما قبلها فتكون
بعد الكسر ياءً وبعد الفتحة الفاً وبعد الضمة واواً فلما كره هو اكثرة التغيير ابدلوها
الى حرف لا يتغير قوله وفيه نظر الخ يمكن الجواب عنه بان الياء المنقلبة عن الهمز انما
لم تقلب لانها عارضة مبدلة عن همز فحكمها حكم الهمز والهمزة لا تقلب تاءً اذا اجتمعت
مع تاء الافتعال فوجب ان لا تقلب الياء التي هي عنها تاءً ايضاً لفرعها وليست
الياء المنقلبة عن الواو كذلك بدليل قولهم يتعد ومتعد وما اشبههما قوله ودراية
اي لان ظاهر العبارة ان قوله وفي افعل معطوف على قوله قبله في افعل فيكون تقدير
الكلام وتقول في افعل وفي ذلك لا يلائم يقلبان ويدغمان قوله وجاء في افعل
منها لغة اخرى نسبها ابن عصفور لبعض العرب وابن مالك في التسهيل لبعض الحجازيين
وقال ابن الحشاب هي لغة الحجازيين وبهذه اللغة كان يتكلم الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه
وفي كلامه ياء تطهما بني افعل من الوطء وقال ابو عمرو بن الحاجب هي لغة الشافعي

قال ابو حيان

قال ابو حيان وهو مردود والظاهر لان اللغة لم تؤخذ الا عن مثل قيس وتميم وتميم
واسد ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين فلم تؤخذ عن حضري قط بل ولا
عن سكان البوادي المجاورة للبلدان فليس قول احد من هؤلاء حجة فيها ومن ثم
لم يقبلها النحويون الذين اصلوا علم النحو عن لخم وجذام لمجاورتهم لاهل مصر
ولان قضاعة وغسان واياد لمجاورتهم لاهل الشام ومخالطتهم لهم وكان
اكثرهم نصارى يقرؤن في صلاتهم بغير العربية ولان تغلب والنمر لمجاورتهم
للبيونانية وكانوا ايضا نصارى ولان بكر لمخالطتهم النبط والفرس وكان عبد القيس
وازد عمان لمخالطتهم الهند والفرس ولان اهل اليمن اصلا لمخالطتهم للهند والحبشة
ولان ثقيف وبني حنيفة وسكان اليمامة والطائف لمخالطتهم تجار الامم الموسم
المقيمين عندهم قوله ويقال ايتعد بقلبها واوا وبا فيه استدراك على قول
الجوهري ان ناسا يقولون ايتعد يا تعد فهو مؤتعد بالهمز لان الهمز لا مدخل له
في باب الوعد قوله على ثلاثة احرف اذا اخرجت انت عن نفسك المزاد الحرف
الاصول لتطابق التسمية الاحرف المزيد كالمجرد وذكر الاخبار عن النفس مثال فبعض
الاخبار عن الغير كذلك قوله فانه وان كان جملة الخ يشير به الى جواب ما يقال
ان كونه على ثلاثة احرف على ذلك التقدير ممنوع لان الثالث ضمير الفاعل فالفعل انما
هو على حرفين قوله فقلبوها باحد الحروف فيه اشارة الى دفع ما يقال كان يكفيهم
في دفع الثقل الاسكان مع ما فيه من تقليل التغيير واجيب ايضا بانهم انما استثقلوا
منه كراهة ان تلتبس صيغة المتحرك بصيغة الساكن فانهم لو علوا نحو يوجل بالتحريك
فقالوا يوجل بالاسكان لم يعلم كونه من باب فرس او من باب فلس كيوهر فقلبوها
الفا ايذانا بانها عن حركة قوله ان ليس اصله ليس بالكسر اي لانه جاء ان يكون
فعل بالفتح لصيرورته الى لاس وللافعل بالضم للزوم لست بالضم عند اتصال ضمير
المتكلم مثلا ولعدم اللزوم وللان هذا المثال لا يكون في الاجوف الياءي سوى
هيؤ بالاستقراء فان قلت لو كان على فعل لقلت لسْت بكسر الفاء كما قلت نِلْت

نحو ايتعد هو تمثيل للمتن جوازه قوله صح

واذ اكانوا يكسرونها في فعل بالفتح نحو بعت فلان يكسرونها في المكسور اولي
قلت لو كانت مفتوحة للزم شذوذ ان احدهما تخفيف عينها بلا موجب وتصحيحها
والثاني عدم كسر فائها وعلى انها مكسورة يلزم الثاني فقط لان تخفيف فعل
الى فعل قياس نحو علم في علم فكان ادعا الكسر اولى على ان القراء قد نقل ان
بعضهم قال لِسْت بكسر اللام قاله ابو حيان والتحقيق وهو ما ذهب اليه
الزمخشري وابن الحاجب وغيرهما واشار اليه في الشرح انهم لما قصدوا الى
ان يكون على وزان الحروف لتغييرها تغيير الفعل ولم ينقلوا حركة العين لانهم
التزموا السكون فصار الكسر نسيا منسيا هذا وقد سمع فيها لست بالضم
فدل على انها بنيت مرة مكسورة ومرة مضمومة **قوله** الا اربعة عشر بنا اي
اثنان للحكاية وستة للغيبة وستة للخطاب بنا على اعتبار الاعتبار في مشاه
قوله وفساده يظهر بادنى تامل الخ اي فان سياق الكلام انما يدل على ان فعل
بالضم وفعل بالكسر لا يغيران عن بنائهما اذا اتصل بهما الضمائر المذكورة لا انهما
لا يغيران بعد اتصال الضمائر اذا اريد تجريدها عنها **قوله** وليس بشيء وذلك
لان تعليل عدم التغيير فيهما بالاصالة يقتضي تغيير الضم والكسر الغير الاصليين
لزوال العلة عدم التغيير وبقاء فعل المفتوح لوجودها وقيل لان التوريد الذي
ذكر بقوله ان اراد بعدم التغيير عدم النقل الى باب احر الخ وارد عليه
قوله فليتامل تنبيه وايقاظ السامع على ما تقرر عندهم من ان الغيوب لا يجب
ان تكون للاحتراز كما يتوهم وانما قد تكون للتحقيق بل من ان الاصل فيها ان تكون للتحقيق
والاحتراز تابع **قوله** وحذفت الواو لالتقاء الساكنين اي على غير حده بنا على اشتراط
الكلمة وهو المعروف كما سبق **قوله** وبعض المتاخرين الخ يشير الى الامام ابي
عمرو بن الحاجب ومن تبعه ومحصل ذلك الكلام ان الضم والكسر انما هو لبيان الواوي
واليائي وتقرير ان يقال تحركت الواو واليا فيهما فقلبتا الفا ثم حذفت الالف

عند اتصال الضمير لسكون اللام ثم ضم الفائي الواوي وكسر في اليائي دلالة
عليهما وانما خالف الاكثرين لاستلزام الاول النقل من باب الى باب يخالفه
لفظا وموظاهم ومعنى لاختلاف معاني الابواب وقيل من ثم فهم لو كانت الحركة
لبيان الواوي لوجب الضم في نحو خفت كما وجب في قلت واجاب بانهم انما
كسروا في خفت لبيان التنبيه لان الدلالة عليها اهم من التنبيه على الاصل لتعلقها
بالمعنى فصاروا اليه للامكانة وللعالم يمكنهم في نحو قلت وبعت اذ لو فتحوا فيهما
لما دل على حركة العين لان الفتح لخفته لا ينقل الى الفا بخلاف الضم والكسر
ولاحتمال الاصالة بخلاف الاخرين لان الفا لا تقع مضمومة ولا مكسورة فوجود
دليل على النقل قطعا لم يتركوا بيان الاصل حذرا من فوات المقصود اجمع **قوله**
وهذه عكس اللغة الاولى اي فانه في اللغة الاولى بعد النقل تبقى اليائي كاليائي
للانضمام ما قبلها **قوله** ان يخو بكسر فاء الفعل الخ فيه رد لما قيل من ان
الاشمام في قيل مثلا انما يكون بعد النطق بالقاف حال النطق باليا قالوا وانما
يمكن في اليائي المدّ ووجه فساده ان الاشمام ثابت في بعت يا عبد وقلت يا
قول على انه لو فعل ما ذكر لانقلبت الياء واوا لضم الشفتين اذ لا معنى للواو
الا ذلك ثم ظاهر كلامه في الشرح ان المتقدم الكسر وقد قيل بالعكس وبه
اخذ على بعض مشايخ الامام وقيل القاف مثلا متحركة بحركة ممتزجة شيوعا
وانكره بعضهم **قوله** وهذا مراد النحاة بالقراءة اما النحاة فعلى كل ما كان
من هذا الباب واما القراء ففي قيل وغيض وجيء على قراءة الكسائي وابن عامر
من رواية هشام ويعقوب من رواية رويس وفي حيل وسيق على قراءتهم ورواية
ابن ذكوان وسيء وسيئت على قراءة هولاء وقراءة نافع وابي جعفر **قوله** لتحركهما في
الاصل يحتمل ان يريد بالاصل الماضي كما يشعر به قوله حملا للمضارع على الماضي
ويحتمل ان يريد به المعنى الآخر عنهما لانه ظرف لهما **قوله** والواوي اما
مفتوح العين الخ هذا التقسيم مبني على ما تقدم تقريره من ان فعل المفتوح يلزم
في مضارعه الضم في الواوي والكسر في اليائي فمطلق المضارع هنا من الواوي

دهما
على حالها وتقلب الواو في الواوي بالاكسار ما قبلها وفي الثانية تنقلب الواو في الواوي وتقلب اليائي في اليائي

مثل

ما قبل النقل وهو الظاهر لتوسيط اياه بين الضمير والانقلاب اذ لو كان

اما مفتوح ان كان ماضيه من باب علم او لامه حرف حلق او مضموم ومن الياء، اما مفتوح
على ذلك التقدير او مكسور فلذلك اتى باربعة امثلة وانما لم يمثل بمضارع باب حسن
لانه مستغنى عنه بالمضموم من مضارع باب فعل المفتوح اذ لا مدخل لمضارع ذلك
الباب في اليائي غالبا **قوله** او مشابهة لما ذكر للاحتراز عن خروج ما سيذكر
من نحو صونا ونحو صون على ما سيأتي تحقيقه **قوله** والضابط ان المحذوف ان كان
النون يريد النون في الامثلة الخمسة وانما كان حذفها على ثبوت العين لتحقق الضمير
قبلها المقتضي بسكونه لتحرك اللام الملغى من التقاء الساكنين الموجب لعدم ثبوت
العين **قوله** فقد حذفت عينه من المضارع يشير الى ان نظم هذا اليائي مع الاجوف
السابقة انما هو للشبه اللفظي لانه على التحقيق لم يحذف منه شيء **قوله**
وهذا انما يكون من هنا الى الكلام استطرادي من الشارح عند ذكر الاجوف الى ذكر الناقص
لما شوكهما في الحكم الذي قدم تصويره وفائدة الاستغناء عن اعادة مثله هناك
ولذلك امر بالتامل **قوله** دون دعاتا هو بمثناة فوقية اي يقال اذا اسند في
الفعل المتصل به تاء التانيث الى ضمير الاثنين دعتا ولا يقال دعاتا بعود الحذف
قوله في هذا المقام اي في الناقص الذي ذكر استطرادا يريد ان النون انما
تكون مع الضمير المستتر كالمتصل الذي هو الالف فقط فترجع اللام المحذوفة
عند دخول النون كما ترجع عند دخول الالف وليست مع المستتر كالمتصل
الذي هو الواو لان لام الناقص لا ترجع مع واو الجماعة وحاصله انك تقول
اغزون بالفتح لكونها كالمتصل الذي هو الالف فترجع هنا لوجوعها معها ولو
شبهتها بالضمير الذي هو الواو والياء للزم ان لا ترجع مع النون لعدم رجوعها
معها وليس كذلك هذا معنى كلامه على ما في بعض النسخ من سقوط لا واو افراد اغز
في قوله والا يجب ان لا يجوز في اغزا اغزن **قوله** دون المزيد يريد انهم في الاصطلاح
لا يسمون الحرف بالمزيد ووصفهم به الفعل مثلا لا يضر لان الفعل لا يزاد
وانما يزاد فيه **قوله** ويجوز ان تكون الاضافة بمعنى اللام فيه تنبيه على ان الاضافة تدل
على ذلك التقدير بمعنى ان لعدم الواسطة واليه اشار ايضا بقوله من الثلاثي ولقا

ان يقول ان النوعين مما يمتنع اجتماعه لتنافي معناهما اذ الاضافة بمعنى من
هي التي يكون فيها المضاف اليه من جنس المضاف اي يصح فيها اطلاق المضاف اليه
على المضاف والاضافة بمعنى اللام هي التي لا يكون فيها المضاف اليه كذلك
ومن ثم كانت الاضافة في قولك مثلا بعض القوم وبيد زيد بمعنى اللام دون
من لان من التي تضمنها الاضافة هي التبيينية كخاتم حديد واربعة دراهم
وشرط من المبينة ان يصح اطلاق المجرور بها على المبين وليس بمستقيم اطلاق
زيد على اليد ولا اطلاق مجموع القوم المراد على البعض فالثلاثي في هذه
الاضافة ان لم يكن جنسا للزيد صدقت الاضافة الثانية فقط وان كان جنسا
كما هو الواقع صدقت الاولى فقط والتوجيه ان يوخذ على الاولى الثلاثي
بمعناه العام وهو واضح ويعتبر تقييده على الثانية بالمجرد فاضافة المزيد اليه
من حيث فرعيته عنه اذ الاضافة بمعنى اللام يكفي فيها ادنى مناسبة ومن ثم صدق
على الاضافة في نحو مكر الليل وقتيل كربلا فقوله فالمراد الخ تقرير لحاصل معنى مجموع
الكلام السابق على سبيل التوطئة والتمهيد وليس متفرعا على خصوص الاضافة
بمعنى اللام ولا وصحة الاول هو الشارح بقوله ويجوز **قوله** وانما فعلوا هذا
الاعلال الخ اشار الى ان الاعلال الفعلين والمصدر السابق ومثلها اسم الفاعل
والمفعول وفي ذكر الحمل تنبيه على عدم وجوب مقتضى الاعلال من تحرك حرف
العلة وانفتاح ما قبله وذلك لان ما قبله فيها ساكن ويزيد المصدر ما ينتفاء
شرط الاعلال المذكور من عدم الالف بعد حرف العلة **قوله** ولذا لم يعلوا
نحو عور الخ اي لكونهم انما اعلوا نحو اجاب حملا على مجرده الاصل لم يعلوا نحو اعور
واسود مخففين حملا على اصلهما اعني نحو اعور واسود المشددين على ما بين في
الشرح فالمحمول عليه الاول ما خوذ بعنوان الاصل مع طرح خصوص التجرد في الاعتبار
وجهة الاصالة فيهما الاشتقاق وتقييد المحمول بالتخفيف متعين فيما ان يوقف
التي على نفسه او من الدور المصرح به ولقوله فنحو اعار واسار ولاصالة

الصحة في المشدد كما تقدم في المتن ولان الكلام في بنا افعل ومن ثم ذكر نحو عور
وسود على سبيل التظير ولم يعطفه ويجوز ان يوخذ الاول بعنوان المجرد
ويجعل نحو اعور واسود محمولا على نحو عور وسود كما هو المتبادر وبه صرح
في شرح المفصل هذا ويقال اعور لك الصيد اي امكنك واعور الفارس
اذا بدا فيه موضع خلل للضرب قاله الجوهري قال واعورت عينه لغة في
غورتها **قوله** بدليل اختصاصها بهما الضمير الاول للالوان والعيوب
والثاني للفعلين يريد انهما مقصوران على الالوان والعيوب لا يتعديانها
الى غيرها فالباء داخلة على المقصور كما هو المصطلح **قوله** كما لا يعل الاصل
انما لم يعل لانه لو اعل لتحركت الفا ووجب حذف همزة الوصل واحد الالفين
في افعال فيقال عارّ فيهما فلا يدري اهو افعل مثلا ام فاعل وسيأتي **قوله**
اعارت عينه ام لم تعارا صدره وسائله بظهر الغيب عني اعارت عينه
والف تعارا مبدلة عن النون المخففة كذا في الصحاح في فصل العين المهملة
وفيها في المعجمة غارت عينه تغور غورا وغؤورا دخلت في الراس وغارت
تغار لغة فيه قال اغارت عينه ام لم تغارا انتهى **قوله** ونحو اخلت
واغيلت الى اخره يقال اخلت الناقة اي وضعت قرب ولدها خيالا
ليفزع منه الذئب واغيلت المراة بمعجمة اذا سقت ولدها الغيل وهو
لبن المراة حالة الحمل واغيمت السماء طيبة اذا حملت طيبا واحولت
الدار اذا مضى عليها حول واحوشت الصيد بشين معجمة اذا جئته من حواليه
لتصرفه الى الحبالة قاله الجوهري وسمع من ذلك كما قاله ايضا اجود بجيم
واعولت الفرس بمهملة بمعنى صوتت وألبن وأروح بمعنى استراح وقراحسن
كما حكاه الاهوازي وغيم وازينّ بسكون الزاي وتخفف اليا اي صارت
ذا زينة **قوله** ونحو استحوذ الى اخره يقال استحوذ الشيطان اي غلب واستصوبته
اذا وجدته صوابا واستجوب اي طلب الجواب واستنوق الجمل اي تحول ناقة

وهو مثل يضرب للرجل يكون في حديث ثم يخلطه بغيره وجا ايضا استروح
الريح واستفيل الصبي حكاهما ابو حيان عن نقل ابن القطاع واستتيست
الشاة واستوح بمعنى استراح حكاهما الجوهري **قوله** وقال ابو زيد
الخ قال الجوهري في موضع آخر ان تصحيح هذه الاشيا لغة صحيحة فصيحة
انتهى قال ابو حيان والصحيح المنع لان هذه الالفاظ بالقياس اي
ما جا معلولا كمقطة من نحو فينبغي ان يتبع فيها السماع ولا يقاس عليها
وفي التسهيل القياس اذا اهمل الثلاثي فقط كاستوق واستحوذ
واستتيس **قوله** كما مرّ في صدر الكتاب في الكلام على تعريف التصريف
قوله ولا يعل فعله يريد الاعلال المذكور في اقامة وهو النقل مع القلب
اي ان فعله انما اعل بالقلب فلهذا اقتصر فيه على القلب بخلاف اقامة
فان الفعل اعل بالقلب والنقل فاعل هو ايضا بهما هذا هو الظاهر وقيل
مراده ان فعله لا يعل اعلالا ثانيا فلا يعل هو ثانيا اذ قد اعل بقلب
الواو يا **قوله** وليلا يلتبس الى اخره لانه لو نقلت حركة اليا الى القاف
وقلبت اليا الفا للزم حذف احد الالفين كما فعل في اقامة فيبقى على
صورة افعال وهو واضح الالباس ومثل هذا التقرير يأتي في باب
اختار من غير فرق **قوله** لانه بمعنى تقاعلوا اي كتجاوروا يعني ومثله
مما لا نقل فيه لمكان الالف فلو اعلوه لادى الى اخلال به بخلاف
اقام فانه اعل وان كان قبل حرف العلة ساكن لامكان بقا حرف عوضا منه
وهو الالف **قوله** فمن لم يستضئ بمصباح لم يستضئ باصباح هكذا
وجد في النسخ وقد يسبق الى الفهم ان العكس انسب لان ذكر الشئ
في محله على سبيل القصد ابلغ بيانا ووضوحا في الاغلب من اعادته فكان

احق بالتشبيه بالاصباح على ان الشخص قد لا يجد به ضوء المصباح
نفعا لدقة عمله ويخفيه الاصباح لكمال ضوئه وقيل في توجيه ما
في النسخ ان الشخص اذا لم يدرك ضوء المصباح فهو فاقد البصر فلا يدرك
الاصباح ايضا فتامل **قوله** فلانه يودي الى الالباس فانك في قولك
مثلا اذا نقلت حركة الواو الى الواو قبلها وجدت كلتا الواوين قد
استحقتا الاعلال فتحتاج الى قلبهما دفعا للتحكم وحتى يجتمع الدفعا ولابد من
حذف احديهما فتصير الصيغة الى قال وهو واضح الالباس ولهذا البيا
امر بالتدبر وايقاظا للتقرير السابق في الباس باب اسودّ واسوادّ
قوله ليلا يلتبس الخ يجوز ايضا التعليل بان الواو فيهما بدل من الالف كما سياتي
في الشرح والالف لا يدغم في شيء فكذا الحرف الذي هو بدل عنها **قوله** فلذا
قال بعضهم هو الامام عبد القاهر الجرجاني وكلامه في المتن الى وفاقه اميل
قوله كما في الفعل يجوز ايضا ان يقال لم يعتدّ وابا لالف الواقعة
قبل حرف العلة لانها حاجز غير حصين فصار حرف العلة كانه ولي الفتحة
فقلب الفا لتحركه وانفتاح ما قبله واذ يقال ايضا نزّلوا الالف منزلة
الفتحة لزيادتها عليها وكونها من جوهرها ومخرجها كذا علل المولى فخر الدين
وعلى كل منهما لابد من ملاحظة الفعل فالحمل عليه اولى بالاعتبار **قوله**
ثم قلبت الالف المنقلبة انما قلبت لالتقاء الساكنين مع امتناع حذف
احديهما على ما بينه وامتناع تحريك الاولى على ما هو القياس لانه هنا
يزيل صيغة الفاعل **قوله** بكتب بحرف حركتها اى فيكتب نحو يسأل بالالف
ونحو يلوم بالواو ونحو يبيع من باب افعل باليا وجزم في التسهيل
بحذفها ان كان تخفيفها بالنقل اى بان يكون قبلها ساكن اصلي يصح النقل

اليه كالامثلة السابقة وكسوة وهيئة دون نحو قايل واوايل ثم قال وقد
يصور الصالحة للنقل بجانس حركتها وعكس ابن الحاجب فجزم بما في الشرح ثم
قال ومنهم من يحذفها ان كان تخفيفها بالنقل او الادغام فزاد ايضا المدغمة وهي
التي يسبقها واو او ياء زايدان كخطيئة ومقروءة وهنيا ومريئا وكذا الاصليا ن
على ما حكاه يونس وجا ايضا منصوصا عن حمزة ذكره مكي وابن شريح والداني
وبه قرأ على شيخه ابي الفتح هذا كله في الهمزة المتوسطة وهي مراد الشارح
وان اطلق العبارة اما المبتدأة فقد سبق حكمها موضحا واما المتطرفة فان كانت
بعد ساكن فيجب حذفها مطلقا نحو الخبء والجزء واما نحو اخذت جزأ
بالنصب فالالف بدل من التنوين وان كانت بعد متحرك فتصور بحركة ما
قبلها مطلقا نحو قرا ويقرى وردء وهذا في المتطرفة التي يصح الوقف
عليها فان امتنع لاتصال ضمير فكالمتوسطة نحو هذا جزؤك مثلا ونحو يقرؤه
فتامل **قوله** والمحذوف واو مفعول عند سيبويه الى اخره ان قلت هل
يظهر لهذا الخلاف فايدة قلت نعم تظهر في تخفيف مشوء وامثاله تقول
على راي ابي الحسن رايت مشوّا بالتشديد كما تقول في مقروء مقروّ
لانها عنده واو مفعول وعلى مذهب سيبويه رايت مسوا بالنقل كما تقول
في جنوء فتحرك الواو للانها في مذهبه العين **قوله** ومذهب سيبويه
اولى قيل يشهد له ايضا القياس على التحريك وذلك انه توصل الى
التقاء الساكنين في كلمة بتحريك الثاني نحو ردّ فكذلك الحذف ويشهد
له قولهم شذوذا مترح في مروح ومشيب في مشوب حيث دل على
ان الواو المبقاة هي العين لانهم قد قلبوا الواو التي هي عين ياء فقالوا
حوراء وحوحيرا انشد ابو زيد عين حوراء من العين الحور ولا

عيناء صح

يحفظ قلب واو مفعول يا الا ان يدغم نحو مرمي حكى ذلك ابو حيان
قوله فالجواب انه لو قيل الى اخره يقال ايضا ان اللباس على تقدير
لزومه يستلزم ان يقال في ميقن لئلا يلتبس بذوات الواو نحو موعد
فكما ان العرب لم تفعل ذلك في موقن لذلك لا تفعله في مبيع قوله
قلنا كل من ذلك انما يكون الخ ان قلت قد ثبت حذف الاول مع ان الثاني
ايضا حرف علة وذلك في نحو اعلال مصطفون قلت انما حذف
لان حذف الثاني مفوت للدلالة على معناه وما نحن فيه ليس كذلك
قوله واما قولهم مشيب سمع ايضا مشيل في مقول ومزيح في مروح
وتميت في ممود حيث قالوا ارض ممية عليها قوله حتى يذكر البيت
الشاعر هو علقمة بن عبدة التميمي والضمير في تذكر للظليم السابق ذكره
قبل وهو نظاء معجمة النعام والوذاذ بمهملة ثم معجمتين هو المطر الضعيف
والدجن بالجيم هو الباس الغيم السحاب قاله الجوهري يعني بسبي ذلك
الظليم في طلب الماء والعلف حتى تذكر بيضات وهيجه التذكير والشوق
الى الرجوع في يوم هذه صفته قوله ولم يجي ذلك في الواوي ان قلت
ليس اتمام هذا النوع بانقل من قولهم ثار يثور ثورا اذا وثب
وغارت عينه غورا بل ذلك اولى لان في هذا اجتماع حرفين واوين
وليس في مصوون مثلا الا ضمة واحدة وواوان ومن ثم قاسه
المبرد كما نقله عنه ابو الفتح وابن مالك قلت ان مثل عوور شاذ ايضا
وانما احتمل لانهم لو حذفوا بعد اسكان الواو للتبس فعول بفعل
لان المصدر يأتي عليهما بخلاف مصوون وما نقل عن المبرد ممنوع
فقد نص في تم بيضه على تقييد بالضرورة قوله وروي ثوب مصوون

وكذلك قولهم لو حذفوا للتبس فعول بفعل لان الوصف يأتي عليهما ص

مؤقن ص

ايضا ص

الى اخره هذا نقل الجوهري والميداني قالا انه ليس في ذوات الواو والياء الا حرفان مصوون ومدوون اي بمهملة وحكى الفراء عن الكسائي ان بني يربوع وبني عقيل يقولون حلي مصووغ ورجل مقوود وفرس مقوود وقول مقوول قال ابن السيد وهذا كله خرج عن الكوفيين والبصريون لا يعرفونه قوله يعتل بالقلب الاوضح ان يقول بالقلب والنقل كما قال في اعلال نخاف ويهاب ونحو مما وكانه هنا مقر المسافة فذكر الاصل لاستتباعه المقدمة قوله لا يقتضي اختصاصه به وذلك كما اذا سميت شخصا باحمر مثلا لوجود معنى الاصل فيه فانه لا يمتنع ان يسمى غيره مما وجد فيه ذلك المعنى بذلك الاسم والتحقيق ان تسمية شيء باسم لمعنى قد يعتبر فيها ذلك المعنى جزءا من المسمى والمراد ذات باعتبار نسبة المعنى اليها فهذه التسمية تطرد في كل ذات كذلك كالاحمر فانه لذات ما لها الحمرة فاعتبر في المسمى خصوصية صفة اعني الحمرة مع ذات ما فاطرد في جميع محاله وقد تعتبر ذلك المعنى من حيث انه مرجح لذلك الاسم من غير دخوله في التسمية وكونه جزءا من المسمى والمراد ذات مخصوصة فيها المعنى فهذه التسمية لا تطرد في جميع الذوات التي يوجد فيها ذلك المعنى اذ المسمى انما هو تلك الذات المخصوصة التي لا توجد في غيرها كلفظ احمر اذا جعل علما لشخص له حمرة والحاصل ان اعتبار المعنى قد يكون للتصحيح فيطرد وقد يكون للترجيح فلا يطرد قوله والمنقلبة من الياء اعلم ان القول الجامع في هذه المسئلة هو ان يقال كل الف ختم بها فعل او اسم متمكن اذا كانت ثالثة مبدلة من ياء

أو رابعة فصاعدا مطلقا فانها تكتب بالياء اما التقييد بالفعل او
الاسم المتمكن فللاحتراز عن الحروف نحو ما ولا وعن المبنيات نحو هذا
واذا وسولا، فانهما يكتبان بالالف وشذ نحو بلى والي وعلى وحتى
ونحو متى ولدى واما تقييد الثالثة بالانقلاب عن الياء فلاخراج
المنقلبة عن الواو نحو عصا وقفا والمجهولة فانهما يكتبان ايضا بالالف
على الاصل وشذ ذكى من الواو وهذه التفرقة للفرق وهم بعكس
لانه لا اصل للمجهول ولانهم كرهوا ان يكون في اخر الاسم واو قبلها
فتحة وتتميز اليائية عن الواوية بالتثنية نحو عصوان ورحيان
ولحاق الضمير المتصل نحو رميت وغزوت والمصدر والهيئة والجمع
بالتاء والمضارع نحو يغزو ويرمي والامالة نحو فتى الا ما شذ من
نحو الربا وكون فا الكلمة او عينها واوا نحو ودي وشوي وطوي
الا ما شذ من القوى والطوي وقولنا مطلقا يشمل الالف اليائية
كاوحى ورمى والواوية كاعطى وتلهى وسواء كانت للالحاق كعلقى
او للتانيث كسلمى او للتكثير كقبعثرى وانما كتبت جميعها بالياء لانها
ترد اليها عند التثنية ونحو اشبهها نعم تستثنى المسبوقة بياء كاحيا
والدنيا واستحيا وخطايا فانها تكتب بالالف لكراهة اجتماع اليائين
الاولى تجيء علما كما في التسهيل وغيره والاولى في رتي كذلك كما في الشافية للفرق
بينهما علمين فعلا او وصفة وانما لم يعكسوا لان الاسم اخف من الفعل
مثلا فكان احمل لاجتماع المثلين عند الاضطرار هذا ومقتضى التقييد
بالعلمية انهما تكتبان بالالف عند التكثير والاوجه كتابتها ايضا
بالياء كما يقتضيه كلام بعضهم فليفهم **قوله** مبنيين للمفعول قيد بذلك

ليكون ما قبل اللام مفتوحا **قوله** ولو في صورة ايجاز نحو مثل غزوا
ورميا فانك لو قلبت اللام فيهما الفا وحذفتها التبس الفعل بفعل الوا
وفي مثل عصوان ورحيان لانه لو انقلبت الفا لقيل عصان ورحان
فيلتبس بالمفرد عند الاضافة **قوله** قالوا وانما تنقلب الفا
بعد تبين لو قال قايل ان الواو في نحو اعطو واستقصوا انما قلبت
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها من غير سبق انقلاب الى الياء في نحو
انما هو لدفع ثقل الواو على ما سياتي وهو حاصل بالانقلاب الى
الالف فلا حاجة الى زيادة العمل مع ادائه الى اجتماع الاعلالين
قوله ولما ذكرنا علة مقدمة على معلولها وهو قوله يكتبونها
بصورة الياء ولك ان تقول يكفي في كتابتها بالياء قصد التنبيه على
انقلابها اليها في بعض الاحوال كالتثنية او على انها مما يمال
بدليل رسمهم على في بالياء لتولهم عليك واليك ورسمهم لدي ومتى
ايضا لكونهما مما يمال **قوله** وان كانت ضمة او كسرة تسقطان
الى اخره هذا كلام لم يتبين لي وجهه بعد الفحص والمراجعة وكانه
سبق قلم او تحريف من ناسخ والصواب ان يقال وان كانت ضمة او
كسرة تسقط حركة اللام او تنقل لثقلها على اللام الى اخره وهذا
ما سنذكره مفصلا **قوله** وهو في فعل الاثنين الضمير للتقا الساكنين
قوله لان معمول الشرط لا يتقدم عليه الى اخره لان له صدر الكلام
ومن ثم لا يعمل ايضا ما قبله فيما بعد نعم هذا الحكم مختص بغير
الظرف على الظاهر اما اذا كان المعمول ظرفا فيجوز تقدمه لتسا
في الظرف ومن ثم عمل فيه العامل الضعيف كاسم الاشارة وحرف

النفي على رأي وذلك لان له مع الفعل حالا ليس لغيره لاحتياجه اليه
من حيث وقوعه مكانا او زمانا والمجرور في ذلك كالظرف لمشاركته اياه
في كثير من الاحكام هذا واما قال وكذا معمول ما بعد فا الجزاء لتصادقهما
جميعا هنا على قوله بعد حذف اللام **قوله** وهذا التوجيه لو صح فيه
حزازة لان اندفاع الاعتراضين بما ذكر لا يتوقف على صحة التوجيه
المذكور **قوله** وهذا موضع تامل لعل وجهه ان قول المصنف بعد
حذف اللام وان صح ولم يكن سهوا على التوجيه السابق فهو حشو لا طائل
تحته ويحتمل ان يكون ما تقدم من التنظير في الاعتراض الثالث **قوله**
لانها قائمة مقام الاعراب فيه تسامح لظهور في ان الاعراب بتلك الاحرف
وليس كذلك ومراده ان المضارع المذكور لما لم يكن في اخره حركة وكان حرف
العلة جاريا مجرى الحركات حذفه الجازم كما يحذفها **قوله** هجوت
زيان هو بزاي فموحدة ثم نون اسم رجل وقوله لم تهجو ولم تدع يعني
لانك اعتذرت ولانك هجوت **قوله** الم ياتيك الى اخره فاعله مستتر
اي الخبر بقرينة قوله والانباء تنمي ويجوز ان يكون لبون بني زياد على
حذف مضاف اي جزها والتاء في لاقت ضمير عايد على مستقدم الرتبة
وان يكون ما لاقت والباء زايدة والانباء تنمي على الثلاثة مفخمة **قوله**
وتضحك مني شيخة عبشمية الخ الشيخة اسم قبيلة والعبشمية نسبة
الى عبد شمس وميمها اصله ممي حذفت احدى يائي النسبة وعوض
منها الالف **قوله** حتى تلاقي محمدا احتمل ايضا ان يكون تلاقين فحذفت
النون للناصب وفيه التفات من الغيبة الى الخطاب **قوله** هذا
لا طائل تحته اي للاستغناء عنه بما ذكر في الصحيح **قوله** لادي ذلك

الى الالتباس اي بفعل المذكر الواحد لان الناصب يسقط النون التي
بها يحصل الفرق **قوله** ولانهم انما يدعون الخ هذا ما ذهب اليه
ابن مالك في التسهيل والكافية وابن الحاجب وغيرهما ووجهه ان سبب
الاعلال موجب وسبب الادغام ليس موجبا ويدل على ذلك امتناع ص بل مجوز
التصحيح في باب رضي وجواز الفك في باب حيي كلن قال ابن هشام
ان المعروف العكس بدليل ابدال الهمزة ايمه ياء لا الفا اي ولو
كان اعتبار الاعلال مقدما لقالوا آمه كدابة **قوله** كما يشهد
به كثير من اصولهم منها التزامهم في باب قوى قلب اللام يا واستثناءهم
من الادغام ومنها قلب لام يقوي وتحيي الفا حتما وكذا الام ارعوي
واحواوي واحيا واستحيا مبنيات للفاعل ومنها قولهم في ايه ان
الاصل ايبه كفعلة بفتح العين او كسرها تحركت الياء وانفتح ما قبلها
قلبت الفا واما عدم الاعلال في ايمه فيأتي في الشرح بجواز شذوذه فسيأتي ص
على ان المفهوم من كلام الجوهري ينافي ذلك اجمع فانه قال اصله الايمه
على وزن فاعله مثل اناء وانيه وآله والهة ادغمت الميم فنقلت حركتها
الى ما قبلها وقلبت الالف ياء فتامل **قوله** ولما يلزم في المضارع الى اخره
معطوفة على معلولها لطوله بما يستبعد وهو قوله لم يقلبوا الى اخره مستقدمة ص
وحاصل الكلام جواب عما يقال من انه اذا سلم ان الاعلال مستقدم فلم
خصت الواو والثانية به دون الاولى مع وجود المقتضي في كل منهما
قوله والتباسا بالثلاثي اي لانه يصير الفعل بعد حذف تلك الواو
يرعون فلا يعلم هنا مضارع ارعوى او رعى **قوله** لما سنذكره في هذا
المبحث ذكر قبيل ذكر قبيل النوع الرابع انهم لم يقلبوا اللام في افعل

وافعال لان الاخيرة منقلبة لامحالة فلو انقلبت الاولى ايضا لاوقع
في الثقل المهروب عنه انتهى **قوله** مما قلب او حذف فيه حرفان لف
ونشر معكوس فالحذف في يقون حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة
ثم اليا لالتقا الساكنين بعد سلب حركتها للثقل والقلب في ايقاء
اذ الاصل اوقاي كما ذكر قلبت الواو يا لانكسار ماقبلها وسكونها واليا
همزة لتطرفها اثر الف زايدة وكله ظاهر وسياتي في هذا المبحث
زيادة تحقيق **قوله** لان الاصل اليا اي لان الاصل في يرضى مثلا اليا
والمراد الاصل غير الاصيل لان الفعل واوي فتامله **قوله** لان سبب
الحذف باق وذلك لان اللام فيهما واو ويا محذوفتان او مكسورتان
فلو اعيدت وجب تخفيفها بحذف حركتها ثم حذفها للنون الساكنة
بعدها كما حذف الضمير **قوله** اعيدت البا اعادتها واجبة في الوصل
واما في الوقف فالاكثر على بقايها ايضا لانها كانت ثابتة في الوصل
ولم يحدث مايوجب حذفها ومنهم من يحذفها فيه فرقا بينه وبين الوصل
والحذف عند التنكير جار على هذا النمط سواء يجب عند الوصل ويترجح
عند الوقف **قوله** يستوقد النبل بالحضيض جعل خروج النار
من الحجر عند صدمة النبل استيقادا والحضيض القرار من الارض
عند منقطع الجبل **قوله** والتاطارية يحتمل ان يكون من تتمة الجواب
بيانا فالجهة الفرعية وهو الظاهر ويحتمل ان يكون جوابا ثانيا
اي ان العلة التي في المذكر موجودة في المونث لان التا لطروها لاعبرة
بها فقلبت الواو لذلك لا للحمل على المذكر وكلام الشارح اميل **قوله**
بسبب حملها على الفعل او المفرد اما الاول فكما في قولهم قام قياما مثلا

واما الثاني فكغازون اذ الاصل غازوون قلبت اللام يا حملا على
الميم ذلان اللام فيه واو متطرفة بعد كسرة **قوله** الاصل في قلنسوة
وقحدوة الى اخره قال الجوهري القحدوة بزيادة ميم ما خلف الرأس
والجمع قماحد وجمع القلنسوة اما قلانس واما قلاسن ولعل الاشارة
الى هذا بقول الشارح والحذف قطار **قوله** ولا يبعد عندي الى اخره
الاشارة لغاربة وما اشبهه **قوله** وانما الاشكال وجهه ان نحو
غوازي ودور واعي علم صيغة منتهى الجموع وهي مانعة من الصرف فلا وجه
للاعلال والتنوين بعده لعدم التنوين في الاصل **قوله** وليس علينا الضير
لعلما التصريف اما النحاة فقال بعضهم ان التنوين للصرف لان الاعلال
مقدم على منع الصرف لقوة سببه وهو الاستثقال الظاهر المحسوس
في الكلمة وضعف سبب منع الصرف اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم
والفعل كما هو مبين في محله قال فسقط الاسم بعد الاعلال عن اوزان
منتهى الجموع فصار منصرفا فالتفظ سلام وكلام وفيه نظر لان اليا الساقطة
في حكم الثابتة والا لوجب التنوين في اعلى ونحوه كما لا يخفى على المتامل
ولا امتنع كسر الرا في نحو جاءني جوارٍ والتفصيل العام ان كل ما
حذف للاعلال موجب فهو بمنزلة الباقي تلفظ وشبهه والا كان كالمعدوم
ومن ثم صرف نحو جندل وعلبط معصوري جنادل وعلابط وقال
المبرد التنوين من حركة الياء ومنع الصرف مقدم فالاصل غوازيٍ ثم
غوازي بحذف الحركة ثم غوازٍ بتعويض التنوين منها ليخف الثقيل بحذف
اليا للساكنين وفيه ايضا نظر لاختصاصه بمن يقول مررت بغوازي
بالفتح لانه اذا قدر في الرفع غير منصرف وجب ان يقدر في الجر كذلك

فتح الیا ویمتنع التنوینات وقال الخلیل وس التنوین عوض من الیا
ففسره بعضهم بان منع الصرف مقدم والاصل غوازی ثم غوازي
بحذف الحرکة للثقل ثم غوازٍ بحذف الیا للثقل الیا المکسور ما قبلها في
غیر الصرف بسبب الرفعیه قال وانما عوض التنوین من الیا لیقطع طمع
الیا الساقطه في الرجوع اذ یلزم اجتماع الساکنین لو رجعت ویرد علیه
ما ورد علی مذهب المبرد بانه یستلزم ایضا ان یقال جاني الغواز ومررت
بالغواز لان الکلمة لاتخفف بالالف واللام وثقل الرفعیة باق معهما وقد م
السیرافي في بان الاصل غوازي بالتنوین والاعلال مقدم ای لما سبق
فحذف للساکنین ثم وجد بعد الاعلال علة صیغة منتهی الجموع تقدیرا
فحذف تنوین الصرف ثم خافوا رجوع الیا المحذوفه في هذا البنا المستثقل
لزوال الساکن فعوض التنوین منها قال نجم الایمة وهذا التفسیر
مواحق وذکر السید رکن الدین وغیره ان الاصل اکتفا بالکسر لانهم
لما کانوا یحذفونها في الرفع کالقلاق والشاذ مع خفته اکتفا بالکسر
کان حذفها في الجمع اولی ثم جی بالتنوین وفیه نظر مما تقدم قوله واشتراط
سکون الاولی لابد من تقیید السکون بالاصلی لیخرج نحو قوي وروي فانهما لابد عما
عند الجمهور بنا علی عدم الاعتداد بالعارض قوله ان لایکون بدلا لابد من
تقیید بالجایز اما البدل اللازم فکالاصلی کما اذا بنیت من ایمة اسما علی
وزن أبلم بضمتین فانک تقول ا أیم ثم تبدل الثانیة واوا وتقلبها یاء
وتدغمها في الیا فتقول ایم کذا في التسهیل وطرده ایضا عند سبق الیاء
فاوجب الادغام اذا لزم البدل کما اذا بنیت من اوب علی وزن فوعل
اسما علی وزن انجم فانک تقول ا أوب ثم تبدل الهمزة الثانیة یاء وتقلب

مخففي قوي وروي م

الواو

الواو ایضا یاء وتدغم تلک الیا فیها وتقول ایمه فلیتامل قوله ولا في الاعلال
نحو جوه انما لم یدغم لانه اسم موضوع لیس علی وجه الفعل قاله الجوهري ورسمه
ابن الحاجب وابن مالک بالشذوذ قوله اذ لم یکن طرفا احترز به عما اذا کانت
الیا للتصغیر وکانت الواو طرفا نحو جحی وذلی فانه یجب فیه القلب والادغام
قوله فانه لایجب القلب بل یجوز الاجود في هذه الحاله الادغام اجرا
له مجری سید والاضعف التصحیح اجرا لهذه الیا مجری الف جدا ول وا
لان کلا منهما جی به لمعنی قوله لانا یقال ان قوله الخ المهملة عند علما المنطق
هي التي لم یبن فیها کمیة افراد الموضوع من جزئیة او کلیة ولیس الحکم
فیها علی الطبیعة کما تقول الانسان في خسر وهي ثابتة عند الشیخ
الرئیس وکثیر منهم وانکرها بعضهم فحصر القضیة الافرادیة في
المحصورات الاربع وقال ان القضیه ان اقترن بها ما یدل بالوضع
علی شمول جمیع الافراد کلفظة کل واللام ولاشی وما اشبهها فهي الکلیة
والا فالجزئیة قوله وهي لایجب ان تصدق کلیة ای لان المهملة في
قوة الجزئیة ای یجب تصادقهما لانه اذا صدق الحکم علی الافراد من
حیث هي صدق علی بعضها وبالعکس مثلا اذا صدق الانسان في
خسر یلزم صدق بعض الانسان في خسر والعکس کما لایخفی فالمهملة
اعم من الکلیة لصدقها بها وبالجزئیة والعام لایتعین تحققه في مادة
الخاص قوله تشبیها له نحو عمی وحبلی یرید ان الثلاثة الماضیة
انما جاءت مخالفة للقیاس حملا علی نحو عمی وحبلی جمعین لعاث وجاث
والاصل عتوو وجثوو والابدال فیهما قیاس لان الجمع مستثقل والواو
الاولی مدة زایدة فلم یعتد بها حاجزا فصارت الواو التي هي لام
کانها ولیت الضمة فقلبت یاء علی حد قلبها في ادل وقلنس فصار اعتویا

ساوده

ان

وحشويا ادغمت الواو بعد ابدالها ياء في الياء وكسرت التاء للمناسبة
وضبطها بعضهم بفتح الغاء على وزن فعيل قال ووجه جوازان
ياتي فعيل بمعنى مفعول **قوله** او انه محمول على فعله كانه يريد ان عدوا
لا فعل له جاز ما هو عليه يحمل عليه في الاعلال بخلاف الاجهاد سما المذكور
فان لها افعالا اعلت فحملت هي عليها فليتامل **قوله** لكن لم يجئ منه ما
يكون عينه ياء ولامه واوا اورد عليه اجيوان واجيب بان الواو مبدلة
عن ياء والاصل حيان ترجيحا للاحتمال الجاري على ما ثبت من قياس كلامهم
على الاحتمال العديم النظير بالاستقرا وان كان ظاهر اللفظ ولا يستقيم
الاستدلال بجيى لجواز ان تكون اللام واوا فانقلبت يا لانكسار ما قبلها
الا ترى انهم قالوا رضي فقلبوا الواو ياء ثم لما كانوا يكرهون اجتماع
المثلين قلبوا الثانية واوا ادون الاولى لان التغيير بالاخر اولى ولم
يقلبوها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لمكان الالف بعدها ولا
الاولى محافظة على مطابقة اللفظ لمعناه كلفظ اجولان والطوفان
ومن ثم لم يدغموا **قوله** ولا يكون الا من باب ضرب الى اخره اي لم يات
من باب قتل وحسن والتوجيه بعد الاعتماد على الاستقرا ان الفعل
من هذا الباب اما ان يكون واوي العين واللام او يائيهما او واوي
العين يائي اللام اما الاول فيجب ان يكون من باب علم لانهم لو بنوا منه
مثل ضرب او حسن لقالوا قووت او قوت مثلا وهم للاجتماع الواوين
اكره منهم لاجتماع اليائين وانما احتملوا نحو القوة والصو والبوء والجوء
للادغام واما الاخران فيجب ان يكونا من باب ضرب او علم حذرا من وقوع
الضم في المضارع على الواو والياء ويجيء اليائي ثلاثه مع شذوذ وباب حسبت
قوله وانما جاء في هذا النوع يفعل بالكسر لما تقدم في الاجوف ان المضارع

منه لا يكون مكسور العين وانما يكون مفتوحها او مضمومها على ما سبق ايضاحه
وكان هذا النوع مخالفا له في الحكم المذكور واشار الى الفرق بان الاعتبار
في هذا النوع باللام فلم يلتفت الى ثقل وقوع الكسرة على الواو لحصول
الخفة باعلال اللام **قوله** ولا يجوز قلب الواو الفا اشارة الى جواب ب
سؤال تقديره اذا كان الاصل شوى واعلت اللام لوجود مقتضي
الاعلال فيها فلم لم تعل العين ايضا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولا يخفى
الجواب **قوله** فلا يقال في اسم الفاعل شاءٍ هو قياس اسم الفاعل من
شاي على تقدير اعلال العين كبايع من باع اعل اعلال قاض بعد قلب الياء
همزة **قوله** بل شاوٍ وهو اسم فاعل من شوي كرام من رمي والاصل
شاوي كضارب اعل الاعلال المذكور **قوله** ويقال في اسم المفعول
مشوي لامشى اما مشوي فمن شوي كمرمي من رمي والاصل مشووي كمرمو
ابدلت ادغم على ما سبق بيانه واما مشى فهو قياس اسم المفعول من شاي
والاصل ايضا مشووي كمقوول نقلت حركة الواو الاولى ثم حذفت
احدى الواوين فصار مشويا كمقول ابدلت الواو الباقية ياء وادغمت
في الياء ثم كسرت الشين **قوله** ونظيره الجوء والبوء يجوز ان يضبطا
بجيم ومثلثة فالجوء الحرقة وشدة الوجد من عشق او حزن والثوء
هلاك المال وان يضبطا بحاء مضمومة مهملة وبموحدة فالحوء
جمع احوي من الحوة وهي سمرة الشفة والفعل احواوي والبوء
جلد البعير اذا حشي تبنا **قوله** ولان فعل مكسور العين
هذا التعليل لكل من باب قوي وباب روي اخره عنهما ايثارا
للاختصار وعدم التكرار **قوله** لان صيغة فاعل تدل على الحدوث

يريد الجارية على الفعل المراد عند الاطلاق فقد تطلق ويراد بها
الدوام والاستمرار والثبوت كما في قوله تعالى غافر الذنب وقابل التوب
فانه لم يرد بهما حدوث الفعلين وانه يغفر الذنب ويقبل التوب الان او
غدا بل اريد ثبوت ذلك ودوامه فحكمها حكم اله الخلق ورب العرش
والاضافة فيهما حقيقية ومن ثم وصف بهما المعرفة السابقة في الاية
قوله والصفة المشبهة على الثبوت يدل على ذلك تحويل الصفة
على سبيل الاستطراد الى صيغة اسم الفاعل عند قصد الحدوث كما يقال
في حسن حاسن وفي ضيق ضايق لا يقال لو دلت على معنى ثابت لوجبان
يكون ماخوذة من الماضي لكونه قد ثبت وح يلزم ان لا تعمل النصب لكون اسم الفاعل
المشبه به للماضي وهو يلزم الاضافة على الاصح لانا نقول انما يلزم ذلك ان لو
كان دلالتها على الثبوت وتعلقها بالماضي يخرجها عن شبه اسم الفاعل مطلقا
وليس ممتنع بل معنى الحال موجود فيها فانك اذا قلت مررت برجل حسن
الوجه دل على ان الصفة موجودة لاتصال زمانها بزمن اخبارك لا انها
وجدت ثم عدمت قوله والمعنى في هذا على الثبوت اي لان الري
يقارن المتصف به ويلزمه في سايرا اوقات وجوده على الهيئة المطلوبة
منه وان لم يكن الري دايما في نفسه والى هذا المعنى اشار حيث امر بالتامل
ويحتمل ان يكون الاشارة الى التقييد السابق او الى ما قيل من ان الصفة
المشبهة ليست ايضا موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار
قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليهما فليس معنى حسن في الوضع الا ذو
حسن سواكان في بعض الازمنة او في بعض ولم تخرنفيه في جميعها كان الظاهر
ثبوته في الجميع الى ان تقوم قرينة على التخصيص بالبعض كما تقول كان هذا حسنا
فقبيح فظهور هذا في الاستمرار ليس وضعيا انتهى

اوجميعها فهي حقيقة في القدر المشترك لكن لما اطلق ذلك ولم يكن لبعض الازمنة صح

قوله ربيى الاصل قبل الاضافة رويين قلبت الواو ياء وادغمت ثم حذفت
النون للاضافة وادغمت ياء التثنية في المتكلم وحركت ياء المتكلم للساكنين وفتحت
على الافصح لموافقة الاصل على ما رأيت وللتخفة على الاصح وابقيت فتحة ما قبل ياء
التثنية كما هو الاصل في كل ياء انفتح ما قبلها كمسلمي وعبدي ومصطفي واعلم
جمعين لمصطفى واعلي قوله لما يلزم انما كان للازم لعدم امكان سلب الحركة
كما فعل في نحو يرمي لمكان الساكن قبل الياء وانما كان ممنوعا لما فيه من الثقل
الظاهر ومن ثم كان لغة من يدغم في الماضي الفك في المضارع قوله
وقال الله تعالى هو استشهاد لجواز الادغام للاختصاصه بالكثرة
والشيوع فقد قرأ الاية بالفك نافع وابو جعفر ويعقوب وخلف
في اختياره وابن كثير على خلاف بين اهل الاداء عن رواية قنبل
ورواه ابو بكر عن عاصم وكان في الاتيان بالواو دون غيرها اخفى الى هذا
التقرير قوله ويجوز في الحاء الكسر بنقل حركة الياء المنوي طرحها نقدم
تقريره في كسر فاء مشت وظلت فيقال هنا من ادغم بنقل حركة الياء الى ما
قبلها كسر الحاء ومن حذف الكسرة من غير نقل ابقى الفتحة هذا وجماع
القول في ادغام ما عينه ولامه ياء ان انه اما ان يكون الثانية ساكنة
او متحركة فان كانت ساكنة لم يجز الادغام نحو حييت وان كانت متحركة فان
كان ما قبلها مفتوحا قلبت الفا نحو اجى وان كان غير مفتوح وحركتها
اعراب فلا ادغام ايضا نحو رايت محييا لان عروض الحركة لعروض
التسكين في نحو يحيى كلا عما مانع من الادغام او بناء والياء منطرفة
فالفك والادغام نحو حيي قال في الافصاح والاظهار في غير الكسر كلاهما
فتامل قوله على لغة من يميل الالف يعني ان العرب من يقرب اللفظ

بالالف الى اللفظ بالواو وهو المسمى تفخيما عند القرآء وهو لغة اهل
الحجاز **قوله** يكتب في المصحف بالواو اقتداء بنقلته الى آخره اى لان خط
المصحف سنة متبعة فلا يتعدى فيها كما انه لا يتعدى في سائر ما كتب فيه
على غير قياس وانما كان هذا هو الحقيق اطرادا لرسم الواوي في كل ما كان اصله
الواو نحو قناه ولرسمهم ما اتصل به الضمير من الالفاظ المذكورة على
الاصل وفاقا لمصحف الامام هذا وقد جمعوا في رسومهم الربا بين
الواو والالف شذوذا فجمعوا بين العوض والمعوض وكان النكتة فيه ان
الواو صوتة لما انقلبت عنه الالف فزادوا الالف تنبيها على ان القياس
ان يكتب الغا **قوله** الاتي يحيى وترمي بقياس على يحيى كل علم مثله هكذا
قيل وهو ما يظهر من كلام ابن الحاجب ويغم لكن قال في التسهيل ولا يقاس عليه
علم مثله خلافا للمبرد انتهى **قوله** حملا على الفعل هو تعليل للنفي فالمراد
الفعل غير المدغم لا المدغم كما توهم وتعليل النفي **قوله** لان اسم الفاعل
الى آخره يعني ان اسم الفاعل فرع عن الفعل في الاعلال حيث كان اعلال
فعل حيث اعل وصح حيث صح وليس فرعا عنه في الادغام حيث يدغم حيث
ادغم الفعل ويظهر حيث اظهر فلذلك لم يجز يحيي وان جاز يحيي ولا يخفى جواب
التسليم **قوله** عيوا بامرهم الى آخر البيت من مجزوء الكامل المرفل والضمير
لبني اسد قيل وصف الشاعر حالهم وتحيرهم في امرهم عند ملك من ملوك
العرب ليعينهم على اعدائهم يقول انهم تحيروا كما تحيرت الحمامة يعني انها
ليس لها حيلة ومعرفة في ان تطلب موضعا قويا تقع عليه بيضتها بل
تضع على خشبات ضعيفة فتلقيها الريح انتهى **قوله** وهذه لغة تميمية ان
قرأها ابن محيصن في قوله تعالى ان الله لا يستحي ان يضرب مثلا قال ابو حيان

وروينت عن ابن كثير **قوله** والاولى مجازية هي لغة غير الحجازيين ايضا ما عدا
بني تميم **قوله** استحوا على وزن استفوا الاصل استحيوا كاستخرجوا اعلت
اليا الثانية بالقلب والحذف ثم حذفت الاولى لمجرد التخفيف اولا لتقا الساكنين
على الخلاف الاتي في الشرح **قوله** على وزن استفين هذا سبق قلم والصواب
استفلن لان الاصل استحيين كاستخرجن نقلت حركة العين الى الحا وحذفت العين
فصارا استحين ومثله العول في قوله على وزن يستفين **قوله** على سبيل الاعتباط
هو بعين بشرط مهملتين كانه من قولهم اعتبطت الناقة اذا ذبحتها ولبسنها
علة **قوله** والاردوها اي لانه لا موجب هنا لقلبها الفا حتى تحذف انما
قلبناها في الماضي لتصير ما قبلها مفتوحا بسبب النقل **قوله** لانه يوم اي لانه
قيد المقلوبة بقيد الاولى بعد ان اطلق المحذوفة فافهم تعاريفهما وانما يوم
لاحتمال ان يكون اراد باليا في قوله حذفت اليا آلاولى واوقع المظهر موقع
المضمر في اليا الثانية **قوله** وحذف اللام في المجزوم الى آخره لما قرر ان
المحذوف انما هو العين وكان المحذوف في المجزوم والامر انما هو اللام اشار
الى وجوه مما نحن فيه بان الحذف فيهما للجزم كالناقص بدليل عود في فعل الاثنين
وجماعة النسوة والكلام فيما حذف تخفيفا لكثرة الاستعمال ولهذا المعنى
امر بالتامل وتنبيها على ما في كلام المصنف من عموم الاشارة فهي خصوص المراد
من المشار اليه **قوله** ولم يجئ الا من باب ضرب الى آخره انما لم يجئ من
باب قتل وحسن لما يلزم في مضارعهما هنا من اليا المضموم ما قبلها او الواو
المنطرفة اثر ضمة وكلاهما مرفوض **قوله** ويوم وويل لم يحفظ من باب
ويل الاوجح وويس وويت كانه لم يحفظ من عكسه الا يوم ويوح على ما
نقله المبرد عن العرب من ان يوحا بمنزلة من بحث اسما للشمس قال ابو الفتح

الحذوف صح

وكذا رويناه عن ابى علي ووجدناه بخط ابي العباس انتهى لكن قال ابن السيد
المشهور في اسم الشمس بوح بوحة قوله ولا يبنى منه فعل اما من باب يوم
فلانك لو بنيته على فعل بالفتح او فعل بالضم لجيت بالمضارع على يفعل فيجتمع بالضم
يا آن يا المضارعه وفا الفعل ونضمها اذا نقل حركة العين التي هي واو اليها
وذلك ثقيل ورفض فعل حملا عليهما واما من باب وجح وبين فلثقل اجتماع
حروف العلة في المضارع الغائب واما ما نشدوه من قوله تويل اذا
ملأت يدى وكفى وكانت لا تعلل بالقليل فنادر شاذ واما قوله فما والى
ولا واح ولا واس ابو هند فمصنوع قاله ابو حيان قوله والقسمة تقتضي
ان يكون تسعة اقسام هذا الكلام لا يستقيم او جه نظرا الى مجرد ضرب الفاء
والعين واللام في حروف العلة واعلم انه ان لم تعتبر الالف لعدم أصالتها
انحصرت الاقسام في ثمانية حاصلة من جزب الواو واليا فأيهما عينا وضرب
الاربعة الحاصلة فيهما لاما وان اعتبرت انتهت الاقسام الى سبعة وعشرين
قوله وتكسب اليا من بايات ثلاث بالاتفاق والدليل عليه قولهم فيما حكاه ابن
الحاجب وغيره بَيِّتُ اليا آي كتبتها وحكاية الاتفاق جزم بها ايضا البدر
ابن مالك في بغية الطالب لكن قاد في التسهيل ما نصه والاظهر كون الواو واليا
نظيرتيه في التأليف اى نظيرتي بَبٍّ قوله وقيل من اليا هذا مذهب ابي علي
الفارسي وغيره ووجهه ان كون الانقلاب عن الواو يلزمه كون حروف الكلمة جميعها
من جنس واحد وهو مفقود في الصحيح لقلة باب بب وَدَدَ دٍ وجريانها مجرى
الاصوات فكذا في المعتل وقد جاء في الصحيح نحو فلق وسلس وفي المعتل نحو يد واصلها
يدي فحمله على هذا اولى فليتأمل قوله والاول اقرب ايضا عليه قطعا قولهم
في التصغير اوية بقلب فايه عمرة لكونهما اصلا واوين مصدرتين ولو كانت العين

بالقليل وبيه ودليل الفارسي منقوض على سبيل الاجمال باليا قوله ولفظ
المهموز يشعر بذلك هو اشارة الى عذر المصنف حيث لم يقدم تعريف المهموز
قبل ذكر احكامه كما فعل في غيره قوله والاولى ان يقال انما كان اولى
لانه يفيد حكم المهموز من المضاعف والمعتل نصا وانه كمماثله وان امكن استفا دته
من عبارة المتن قياسا وعناية بان يقال اذا لم يؤثر الهمز في الصحيح المجرد الذي
لم يلحقه الاعلالات ولم تتملكه التغيرات فاولى ان لا يوثر في غيره
قوله ولا يخفف حينئذ اى حين اذ كانت الهمزة اول الكلام لم
لم يتقدم عليها شيء قوله الا ترى الى عدم زيادتها هكذا في كثير من النسخ
وهو واضح وفي بعضها الى زيادتها بدون لفظة عدم وعليه فالكلام
من باب الكناية والمعنى الا ترى الى الاستغناء عنها اذ الزائد مستغنى عنه
دايما قوله فليس من هذا الباب اي فان الكلام في حذف الهمزات
الاصلية طلبا للتخفيف لا في حذف الهمزات المزيدة للاضطرار عند
الاستغناء عنها قوله جملة حالية انما صح كون الحال جملة لان مضمون
الحال قيد لعاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون
المفرد وقيل لان الحال صفة في المعنى والصفات تكون مفردات وجملا
والاولى هو التحقيق قوله وجاز خلوها عن الواو الجملة الحالية اما ان
تكون فعلية او اسمية فان كانت اسمية فان خلت من الضمير مطلقا لزمتها الواو
نحو جاز يد وعمرو راكب لوجوب ما يربط بين الحال وصاحبها وكذا ان كان
المبتدا فيها ضمير ذي الحال نحو جاز يد وهو راكب لانه لولا الواو لما كان في الجملة
ما يشعر بكونها فضلة لاستقلالها بالضمير ولذلك تقدر باذا اشعارا بان
الجملة معمولة لما قبلها كاذ فان المبتدا فيها ضمير ذي الحال فان الضمير فيما صدر

به الجملة سواكان مبتدا نحو قول المصنف ثانيتهما ساكنة او خبرا كقولك جازيد
على يده طائر جاز حذف الواو من غير ضعف لكون الرابط في اول الجملة وان كان في
اخرها فلا شك في قلبه كقوله يصف غواصا نصف النهار الماء غامر بفتح النهار ورفعه
كما في الصحاح والديوان وقوله وكل يوم ترانى مدية بيدي وزعم الزمخشري وغيره
ان انفراد الضمير في الاسمية ضعيف مطلقا وهو ظاهر الشرح ومن ثم اسند الجواز
هنا الى سبق الكمال المفردة وهم محجوجون بالسماع قال الله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض
عدو ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة وقالوا كلمة فوه الى
في وجاز يد عوده على يده فيمن رفع فوه وعوده وجاز يد عليه جبة وشي وقال
ما بال عينك دمعها لابرقا وقال وجدته حاضرا ه الجود والكرم قوله ولو قال تعود
الثانية اي اسقط لفظة هم وانما كان اوضح لتباد رعاد بمعنى رجع قوله فليؤد الذي
اؤتمن لو مثل بنحو قوله تعالى ردما أيتوني على رواية شعبة عن عاصم لكان انسب بقوله
بعد وكذلك في المقابلة واوا قوله لان الحذف واجب في خذ وكل يريد في الاستعمال
المشهور فقد نص سيبويه في باب عدة ما يكون عليه الكلم على ان بعض العرب يتم فيقول
اوكل وحكي الفارسي وابو الفتح اوخذ واوكل قالا الا ان ذلك في غاية الشذوذ
استعمالا انتهى قوله وجاء في الحديث هو في السنن من رواية ابي هريرة وصححه الترمذي
وابن حبان ومنه فاتى جبريل فقال اتيتك البارحة فلم يمنعني ان اكون دخلت الا انه كان
على الباب تماثيل وكان في البيت قرام ستر فيه تماثيل وكان في البيت
كلب فمر برأس التمثال الذي على باب البيت يقطع فيصير كهيئة الشجر ومر بالستر
فليقطع فليجعل منه وسادتان منبوذتان توطآن ومر بالكلب فليخرج ففعل رسول
الله صلى الله عليه وسلم ذلك انتهى والذي رايته في نسخ من الشرح ومر برأس الكلب ولفظة
راس زايدة على الحديث ولعلها غلط من ناسخ قوله وازر اي عاون

فيه

فيه تامل ففي الصحاح ازرت فلانا اي عاونته والعامة تقول وازرته انتهى
وهو يشير الى ان الذي بمعنى عاون انما هو آزر بالمد لا ازر يازر بل معناه
قوي لان الازر القوة ثم وزن ازر فاعل فمضارعه يوازر وقيل وزنه
افعل ومضارعه يفعل يوزر وهو غلط قوله وفي قراءة السبعة هي قراءة نافع
وابن عامر فالاضافة بمعنى في بحسب الظاهر وبهذه القراءة قرا ابو جعفر
ايضا قوله وقيل هو اجوف واوي هو ما قاله ابو البقاء له ومصد
المسا وله قوله وقيل يائي هو ما يظهر من كلام ابن مالك حيث قال ليس سال
في قراءة من قرا سأل سائل مخففا من سال وانما هو مثل هاب قوله ثم قلبت الثا
يا انما لم تسهل بين بين فرارا من الهمزتين المسهلة بين بين في حكم الثابتة لانها متحركة
في مذهب البصريين قوله لانكسار ما قبلها هكذا في بعض النسخ وفي بعضها
لانكسارها وفيه نظر لان انكسار الهمزة الثانية ليس بمطرد حتى يعلل به قلبها
وان تحقق في ايمة دايما وقصر التصوير على وجود عامل الجر قصور فالاولى
هي الظاهرة لان انكسار الهمزة الاولى ثابت ويكون التنظير بالقياس الى مجرد
الانقلاب وان اختلف المقتضي ولو قال كما ابدلوا في مير لكان اولى قوله ورجح
قول الخليل رجحه ابو علي بما حكاه الشارح قال ولا يوجد توالي اعلالين
على الكلمة من جهة واحدة في كلام العرب الا نادرا وضرورة نحو قوله وانى اسيحي
وفي الحق مسيحي انتهى واعترف سيبويه بحسنه حيث قال وكلا القولين حسن
يعني قوله وقول الخليل قوله وقال ابن الحاجب قول سيبويه اقيس رجحه ايضا
ابن مالك وغيره والسماع يشهد له وذلك ان من العرب من يقول شاك ولات
بالرفع فيحذف العين ومن يقول شاك ولات فيقلب والذي من لغته القلب
ليس من لغته الحذف وكلهم يقول شاك ولايت بالرفع فيحذف العين ومن يقول شاك
ولات فيقلب على الاصل فلما وجدنا العرب كلها تقول جاء ولم تحذف اذ لو

حذفت لقالت جاء أوجاي دل على انه في لغة الحاذفين على الاصل اذ ليس من لغتهم القلب ومن لغتهم البقاء على الاصل وآما في لغة القالبين فيحتمل القلب والبقاء على الاصل فقد حصل اذا ما لذهب سيبويه والجواب عما تقدم من قول الفارسي في الاعلالين هو ما قاله ابو سعيد من ان الممنوع هو ان تسكن اللام والعين جميعا من جهة واحدة ومن جنس واحد في الاعلال مثل شوى ان سكنت اللام فلا تسكن العين وبالعكس كاية ونحوه وآما اذا كانت العين تعتل اعلالا مطردا واللام تعتل اعلالا اخر ليس من جنس ذلك الاعتلال فلا انتهى ويشهد له قول سيبويه انا اذا بنينا فعلا من حويت فانا نقول حيا فقد جوزتوالى الاعلالين من جهة واحدة اذ الاصل حيوي قلبت العين ياء واللام الفا وهذا ما سبق الوعد به قوله ومن العرب من يحذف قال الشاعر اي آل زيد وأندهم اي جماعة وسل آل زيد اي بني بصيرها يريد ايت لي آل زيد وخصه ابن مالك وغيره بالضرورة قال في التسهيل ولا يقاس على هذه الامثلة يعني خذ وكل ومر وغيرها الا في ضرورة انتهى قوله وكان فائدته انه قال اي اخذا من الكلام العام السابق اول الفصل وهو قوله حكم المهموز في نظائره حكم الصحيح فتامله قوله والاصل اأوذ بهمزتين الاولى مكسورة بناء على عدم الاعتداد بالعارض وقد تقدم بيانه قوله والاولى ظاهرا انما قال ظاهرا لينبه على ان قوله من مضارعه هو الاولى بحسب التحقيق وذلك لما فيه من التنبيه من اول الامر على ان ذلك الحذف جار في مضارع ذاي مطلقا اي سواء اسند الى مفرد او مثنى او مجموعهما لا يخفى فيما يتوهم اولا عند اسقاط لفظ المضارع ولغموض هذا التقرير امر بالفهم قوله الم تر ما لاقيت قيل الدهر منصوب عطفا على ما او مفعولا معه واعصر منادى حذف حرف ندائه والمعنى الم تر يا اعصر ما لاقيت مع الدهر ومن يستمع من عمر ويعش كثيرا يرى ويسمع ما لم يكن راه او

ذهب اليه سيبويه سماعا ووقع ما ذهب اليه الخليل في الاحتمال قوله وهو جار على قياس كلامهم الخ

سمعه قوله نحو أرى عيني البيت قيل اري مضارع متكلم وعيني مفعوله الاول وما لم تر أياه مفعوله الثاني انتهى والترها الطرق الصغار ثم استعير في الباطل قاله الجوهري قوله نحو ما قرى في الحلاب قري بقاف فراء معناه جمع والحلاب ما يحلب فيه قوله من حذف اللام يرد ان حذف اللام مما ذكر والاثبات فيما عداه والاعادة في الواحد عند التاكيد وحذف واو الضمير وياءه عند ظاهر مما مر فمن بيانية والمبين الحكم المقدر في قوله وكل ذلك ظاهر قوله من غير تقيد اي بشخص او زمان مثلا ومن ثم لم يعملوها في مفعول ولا ظرف فلا يقولون مقتل زيدا ولا مخرج اليوم ولانها اسماء لذوات غير مذهوب بها مذهب الصفة ولا لمجرد المعنى فلا تعمل بخلاف المصدر فانه اسم للمعنى كالفعل وبخلاف اسم الفاعل مثلا فانه صفة والمعنى في الصفة هو المقصود ويستفاد من قوله باعتبار وقوع الفعل خروج نحو المعبوة دون شذوذ لانها اسم لمكان خاص لم تخلط فيه وقوع الفعل ويجوز ان تخرجها قوله من غير تقييد ايضا ويستفاد من قوله وضع لزمان او مكان ما تقدمت الاشارة اليه انفا من مفارقة اسما الزمان والمكان لسائر المشتقات غير الالة في الاتصاف بالوصفية وذلك لان الصفة هو ما يدل على ذات مبهمة باعتبار هو المقصود وهو ليس بصادق على اسما الزمان والمكان لاحد خصوص الزمان والمكان في مدلولها واعتبار الابهام المطلق في مدلول الصفة حتى بالقياس الى خصوص الجسمية مثلا هذا هو التحقيق وبه يلتبس سقوط زعم من ادعى فساد تعريف الصفة المذكور معللا بانتقاضه باسما الزمان والمكان والالة قوله الا ما كوما

ومعونا هذا الاستثناء مقيدا بالافصح لعدم الانحصار المطلق فيما ذكر
لانه قد جاء مهلك بضم اللام مصدر هلك ومهيع بضم السين قرأ عطا ابن
ابي رباح ومجاهد كما نقله ابن عطية فناظر الى ميشر على الامر في ناظر
وضم السين وكسرها وذكر ابن القطاع انه جاء مالك بالهمز وضم اللام
بمعنى الرسالة وقال الشاعر ابلغا النعمان عني مألكا انه قد طال حبسي
وانتظاري قوله لان الجزر من يجزر مفتوح العين هكذا فيما وقفت عليه
من النسخ وفيه نظر لقول الجوهري جزرت الجزور واجزرها مالغة انتهى مع مخالفته
للقياس ايضا على ما لا يخفى قوله وهو المسجد والمسكن والمطلع فيه نظر
فقد حكى ايضا في الموفق والمفرق وبه قرأ حمزة والكسائي وخلف في المنسك
ثم ان اريد بالمسجد المكان المبني للعبادة سجد فيه او لم يسجد فهو خارج
من الباب لعدم جريانه على الفعل كالمقبرة على ما افيد في التعريف السابق
كما تقدم بيانه فلا يجوز ان يحكم على الكسر فيه بالشذوذ وان اريد به موضع
السجود فلا وجه لذكره لتنصيص سيبويه على انه بالفتح لا غير قوله بشهادة
الواجد ان يعلل ايضا بان المسافة بين الفتحة والواو منفرجة قوله قال
ابن السكيت هو بسين مكسورة وكاف مشددة مكسورة ايضا واسمه
يعقوب قوله وزعم الكسائي يوافق حكاية يونس وغيره فيما حكاه
سيبويه ان ناسا من العرب يقولون موجَل وموجَل بفتح الجاء والجيم قوله
فاصبح العين البيت العين بكسر المهملة جمع اعين في المذكر وعينا في المؤنث
يقال رجل اعين بين العين بالتحريك اذا كان واسع العين والمراد هنا
بقر الوحش والاوشار جمع وشر بالتحريك وهو المكان المرتفع والموحل
بكسر الحاء وبفتحها على ما رواه الكسائي يقول وقعت بقر الوحش على

الروايي مخافة الوحل لكثرة المطر قوله وقيل انما يكون شاذا هذا ما تقتضيه
التعريف السابق على ما تقدم تقريره وبنظر جزم الشارح في الكلام على
اسم الآلة فلا وجه للتبري منه قوله وقال بعض المحققين هذا القول
نقله الجاربردي عن شرح الهادي قوله محرنجم الجامل المحرنجم مكان
الاجتماع والجامل بجيم هو القطعة من الابل مع رعاتها والنوي الحفير
حول الخباء ليلا يدخله المطر قوله وفي حديث عايشة في نسخة من مسند
الحميدي حدثنا سفيان يعني ابن عيينة عن هشام بن عروة عن ابيه عن عايشة
كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بين الطبخ والرطب وفي اصل احمد قديم بتقد
وهو الذي رواه اسحق ابن اسرايل وسعيد بن عبد الرحمن المخزومي ومحمد بن
منصور وعباس بن الفضل عن ابن عيينة وكلها عند المستغفري الا اخرها
فعند ابي نعيم كلاهما في الطب ورواه ابو داود في سننه من حديث ابي
اسامة عن هشام بلفظ كان ياكل الطبخ بالرطب ومثله في الاطعمة للدارمي
من رواية سهل بن سعيد وفي صحيح ابن حبان ما لفظه اخبرنا محمد بن عبد الرحمن السامي
قال اخبرنا احمد بن حنبل قال اخبرنا وهب بن جرير قال اخبرنا ابي قال سمعت
حميدا يحدث عن انس ان مالكا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ياكل الطبخ او
البطيخ بالرطب السكر احمد انتهى قوله اي على مفعال قيل الاصل في
اسم الآلة ان تكون على مفعال واما مفعل ومفعلة فمنقوص منه لكن
الاول بلا عوض والثاني بعوض والدليل على ذلك تركهم الاعلال في محيط
تبعا لحاط للكونه في تقدير محياط انتهى وفيه نظر لان الحذف خلاف الاصل
والدليل المذكور مع قصوره ممنوع لاحتمال استناد التصحيح الى اشتراك
الصيغتين في المعنى كما صح نحو اجتوروا واحتوشوا حملا على تفاعلوا ويؤيد

يم الباء

مآ المطر

ويروى بضم الراء من ركد الماء
ركودا اسكن وكل ثابت
في مكان فهو راكد صح

وجوب الاعلال فى نحو مرقاه ومصفاه فافهم قوله وعليك
بالسماع اى التتبع لما جاء من الابواب الثلاثة التى ذكرها ومن غيرها
كابواب كراهية وغلبه وسرقه وبقايه وزهاده ودرايه ، انتهى
وصلى الله على سيدنا محمد والهِ وصحبه وسلم
تم الكتاب بعون الله الوهاب